



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

دراسة حول المستغلات الفلاحية الصغرى في تونس

دراسة من انجاز المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية



الحد من التفاوت في سلسلة قيمة زيت الزيتون في تونس



دراسة حول المستغلات الفلاحية الصغرى في تونس

دراسة من انجاز المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

العنوان:

دراسة حول المستغلات الفلاحية الصغرى في تونس

انجاز:

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

اعداد:

محمد دالي صفية

طباعة:

الطباعة المتضامنة

الفهرس

8	ملخص
13	لمحة عن القطاع الفلاحي في تونس
13	بيانات اقتصادية
15	بيانات هيكلية
19	السياسات، الاستراتيجيات والبرامج الفلاحية
22	وضعية المستغلات الفلاحية الصغرى في تونس
22	بيانات عامة
25	الاطار المؤسسي والقانوني
29	التحديات التي تواجه أصحاب المستغلات الفلاحية الصغرى
35	المستغلات الفلاحية الصغرى: مقارنة مرجعية
35	بيانات عامة
37	التجارب الدولية
52	الخلاصة
53	تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وتقديم التوصيات
53	تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات
54	أسس العمل
55	التوصيات والإجراءات التي يجب اتخاذها
63	المرفقات
63	خارطة سلسلة زيت الزيتون
64	تصنيف صغار الفلاحين في تونس
65	التجمع ضمن خطة المغرب الأخضر

قائمة بعض مختصرات الأسماء الجاري استخدامها باللغة الفرنسية

AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
ALECA	اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق
APIA	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية
AVFA	وكالة الارشاد والتكوين الفلاحي
AOC	التحكم في أصل تسمية المنشأ
BAD	البنك الافريقي للتنمية
BTS	البنك التونسي للتضامن
CRDA	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية
CAT	عقد زراعة مستدامة
CGDA	المجلس العام للتنمية الفلاحية، المغرب
CTAMA	الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي
CTE	عقد استغلال أرض فلاحية
CTV	خلية ارشاد فلاحي
DT	دينار تونسي
DGEDA	الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية
DGF	الادارة العامة للغابات
DGFIOP	الإدارة العامة للتمويل والإستثمارات والهياكل المهنية
EMATER	شركة الدعم التقني والارشاد الفلاحي بالبرازيل
EMBRAPA	الشركة البرازيلية للبحوث الفلاحية
ENPARD	برنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية
ESEA	دراسة استقصائية حول هياكل المستغلات الفلاحية
ESS	الاقتصاد الاجتماعي التضامني
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
FIDA	الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية
FOSDA	الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية
GDA	مجامع التنمية الفلاحية
GIZ	المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي
Ha	هكتار
IBGE	المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء
ICHN	تعويضات العوائق الطبيعية
INS	المعهد الوطني للإحصاء
IVD	استحقاقات نهاية الخدمة
LOA	قانون الارشاد الفلاحي
MARH	وزارة الفلاحة والموارد المائية
mDT	ألف دينار
MDT	مليون دينار
MDA	وزارة التنمية الزراعية

Mrds	مليار
mT	ألف طن
ONAGRI	المرصد الوطني للفلاحة
OTD	ديوان الأراضي الدولية
PAA	البرنامج الوطني البرازيلي لمشتريات الغذاء
PAC	السياسة الفلاحية المشتركة
PASA	برنامج تكييف القطاع الفلاحي
PBS	الناتج الخام القياسي
PDAI	مشاريع التنمية الزراعية المتكاملة
PIB	الناتج المحلي الخام
PNAE	البرنامج الوطني البرازيلي للتغذية المدرسية
POSEI	برنامج الخيارات المحددة الخاصة بالتباعد والعزلة، فرنسا
PRONAF	البرنامج الوطني البرازيلي لدعم الزراعة العائلية
PAA	البرنامج الوطني البرازيلي لمشتريات الغذاء
RGA	التعداد الزراعي العالمي
Recherche et	البحث والتنمية
SAU	مساحة زراعية مستغلة
SENAR	الدائرة الوطنية للتكوين الفلاحي، البرازيل
SMSA	الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية
SMVDA	شركات الاحياء والتنمية الفلاحية
SWOT	نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات
SYNAGRI	النقابة التونسية للفلاحين
UTAP	الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
UE	الاتحاد الأوروبي
VA	القيمة المضافة

قائمة الرسوم البيانية:

9	الرسم البياني 1: هيكل الناتج المحلي الخام لتونس
9	الرسم البياني 2: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام
9	الرسم البياني 3: تطور الاستثمارات الفلاحية (بالمليون دينار)
9	الرسم البياني 4: حصة الاستثمار الفلاحي من جملة الاستثمارات
10	الرسم البياني 5: الصادرات/الواردات الفلاحية (بالمليار دينار)
10	الرسم البياني 6: نسبة تغطية الواردات (بالمليار دينار)
10	الرسم البياني 7: تطور أنماط التشغيل في تونس
10	الرسم البياني 8: خارطة استغلال الأراضي في تونس
10	الرسم البياني 9: تقسيم المساحات الفلاحية حسب استخداماتها
11	الرسم البياني 10: الترتيب الدولي لتونس في علاقة بالموارد المائية
11	الرسم البياني 11: تقسيم المناطق السقوية حسب استخداماتها
12	الرسم البياني 12: تطور انتاج الحبوب (بالألف طن)
12	الرسم البياني 13: توزيع انتاج الحبوب حسب المناطق
12	الرسم البياني 14: تطور انتاج الزيتون الموجه لإنتاج الزيت (بالألف طن)
12	الرسم البياني 15: انتاج زيت الزيتون خلال العقود الاخيرة الماضية (بالألف طن)
13	الرسم البياني 16: تطور انتاج القوارص (بالألف طن)
13	الرسم البياني 17: تطور انتاج التمور (بالألف طن)
13	الرسم البياني 18: تطور انتاج اللحوم (بالألف طن)
13	الرسم البياني 19: هيكل انتاج اللحوم
14	الرسم البياني 20: تطور انتاج الألبان (بالألف طن)
18	الرسم البياني 21: عدد المستغلات (1000)
18	الرسم البياني 22: متوسط مساحة المستغلات (بالهكتار)
19	الرسم البياني 23: توزيع المستغلات التي لا تتجاوز مساحتها 5 هكتارات حسب عدد قطع الأرض
19	الرسم البياني 24: توزيع المستغلات حسب حجم مستغلاتهم
24	الرسم البياني 25: توزيع قطع الأرض قيد الاعتراف حسب أصول الملكية
26	الرسم البياني 26: توزيع المستغلين الفلاحين حسب المستوى التعليمي
28	الرسم البياني 27: توزيع المستغلين حسب فئات بأكثر من 80 دولة
33	الرسم البياني 28: عدد المستغلات ومتوسط مساحتها
33	الرسم البياني 29: تطور وتوزيع المستغلات حسب الحجم في فرنسا (1950-2000)
36	الرسم البياني 30: توزيع المستغلات حسب الحجم في مالي
39	الرسم البياني 31: توزيع المستغلات حسب الحجم في المغرب
41	الرسم البياني 32: التعاونيات قبل وبعد خطة المغرب الأخضر
42	الرسم البياني 33: تقسيم العملاء الفلاحين في المغرب

قائمة الجداول:

18	الجدول عدد 1: تطور هيكلية المستغلات الفلاحية (بالآلاف)
18	الجدول عدد 2: تطور هيكلية المستغلات الفلاحية (بمساحة 1000 هكتار)
25	الجدول عدد 3: تطور حصة المستغلين حسب السن (%)
29	الجدول عدد 4: المخاطر والعراقيل التي تواجه الفلاحات الصغرى على مختلف الأصعدة
37	الجدول عدد 5: بعض العناصر المقارنة بين الزراعة العائلية والزراعة التجارية
43	الجدول عدد 6: خلاصة المقارنة المرجعية

تندرج هذه الدراسة التي قام بإنجازها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن مشروع منظمة أوكسفام "الحد من التفاوت في سلسلة قيمة زيت الزيتون في تونس" والذي تقوده بالشراكة مع كل من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، الاتحاد العام التونسي للشغل والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ويهدف المشروع الى المساهمة في الحد من الهشاشة الاقتصادية للعاملات الفلاحيات وصغار المستغلين الفلاحيين من خلال توجيه الأولوية السياسية نحو تنظيم العمل الموسمي وفقا لمعايير العمل اللائق وخاصة فيما يتعلق بمسألة الضمان الاجتماعي وعدم التمييز. يتكون المشروع من مرحلتين:

- مرحلة البحث والدراسة وتتضمن انجاز دراسات تشخيصية وصياغة توصيات حول دعم العمل في القطاع الفلاحي
 - مرحلة تعبئة تهدف الى تحسيس صناع القرار بمدى ضرورة تحسين ظروف العمل في القطاع الفلاحي
- وسوف يساهم هذا المشروع في توفير ظروف عمل لائقة للعاملات والعاملين في القطاع الفلاحي وفي الدفع نحو بلورة أطر العمل التعاوني ودعم الشركات التعاونية. بالتالي، تتمثل أهداف هذا المشروع في:
- تنظيم العمل الفلاحي الموسمي وفقا لمعايير العمل اللائق وترسيخ ذلك ضمن الأولويات السياسية
 - التعبئة من أجل تقليص التفاوت في الحصول على الفرص بين صغار المستغلين الفلاحيين وكبارهم
 - التعبئة من أجل تقليص الفوارق وتحسين ظروف عمل العاملات الفلاحيات

تندرج هذه الدراسة ضمن المرحلة الأولى ألا وهي مرحلة البحث والدراسات وتقدم تشخيصا لوضع صغار المستغلين الفلاحيين في تونس حاليا كما تقدم عددا من التوصيات التي يجب تنفيذها لتحسين وضعياتهم.

وتنقسم الدراسة الى أربعة أجزاء:

يقدم الجزء الأول لمحة عامة عن قطاع الفلاحة والسياسة الفلاحية في تونس. تساهم الفلاحة في تونس في 10% من الناتج الداخلي الخام ولو أن هذه المساهمة توجهت عموما نحو الانخفاض خلال السنوات ال 25 الماضية اذ انخفضت من 14% في أوائل التسعينات الى 10% في سنة 2018 هذا وتمثل الصادرات الفلاحية 11% من مجموع الصادرات التونسية. ورغم إمكانيات وقدرات القطاع الفلاحي في تونس، تعتمد البلاد على الواردات لتغطية حاجيات المواطنين من مختلف المواد الأساسية وخاصة الحبوب حيث لا تغطي الصادرات الفلاحية الا ثلثي الواردات. ويشغل القطاع الفلاحي حوالي 1.5 مليون شخص بنسبة عمالة عائلية تبلغ 80%. ويجدر الذكر بأن بنية التشغيل في تونس تشهد تغيرات كبيرة اذ تقلص نسبة العاملين في القطاع الفلاحي فيما ترتفع نسبة التشغيل في قطاع الخدمات.

وتقدر مساحة الأراضي الفلاحية في تونس بـ 10.3 مليون هكتار منها حوالي 5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. ويتم استغلال أغلب المساحات الفلاحية في نشاطين زراعيين أساسيين: الأشجار المثمرة (55%) وزراعة الحبوب (30%).

ورغم شح الموارد المائية تتميز تونس بانخفاض نسبة انتاجيتها لهذه الموارد، أي أنها لا تستخدم الموارد المائية المتوفرة بشكل سليم. تغطي المناطق السقوية حوالي 470 ألف هكتار وتمثل نسبة 10% من جملة الأراضي الصالحة للزراعة. وتتمثل المحاصيل ومنتوجات المواشي التونسية أساسا في الحبوب، الزيتون، التمور، حليب الأبقار ولحوم الدجاج وتمثل التمور والقمح أكثر من نصف قيمة الإنتاج الفلاحي وثلث الكمية الإنتاجية الجمالية. وقد تطورت أغلب سلاسل الإنتاج الفلاحية الأساسية على مر السنوات إلا أنها تواجه جميعا (الحبوب، الزيتون، الحليب، التمور الخ...) صعوبات لا تنفك تتفاقم.

هذا وقد شهدت السياسة الفلاحية في تونس عديد التطورات والتغيرات منذ الاستقلال. وطرأت هذه التغيرات في سياق التوجه نحو تحرير الاقتصاد التونسي مع فك تدريجي لالتزامات الدولة كفاعل اقتصادي لصالح القطاع الخاص. بشكل عام، تهدف السياسة الفلاحية الى ضمان الأمن الغذائي وتلبية احتياجات المواطنين وقد ترسخت التوجهات الاستراتيجية للقطاع الفلاحي تقليديا في اطار المخططات الخماسية للتنمية. ومع أنه لا وجود حاليا لأية رؤية واضحة فيما يتعلق بالفلاحة في تونس ناهيك عما يتعلق بالفلاحة الصغرى، فإن الدولة تدعم القطاع من خلال برامج مختلفة، وخاصة البرامج الممولة من قبل الشركاء الفنيين والماليين. ورغم المجهودات المبذولة والتقدم المسجل فقد أثر منوال التنمية المتبع سلبا على أداء القطاع الفلاحي واستدامته حيث تعتبر المناطق الريفية الأكثر انتاجية من أفقر المناطق التونسية كما تعاني الفلاحة الصغرى من هشاشة وإهمال متواصل ومتفاقم اذ بقيت دائما مقصية من استراتيجيات وبرامج التنمية.

الجزء الثاني من الدراسة يستعرض الحالة الراهنة للمستغلات الفلاحية الصغرى.

لا يوجد تعريف موحد للمستغلات الفلاحية الصغرى ولم يرد هذا المصطلح في اي نص قانوني حتى بعد صدور القانون الجديد المتعلق بالاستثمار في سنة 2016. تمثل المستغلات التي تقل مساحتها عن 5 هكتار 55% من العدد الجملي للمستغلات الفلاحية والتي تقدر بـ 550000 وقد تضاعف عددها منذ الستينات. من جهة أخرى، انخفض عدد المستغلات الفلاحية المتوسطة بشكل كبير وهو ما يشير الى ارتفاع في تجزئة الاراضي الفلاحية. تجدر الاشارة كذلك الى صعوبة تحصل صغار المنتجين على القروض وفرص الاستثمار.

أما على الصعيد المؤسسي، نلاحظ تدخل مجموعة من الهياكل في جل المجالات (التأطير، التقنيات، التحفيزات، التمويل، التكوين والارشاد الخ...) واهتمامها بجميع الفئات الزراعية بإتباع نفس الاجراءات والمنهجية دون وجود هياكل متخصصة تعنى بالمستغلات الفلاحية الصغرى. ورغم تدخل هذه الهياكل على نطاق واسع، تبقى المستغلات الفلاحية الصغرى على الهامش وقليل ما تتمتع بخدماتها وهو ما يعود الى عديد العوامل التي من أبرزها تعقد الاجراءات وبطء المعاملات الادارية التي تمثل عائقا كبيرا أمام المستغلين الفلاحين.

بشكل عام، تواجه المستغلات الفلاحية الصغرى عديد التحديات فنظم الادارة والتصرف العائلية مبنية على ممارسات "تقليدية" تحد من الانتاجية خاصة وأنها نادرا ما تعمل على تحديث الأدوات والأساليب المستخدمة. هذا ويقوم صغار المستغلين الفلاحين بأنشطة متنوعة ويؤثر غياب التخصص على مردودية وانتاجية الضيعات كما يصعب عليهم الحصول على قروض نظرا لضعف المداخيل وعدم استقرارها ولتعقد الاجراءات والتشدد في المتطلبات اثباتية المتعلقة بالضمانات والمتأخرات المتراكمة الخ... تدفع كل هذه العراقيل صغار المستغلين الى التوجه نحو مؤسسات القروض الصغرى التي تفرض عليهم نسب فوائد مبالغ فيها. ضعف التمكن من الحصول على قروض استثمارية يجعل المستغلات الفلاحية الصغرى غير مجهزة بالقدر الكافي خاصة مع ارتفاع أسعار معدات الانتاج.

هذا ويعاني صغار الفلاحين منذ الثورة من الارتفاع المستمر لتكاليف الانتاج بسبب تضخم أسعار المدخلات خاصة وأنها موردة في أغلبها كما أنهم لا يتمكنون من فرض مكانتهم بسبب ضعف فرصهم في الدخول الى الأسواق اذ يتعاونون غالبا مع وسطاء للولوج الى مسالك التوزيع رغم هوامش الربح المرتفعة التي يفرضونها.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يواجه صغار المستغلين جملة من العراقيل المترابطة التي يعتبر الفقر من أهمها. وقد تضاعف عدد المستغلين الذين تفوق أعمارهم 60 سنة وغير المؤهلين تعليميا فيما يهرب الشباب من الاستثمار في قطاع الفلاحة. كذلك، عادة ما تقع المستغلات الفلاحية في مناطق ريفية معزولة وهو ما يحول دون انتفاع المستغلين بالبنى التحتية كالطرق أو بالخدمات الأساسية كمياه الشرب والكهرباء والإعلام والري والتعليم والصحة والصرف الصحي. وتبقى نسبة انخراط صغار الفلاحين في التعاونيات ضعيفة اذ بالكاد تتجاوز 5% كما تواجه الجامعات التي تم تأسيسها صعوبات متعددة في علاقة بضعف فرص الوصول الى الأسواق، نقص التأطير، الخ... بالإضافة الى ذلك تتسم الفلاحات الصغرى بتفاوتات كبيرة بين الذكور والإناث في الحصول على الأراضي، الخدمات الارشادية والتغطية الاجتماعية.

ويؤثر التغير المناخي على الفلاحات الصغرى بشكل خاص اذ يتأثر صغار الفلاحين بهذه التغيرات بشكل أكبر نظرا لضعف امكانياتهم التقنية ولضعف مستواهم التعليمي مما لا يمكنهم من مواجهة هذه الكوارث الطبيعية أو استباقها كما يلجؤون الى استخدام المبيدات بشكل مكثف وهو ما يعرض صحتهم للخطر خاصة وأنهم لا يتخذون الاحتياطات اللازمة عند استعمالها (عدم ارتداء أقنعة أو قفازات أو ملابس واقية الخ...)

يوضح الجدول التالي أهم الملاحظات التشخيصية لوضع المستغلات الفلاحية الصغرى في تونس:

نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات	
نقاط القوة	نقاط الضعف
😊 المساهمة القوية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد التونسي 😊 تقاليد فلاحية متجذرة في السياسة الاقتصادية التونسية 😊 وجود سلاسل مهيكلية مع مبادرات لصالح صغار الفلاحين في بداياتهم 😊 الفلاحات الصغرى: عنصر أساسي لضمان الأمن الغذائي في تونس (عدد المستغلات) 😊 بعض المبادرات السياسية والاقتصادية لصالح الفلاحات الصغرى 😊 اقرار بعض التحفيزات والإجراءات لفائدة صغار المستغلين الفلاحين	☹️ عدم الاعتراف القانوني والمؤسسي بالفلاحات الصغرى ☹️ نظام تصرف عائلي يؤثر سلبا على الأداء ☹️ فرص ضئيلة في الحصول على القروض البنكية ☹️ مستوى مديونية عال نسبيا ☹️ نقص في التخصص يؤدي الى ضعف الانتاجية ☹️ محدودية رأس مال الاراضي الزراعية ☹️ ضعف الاستثمار ومحدودية استخدام الآلات ☹️ موقع يحد من امكانية الوصول الى الأسواق ☹️ تقدم سن الفلاحين وضعف استقطاب الشباب ☹️ المستوى التعليمي جد المنخفض للمستغلين الفلاحين ☹️ ارتفاع مستوى التفاوت بين الجنسين خاصة فيما يتعلق بملكية الأراضي ☹️ الاستخدام المكثف وغير المراقب للمبيدات وتأثيراتها على الصحة

التحديات	الفرص
● تدهور الوضع العام لصغار الفلاحين ● أخطار اقتصادية هامة في حالة تدني أداء الفلاحات الصغرى ● مخاطر على مستوى الأمن الغذائي للبلاد ● تدهور حالة الأراضي وتعرضها للتصحّر في حال اعتماد ممارسات غير مستدامة	● إضفاء الطابع المؤسسي على الفلاحات الصغرى والاعتراف بها ● تكييف السياسات الفلاحية مع خصوصيات الفلاحات الصغرى ● تشجيع توحيد صفوف صغار الفلاحين لدعم فرصهم على جميع المستويات ● خلق أسواق ومسال� تتناسب مع خصوصيات الفلاحات الصغرى ● تحسيس الأطراف الفاعلة (صناعيين، مستهلكين) لدعم صغار الفلاحين

الجزء الثالث من الدراسة يستعرض وضع المستغلات الفلاحية الصغرى على الصعيد العالمي كما يتضمن مقارنة مرجعية تركز على الممارسات الناجعة لأربع دول، وهي البرازيل، فرنسا، مالي والمغرب وتشمل المقارنة تصنيفات هذه البلدان للمستغلات الفلاحية، التحديات التي تواجهها هذه المستغلات والممارسات الناجعة المعتمدة لدعم تطورها. عموماً، يواجه صغار المستغلين الفلاحين بهذه البلدان نفس المشاكل التي يواجهها نظراؤهم في تونس: الفقر، ارتفاع مستوى التحديات (سواء الشخصية، الطبيعية، التقنية، الاقتصادية أو المالية)، التقليل من مساحات قطع الأراضي، غياب الإجراءات التحفيزية في محيطهم المؤسسي والاقتصادي، صعوبة الوصول إلى الأسواق الملائمة وضعف تأثير المنظمات التي تعني بصغار المنتجين خلال النقاش حول السياسات ذات الصلة. ومن أجل تحسين وضعية الفلاحات الصغرى، بلورت أغلب الدول وأقرت استراتيجيات للتنمية الفلاحية تتضمن رؤية جديدة تشمل المستغلات الفلاحية الصغرى. كمثال على ذلك، نذكر خطة المغرب الأخضر التي وضعتها المملكة المغربية وخاصة ركنها الثاني المتعلق بالفلاحات الصغرى إذ يتبنى هذا الركن رسمياً مبدأ توحيد صغار الفلاحين ضمن مجامع لدعم المستغلات الفلاحية الصغرى. أما في البرازيل فقد تم اتخاذ إجراءات مؤسسية رائدة تتمثل في تأسيس وزارة خاصة بالمستغلات الصغرى. وفي مالي، تمت المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي (LOA) في سنة 2006 والذي يعترف بشكل صريح بدور المستغلات الفلاحية الصغرى كمكون أساسي في استراتيجية التنمية الفلاحية في البلاد. وقد قامت كل من البرازيل والمغرب بإنشاء برامج تهدف إلى تعزيز فرص وصول صغار المنتجين للأسواق وحوصلهم على التمويل من خلال دعمهم في الأسواق العمومية وخلق مسالك خاصة بهم (مقاصف، تعاونيات، الخ...). أما في فرنسا فتمثل دعم الفلاحين عموماً في منحهم مساعدات مباشرة مع توجيهها خاصة لفائدة المستغلين في المناطق المعزولة والمهمشة.

أما الجزء الرابع من الدراسة فيقدم المبادئ التي توجه الخيارات التنموية في علاقة بالفلاحات الصغرى في تونس كما يتضمن توصيات في هذا الخصوص.

وقد تم تسليط الضوء على خمس مبادئ وهي:

من الضروري منح المستغلات الفلاحية الصغرى أولوية وطنية باعتبار دورها الاقتصادي والاجتماعي الهام. ويجب التعبير عن ذلك بوضوح في الرؤى المستقبلية والسياسات والاستراتيجيات والأهداف والإجراءات المتخذة في البلاد. ينبغي على الدولة الاضطلاع بمسؤولية وواجب تنمية المستغلات الفلاحية الصغرى. سلطت التجارب الدولية المتعلقة بالآزمات الاقتصادية في سنة 2008 وبالأزمة الحالية الناجمة عن الجائحة العالمية كوفيد 19 الضوء على هشاشة المنوال العالمي للتنمية القائم على تحرير الاقتصاد بشكل مفرط وفك ارتباط الدولة بالقطاعات الاقتصادية.

لا يمكن النجاح في تنمية المستغلات الفلاحية الصغرى إلا في إطار استراتيجية اقتصادية شاملة للبلاد. ترتبط الرؤية المستقبلية للمستغلات الفلاحية الصغرى بشكل كبير بالتنمية الجهوية والمحلية في تونس. من الضروري انخراط جميع الأطراف المعنية في تطوير المستغلات الفلاحية الصغرى. يتطلب ذلك تضافر جهود جميع الفاعلين المضطلعين بدور أساسي في هذا المسار التنموي.

تتطلب تنمية المستغلات الفلاحية الصغرى ارساء برامج وتدابير فريدة ومبتكرة. تواجه المستغلات الفلاحية الصغرى تحديات خاصة بها وهو ما يتطلب اتخاذ عدد من الاجراءات الفريدة، الخاصة والمبتكرة لتمكين صغار المستغلين الفلاحين وخاصة النساء.

انطلاقا من التحليل التشخيصي والمبادئ المذكورة أعلاه، تمت صياغة هذه التوصيات من أجل تنمية المستغلات الفلاحية الصغرى:

« اعضاء الطابع المؤسسي والاعتراف بالمستغلات الفلاحية الصغرى:

يجدر بلورة رؤية خاصة للمستغلات الفلاحية الصغرى في تونس. انطلاقا من ذلك، ينبغي استخراج استراتيجيات، توجهات استراتيجية، أهداف، برامج وتدابير تنفيذية من أجل تحقيق هذه الرؤية. من الضروري كذلك تحديد تعريف المستغلات الفلاحية الصغرى في تونس وإدراجه بوضوح قانونيا مع مراعاة المواصفات التي قد تختلف عن النموذج العام. ومن الاجراءات التي يمكن اتخاذها كذلك انشاء اطار مؤسسي خاص بالمستغلات الفلاحية الصغرى ومرتبطة بالإدارة العامة بالوزارة. مثل هذا الاجراء من شأنه أن يبرز التزام الدولة واعتناءها بدعم وتنمية المستغلات الفلاحية الصغرى. هذا ويجب ترسيخ هذه المبادرة على المستوى الجهوي وتوزيعها على مستوى هياكل الدعم من أجل اسناد صغار المستغلين الفلاحين والإصغاء لهم.

« تكييف السياسات الفلاحية مع خصوصيات الفلاحات الصغرى:

يجدر تعديل آليات التمويل وتقديم امتيازات لصالح صغار المستغلين الفلاحين كي يتمكنوا من الانتفاع بهذه الآليات. ويمكن أن تتمثل الاجراءات المتخذة لفائدتهم في تقليص نسبة التمويل الذاتي، التخفيف من الضمانات اللازمة لمنح القروض، تقديم مساعدات مباشرة لصغار الفلاحين الخ... من الضروري كذلك اعاد هيكلة وتبسيط الاجراءات للتمكن من الاستجابة لحاجيات صغار المستغلين الفلاحين. ويمكن اعتماد هذه المقاربة على مستوى مكاتب الاستثمار ومؤسسات الدعم، مؤسسات الاقراض والإرشاد، والمؤسسات التي تعنى بحيازة الاراضي. ويجدر التشدي على أهمية هذا الجانب وخاصة في سياق الازمة الحالية الناتجة عن جائحة كوفيد 19 والذي يفرض اتخاذ تدابير وإجراءات لتعويض المستغلين. من الضروري أيضا تعزيز التأطير التقني وهياكل الدعم والإرشاد والتكوين وتكييفها مع حاجيات صغار المستغلين الفلاحين من خلال تنفيذ برامج تكوينية واعتماد تقنيات ارشادية مناسبة لصغار المستغلين.

« اعتماد التجميع كمبدأ أساسي لدعم صغار الفلاحين:

من الضروري تغيير الرؤية التي تعتبر أن التعاونيات ما هي إلا نموذج سياسي مرتبط بفترة معينة من تاريخ تونس. في سياق ما بعد الثورة التونسية، اندرجت التعاونية الفلاحية ضمن اطار تعزيز نموذج الاقتصاد الاجتماعي التضامني والذي تم تقديم مقترح قانون بخصوصه. في هذا الصدد، وجب التذكير بضرورة الاسراع في سن هذا القانون من أجل دعم التوجه نحو انشاء التعاونيات الفلاحية. هذا ويجب دعم تطوير منظمات المستغلات الصغرى من خلال مرافقة المسيرين ودعم

قدراتهم في مجال ادارة المؤسسات التعاونية وفي مجال بلورة الاستراتيجيات التجارية. من الضروري ايضا تشجيع جميع أشكال التعاون وتشارك الموارد المختلفة (اراضي، رأس مال بشري، تجهيزات...) لتعزيز قدرة الفلاحين على التفاوض. يمكن كذلك للتعاون وتثمين تجارب التعاونيات الفلاحية الناجحة في علاقة بتشارك الموارد في تونس ان تساهم في دعم التعاونيات وتطورها.

﴿ انشاء أسواق ملائمة خاصة بصغار الفلاحين:

من بين الوسائل التي قد تمكن من هذا، دعم صغار المستغلين الفلاحين من خلال الأسواق العمومية (مقاصف مدرسية، مطاعم مجتمعية عامة الخ...). ويمكن تسهيل الوصول الى هذه الأسواق باعتماد كراسات شروط تؤيد منتجات صغار الفلاحين المحلية. ولا شك في أنه ينبغي الترويج للفلاحة التعاقدية ولكن يجب على الدولة تحمل مسؤولية حماية صغار المستغلين الفلاحين بوضع الآليات التنظيمية الضرورية للحد من عدم التوازن بين صغار المستغلين و المشترين. يمكن كذلك تعزيز المسالك القصيرة التي تقلص من دور الوسطاء في العلاقة بين المنتج والمستهلك وهو ما سيمكن من تحسين مداخيل الفلاحين. يمكن النظر في عديد المسالك كالبيع المباشر في الضيعات أو البيع المباشر لأصحاب محلات البيع بالتفصيل، البيع في الأسواق أو البيع في المعارض المنظمة للغرض. من الضروري كذلك تشجيع صغار الفلاحين على التوجه نحو انتاج المواد ذات القيمة المضافة العالية والانتقال الى الزراعة البيولوجية. هذا ويمكن لأنظمة وضع البطاقات التعريفية (الشهادات، علامات التسجيل، التحكم في أصل تسمية المنشأ، الاشارة الى بلد المنشأ، منتجات محلية الخ...) على منتجات المستغلات الفلاحية الصغرى أن تساهم في ترفيع القيمة المضافة للمنتج.

﴿ الاعتراف بدور النساء في المستغلات الفلاحية الصغرى:

يبقى نصيب النساء صاحبات المستغلات الفلاحية ضئيلا من حيث العدد كما من حيث مساحة الأراضي. ويمكن تدعيم وصول النساء الى أصول الأراضي من تعزيز دورهن وقدراتهن على التأثير سواء في محيطهن العائلي او في المجتمع. لذلك، من الضروري العمل على ضمان حق النساء في هذا الخصوص وتعزيز استقلاليتن من خلال منحهن امكانية قيادة وحيازة مستغلات فلاحية بمفردهن. يشمل ذلك دعم قدرات النساء في ادارة المؤسسات الصغرى والاستثمار والتجميع وتعبئة الموارد المالية. كذلك، من الضروري اتخاذ وتفعيل اجراءات متعلقة بالتعليم والتكوين والتحسيس وغير ذلك لفائدة النساء العاملات في القطاع الفلاحي بشكل عام . الى جانب ذلك يجب تشجيع انخراط النساء في المجالم والتعاونيات من خلال تقديم تحفيزات وامتيازات هامة وتمييزهن بشكل ايجابي. من شأن كل هذه التدابير المساهمة في تقليص الفوارق الموجودة بين الذكور والاناث في القطاع الفلاحي.

لمحة عن القطاع الفلاحي في تونس

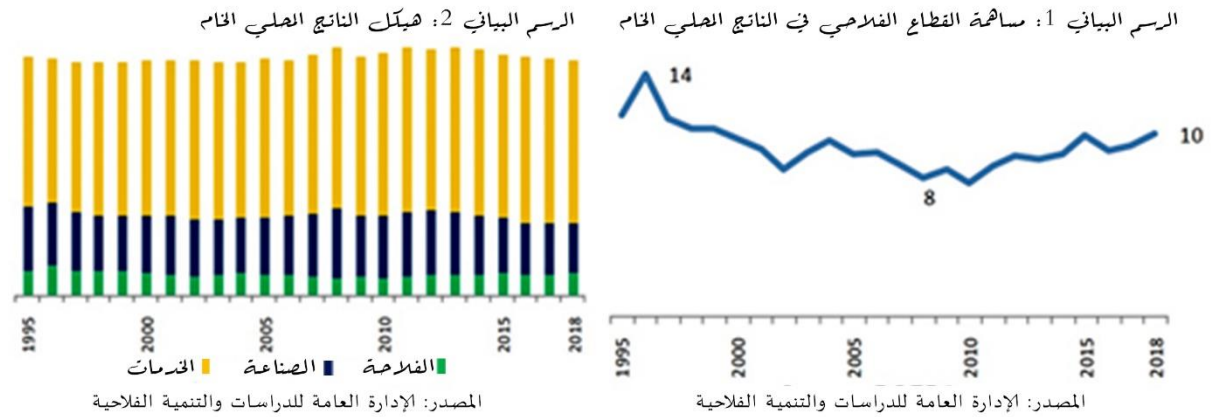
يلقي هذا الجزء نظرة عامة على القطاع الفلاحي في تونس وخاصة فيما يتعلق بمساهمته في الاقتصاد، التشغيل والأمن الغذائي. وسيتم في مرحلة ثانية تقديم السياسات والاستراتيجيات والبرامج الفلاحية المعتمدة.

بيانات اقتصادية

المساهمة في الناتج المحلي الخام:

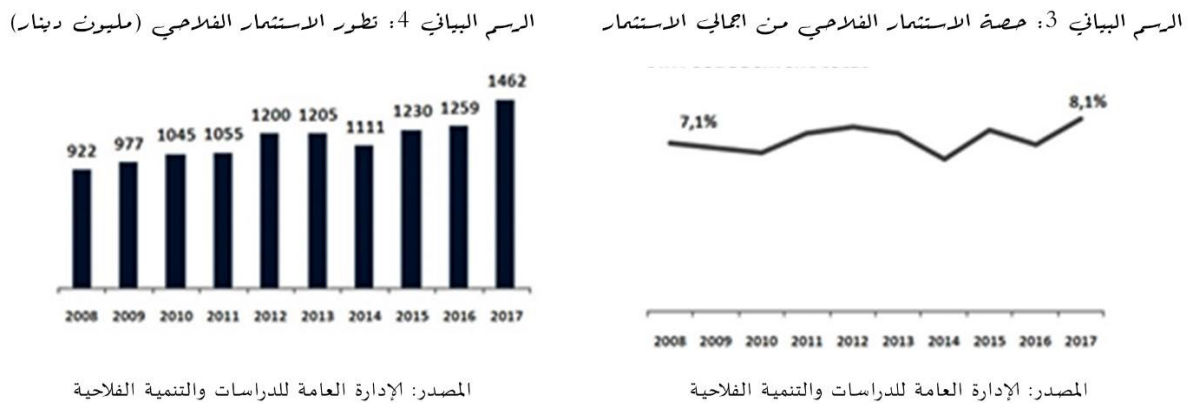
تمثل نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام 10% وقد أخذت هذه النسبة منحى تراجعى خلال الـ 25 سنة

الماضية اذ انخفضت من 14% خلال اوائل التسعينات الى 10% في سنة 2018. هذا وقد تم تسجيل ارتفاع نسبي في سنوات ما بعد الثورة بفضل الاداء الجيد للسلاسل الفلاحية الأساسية على غرار زيت الزيتون.



الاستثمار:

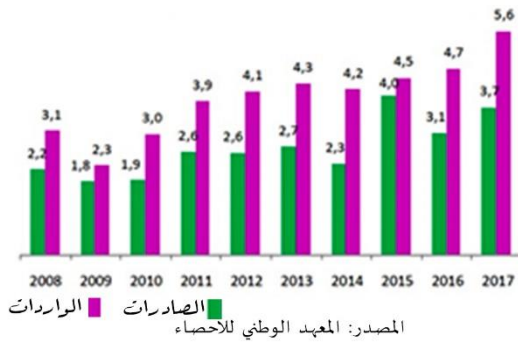
عرف الاستثمار في القطاع الفلاحي نموا سنويا بنسبة 5% بين سنة 2008 و 2017 اذ مر من 922 مليون دينار الى أكثر من 1460 مليون دينار وهو ما يمثل معدل 7.2% من اجمالي الاستثمار في تونس. "تقليديا" تهيمن الطاقة المائية والري الذي تؤمن الدولة أغلبه على الاستثمار في القطاع الفلاحي.



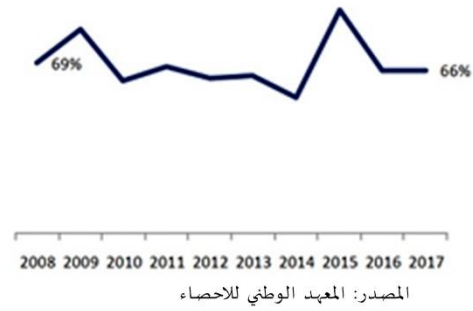
التجارة الخارجية:

تعتبر صادرات المنتجات الفلاحية غير منتظمة منذ سنة 2008 حيث بلغت ذروتها في سنة 2015 بتسجيل قيمة 4 مليار دينار بفضل الموسم الاستثنائي لزيت الزيتون. كما بلغت قيمة الصادرات الفلاحية 3.7 مليار دينار في سنة 2017 ممثلة بذلك نسبة 11% من اجمالي الصادرات التونسية. ارتفعت الصادرات من 3 مليار دينار في سنة 2008 الى 5.6 مليار دينار في 2017. ورغم الامكانيات الفلاحية للبلاد، بقيت تونس معتمدة على الواردات لتوفير حاجياتها من بعض المواد الأساسية وخاصة الحبوب والسكر. بالنتيجة، لم تغطي قيمة الصادرات الفلاحية سوى ثلثي الواردات.

الرسم البياني 6: الصادرات / الإيرادات الفلاحية

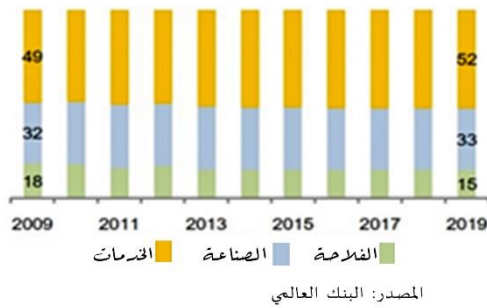


الرسم البياني 5: نسبة تغطية الصادرات (مليار دينار)



التشغيل:

الرسم البياني 7: تطور هيكل التشغيل في تونس



يشغل القطاع الفلاحي حوالي 1.5 مليون شخص و بدراسة هيكل التشغيل، توضح بأن نسبة العاملين في القطاع الفلاحي قد انخفضت بشكل ملحوظ لفائدة قطاع الخدمات حيث بعد مرور عقد من الزمن، فقد القطاع الفلاحي حوالي 3% من العاملين فيه ليمثلوا نسبة 15% فقط من مجمل الفئة السكانية العاملة في سنة 2019.

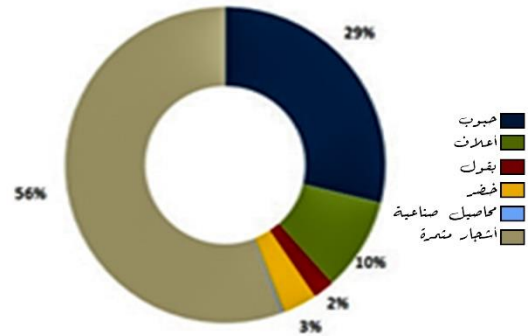
تمثل المستغلات العائلية أكثر من 80% من إجمالي المستغلات الفلاحية في تونس وتمثل اليد العاملة الوقتية حوالي 12% من إجمالي العمالة في القطاع الفلاحي فيما لا تمثل اليد العاملة القارة سوى 4% وهي نسبة جد ضعيفة.

بيانات هيكلية

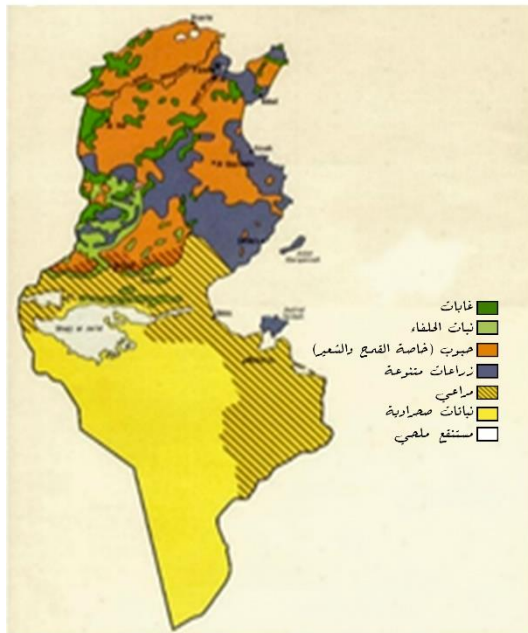
الأراضي الفلاحية

تبلغ مساحة البلاد التونسية 163610 كم² (155360 كم² من الأراضي و 8250 كم² من المياه) وقد تم تكريس أغلب هذه المساحة للفلاحة (60%) إذ تقدر مساحة الأراضي الفلاحية بـ 10.3 مليون هكتار تقريبا منها 5 ملايين هكتار من الأراضي

الرسم البياني 9: توزيع الأراضي الفلاحية حسب نوع استغلالها



الرسم البياني 8: خارطة استغلال الأراضي الفلاحية في تونس

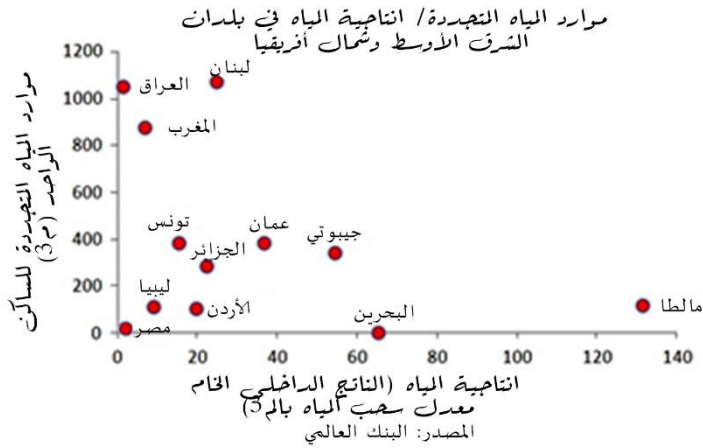


الصالحة للزراعة.

يتم استغلال الأراضي الفلاحية لإنتاج نوعين أساسيين من المحاصيل: الأشجار المثمرة التي تشغل أكثر من 55% المساحة الكلية (2371450 هكتار) وخاصة منها الزيتون والتمور والقوارص ثم محاصيل الحبوب وخاصة منها القمح الصلب والشعير والتي تغطي حوالي 30% (1113800 هكتار) من الأراضي المزروعة.

الموارد المائية والمساحات السقوية

الرسم البياني 10: موقع تونس دوليا من حيث الموارد المائية

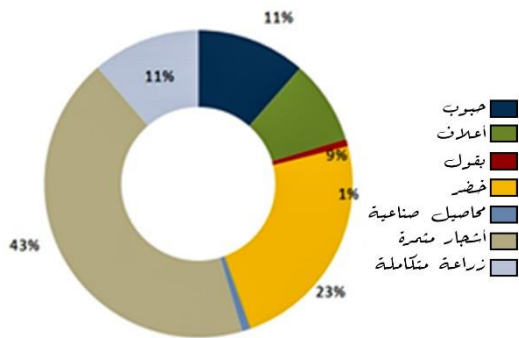


أوضح تقييم الموارد المائية في تونس بأن هذه الموارد تقدر ب 4.85 كم³ منها 2.7 مياه سطحية و 1.8 مياه جوفية. أما المياه المتجددة الصالحة للاستعمال فتقدر ب 3.8 كم³ منها 2.3 مياه سطحية و 1.45 مياه جوفية.

وضع الموارد المائية في تونس وضع حرج اذ يقدر نصيب السكان الواحد من موارد المياه المتجددة 400 م³ مقارنة بالمغرب مثلا أين يقدر نصيب الفرد ب 900 م³.

لئن انخفض نصيب بعض الدول الأخرى كالجزائر وليبيا من الموارد المائية أكثر من تونس، يبقى معدل 400 م³ للفرد معدلا ضعيفا للغاية. ورغم شح مواردها، تتميز تونس بنسبة انتاجية ضعيفة للمياه (الناتج الداخلي الخام / معدل سحب المياه بالم³)، أي أنها لا تحسن التصرف في مواردها المائية.

الرسم البياني 11: توزيع المساحات السقوية حسب نوع استغلالها



تبلغ مساحة الأراضي السقوية حوالي 470 ألف هكتار وتمثل أقل من 10% (أراضي مزروعة وأراضي بور) من المساحات الصالحة للزراعة في تونس.

يتم استغلال 43% من هذه الأراضي في غراسة الاشجار المثمرة و 23% منها في زراعة الخضار وتستهلك الفلاحة السقوية 80% من الموارد المائية المتوفرة في حين لا تتعدى نسبة المياه المخصصة للشرب 14% وتلك المخصصة لقطاعي الصناعة والسياحة 6%.

الانتاج الفلاحي:

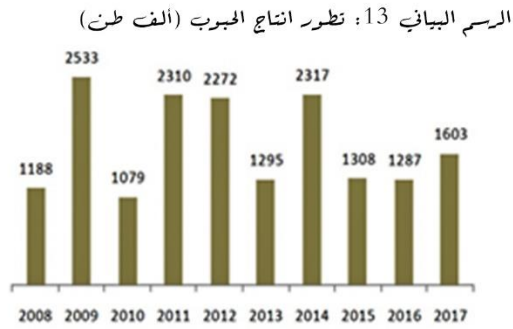
في تونس، تتمثل المحاصيل ومنتجات المواشي الأساسية في الحبوب، الزيتون، التمر، حليب الأبقار، لحوم الدجاج والقمح اذ تمثل هذه المنتجات أكثر من نصف قيمة الانتاج الفلاحي الاجمالي (52%) و 33% من كميته. ورغم التطور الهام لأغلب

سلاسل الانتاج الأساسية بمرور السنوات إلا أن جميعها (حبوب، زيت زيتون، ألبن، تمر الخ...) تواجه صعوبات كبيرة ما تنفك تتفاقم في الوقت الراهن.

❖ الانتاج النباتي

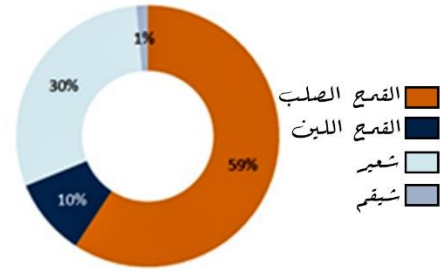
✓ الحبوب

تمثل الحبوب الغذاء الأساسي للتونسيين كما تمثل تاريخيا عنصرا مركزيا في الاقتصاد القطاع الفلاحي التونسي. ويتكون أغلب انتاج الحبوب من القمح الصلب (60%) والشعير (30%). وقد شهد انتاج الحبوب انخفاضا بسبب ارتباطه الكبير بالعوامل الجوية والأمطار وبسبب تأثيرات تغير المناخ. بالإضافة الى ذلك، تشكو سلسلة انتاجها من ضعف كبير ومن عدم استقرار الاداء، ضعف الجودة، محدودية القدرة على التخزين بسبب ضعف البنية التحتية للمخازن، لوجيستيات النقل والمردودية الاقتصادية مع العلم بأن سلسلة الانتاج مراقبة من طرف الدولة وبأن الهوامش محددة لكل عناصر سلسلة القيمة. بالتالي، ساهمت كل هذه الاشكاليات في تفاقم هشاشة سلسلة انتاج الحبوب واعتمادها المفرط على السوق العالمية.



المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية

الرسم البياني 12: توزيع انتاج الحبوب حسب نوع النرج (2017)



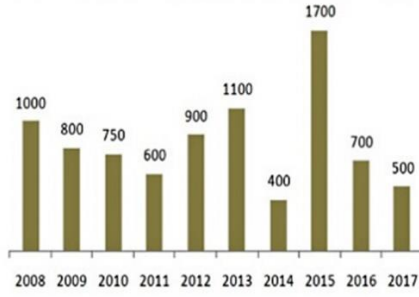
المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية

✓ زراعة الزيتون¹

تغطي بساتين أشجار الزيتون مساحة تقدر بحوالي 1.8 مليون هكتار أي ثلث المساحات المغروسة في تونس. ويبلغ عدد أشجار الزيتون 80 مليون شجرة موزعة تقريبا كالآتي: 45% بالوسط، 30% بالجنوب و25% بالشمال. يبقى انتاج الزيتون الموجه لاستخراج الزيت متذبذبا وغير مستقر وذلك لارتباطه الشديد بهطول الأمطار. ويقدر متوسط الانتاج بـ 850 ألف طن كما تم تسجيل ذروة انتاجية بلغت 1700 ألف طن في سنة 2015.

¹ تم التوسع في الجزء المتعلق بزراعة الزيتون في المرفقات نظرا لأهداف المشروع الذي تندرج ضمنه هذه الدراسة

الرسم البياني 15: تطور انتاج الزيتون الرصه
لاستخراج الزيت (ألف طن)



المصدر: المرصد الوطني للفلاحة

الرسم البياني 14: انتاج زيت الزيتون خلال العقود الماضية
(ألف طن)

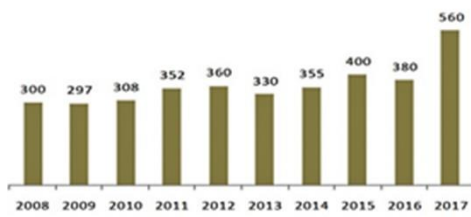


المصدر: المرصد الوطني للفلاحة

اتسم انتاج زيت الزيتون كذلك بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة الى أخرى إلا أنه عرف تحسنا ملحوظا وأخذ منحنى تصاعديا خلال العشر عقود السابقة حيث ارتفع الانتاج من معدل 45 ألف طن خلال السبعينات الى 190 ألف الطن خلال العقد الفارط.

✓ القوارص

الرسم البياني 16: تطور انتاج القوارص (ألف طن)



المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية

عرفت سلسلة القوارص نموا كبيرا اذ تضاعف الانتاج بين سنتي 2002 و 2014 حتى أنها في موسم 2017/2016 سجلت ارتفاعا بـ 47% مقارنة بالموسم السابق وتم انتاج 560 ألف طن بفضل الظروف المناخية الملائمة والشروع في غراسه اشجار جديدة. ويتمثل انتاج القوارص في البرتقال 33% والبرتقال اليوسفي والكليمونتين 19% والليمون 13% وبعض أنواع القوارص الأخرى 35%.

✓ التمور

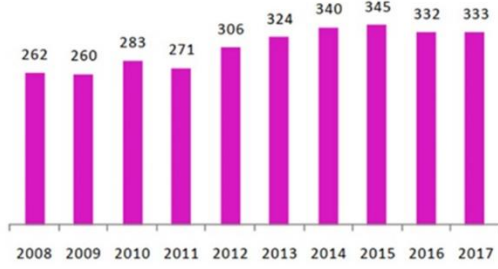
عرف انتاج التمور في تونس زيادة مستمرة خلال الخمس سنوات الماضية حيث ارتفعت الكميات المنتجة بمعدل سنوي يقدر بـ 7% لتبلغ 300 ألف طن خلال موسم 2017/2016 ويشكل صنف تمور نور أو كما باللهجة العامية "دقلة نور" 70% من اجمالي الانتاج. وحسب المتوقع، سيتمر الانتاج على نسقه هذا خلال السنوات الخمس القادمة. ويتم انتاج التمور بمنطقتي قبلي 80% وتوزر 20%.

❖ الانتاج الحيواني:

✓ اللحوم:

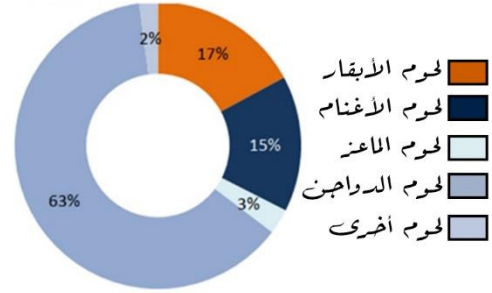
تعد سلسلة انتاج اللحوم في تونس سلسلة متعددة النشاطات وتحتل موقعا شديدا الأهمية في الاقتصاد الفلاحي. يقدر متوسط معدل الانتاج بـ 300 ألف طن ويتمثل اساسا في لحوم الدواجن 63% ولحوم الأبقار 15%. الا أن هذا القطاع يواجه بعض الصعوبات والعراقيل المتمثلة أساسا في تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين وخاصة منذ سنة 2011.

الرسم البياني 19: تطور انتاج اللحم (ألف طن)



المصدر: المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان

الرسم البياني 18: هيكل انتاج اللحم

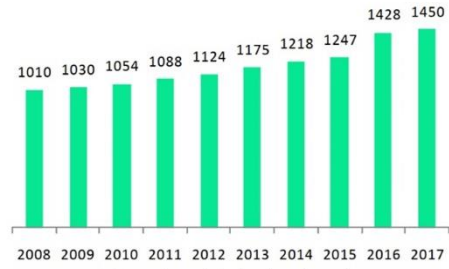


المصدر: المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان

✓ الحليب

تطور قطاع الألبان بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة الماضية بفضل اتخاذ جملة من التدابير التحفيزية لفائدة جميع عناصر سلسلة الانتاج حيث قدر متوسط انتاج الحليب بـ 1.2 مليون طن خلال العقد الماضي. قطاع الحليب يواجه حاليا صعوبات كبيرة مرتبطة بعدد العوامل مثل ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج وسرقة وتهريب القطعان.

الرسم البياني 20: تطور انتاج الحليب (ألف طن)



المصدر: المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان

السياسات، الاستراتيجيات والبرامج الفلاحية

السياسة الفلاحية:

❖ مرحلة البناء : 1956 – 1970:

تمثلت أهداف هذه الفترة أساسا في البناء الوطني بعد أن استقلت الدولة التونسية واستعادت سلطتها وسيادتها السياسية. لتحقيق هذه الغاية، استثمرت الدولة آنذاك في تهيئة البنى التحتية الأساسية، التعليم والصحة ووجهت سياساتها نحو الحد من الفقر والخصاصة وخاصة بالمناطق الريفية.

وبالتالي، هدفت السياسة الفلاحية بالأساس الى ضمان الأمن الغذائي لتلبية احتياجات البلاد وتدخلت الدولة على مستويين رئيسيين للتمكن من تحقيق هذه الغاية:

- تشييد البنى التحتية الفلاحية: تهيئة القنوات لتوفير المياه من أجل ضمان الوصول الى الموارد المائية. كذلك، استثمرت الدولة في تجهيز الأراضي السقوية، المحافظة على التربة والمياه وأشغال اعادة زراعة الغابات.
- تحويل الهيكل الزراعي من خلال اعتماد استراتيجية توحيد وتجميع صغار الفلاحين. وقد هدفت هذه السياسة الى تعزيز هيكله صغار المستغلين الفلاحين ودعمهم لضمان استمرارية نشاطهم.

ورغم مساهمة هذه المرحلة في تطوير الفلاحة التونسية وتحديثها من خلال بعث مشاريع فلاحية كبرى فان سياسة تجميع صغار الفلاحين ضمن التعاونيات التي تم تكوينها في اطار عملية تأميم الأراضي عرفت فشلا كبيرا امتدت تداعياته لتؤثر

على كل المجتمع التونسي. ظل هذا الفشل مطبوعا في الأذهان وأحاط نوع من "الرهاب" بمفهوم التعاونيات وتنميتها كنموذج اقتصادي.

❖ مرحلة التحديث 1971 – 1985:

تميزت هذه المرحلة بالتغييرات الكبيرة والكثيرة واعتماد المستغلين أنفسهم لممارسات لم تكن موجودة من قبل. وعملت الدولة على تشجيع الاستثمار بأساليب وتقنيات حديثة حيث قدمت عديد المساعدات والتحفيزات للنهوض بالقطاع الفلاحي.

لم يتغير الهدف الرئيسي للقطاع الفلاحي اذ يتعلق الأمر دائما بتوفير المواد الغذائية الأساسية للمستهلك بأسعار منخفضة ومكنت الدولة من تحديد أسعار منخفضة للمواد الاستهلاكية الأساسية من خلال انشاء صندوق للتعويضات واعتماد سياسة المساعدات.

وقد بدأت مظاهر اخفاق هذه السياسة في الظهور في أواسط الثمانينات مع ارتفاع نفقات صندوق التعويضات وارتفاع عجز الميزان التجاري الفلاحي.

❖ مرحلة الاصلاح 1986 – 1994:

اتخذ الاقتصاد مسارا تحريريا من أجل استعادة التوازنات الداخلية (التضخم والبطالة) والخارجية (موازنة المدفوعات، المديونية الخارجية الخ) في اطار برنامج اصلاح هيكلي. وقد استهدف برنامج الاصلاح الهيكلي الفلاحي PASA عديد الجوانب التي من أهمها الحد من المساعدات، مراجعة أسعار المنتجين المرتفعة ودعم القطاع والاستثمار الخاص في المجال الفلاحي.

وتم التنازل في هذا الإطار عن أراض حكومية لصالح شركات الاحياء والتنمية الفلاحية والتقنيين الفلاحين كما تم سن قانون لتحفيز الاستثمار في سنة 1993. هذا وقد تم تعزيز الإطار المؤسسي لدعم القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة على المستوى الوطني (بعث الوكالة الوطنية للارشاد والتكوين الفلاحي 1990 – 1991) كما على المستوى الجهوي.

مكنت هذه الإجراءات من تحسين أداء القطاع على عديد المستويات (الاستثمار، القيمة المضافة، التصدير، الخ...) ولكن الدولة تخلت تدريجيا من مسؤولياتها في علاقة بالفلاحة مع استحداث برنامج الاصلاح الهيكلي الفلاحي لفائدة القطاع الخاص. بالتالي انخفضت نسب المساعدات المباشرة المقدمة من طرف الدولة وخاصة تلك التي تخص مدخلات الإنتاج وهو ما تسبب في ارتفاع هام في أسعار انتاج بعض المواد الأساسية.

❖ سياسة التعزيز 1995 – الوقت الراهن:

تواصل اعتماد سياسة الانفتاح بتوقيع عديد اتفاقيات التبادل الحر الثنائية ومتعددة الأطراف (مثلا: اتفاقية منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 1998). وقد ترتب على تونس بتوقيع لاتفاقية منظمة التجارة العالمية أن تخفض تدريجيا المساعدات غير المباشرة (بتوفير مدخلات الإنتاج) والمباشرة (الإعانات في دفع تكاليف التصدير على سبيل المثال). هي مرحلة تعزيز المكاسب من خلال تنافس المنتجات الفلاحية ودعم الإطار المؤسسي من خلال الادماج التدريجي والمكثف للقطاع الخاص. هذا وتم العمل على تحقيق تعاون أكثر تكاملا بين الفلاحة والصناعة وهو ما تُوّج بولادة المجامع المهنية. وبرزت عديد السلاسل الغذائية (الحليب، زيت الزيتون، التمور الخ) وتطورت لتصبح قاطرات حقيقة للاقتصاد التونسي.

رغم التحسينات المرصودة، أثر منوال التنمية العام سلباً على أداء القطاع الفلاحي واستدامته إذ توسعت الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين الأوساط الريفية والأوساط الحضرية بسبب تداعيات هذا المنوال خاصة في علاقة بمعدلات الفقر والبطالة والهجرة.

- انخفاض الكثافة السكانية بالمناطق الريفية وعدم رغبة الشباب بالعمل في المجال الفلاحي
- الانخفاض التدريجي لمساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام
- العجز التجاري الفلاحي وارتفاع الاعتماد على الأسواق الخارجية فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج وبعض المواد الأخرى
- مواجهة أغلب سلاسل الإنتاج الحيوية لمشاكل هيكلية (مثلاً: سلسلة انتاج الحبوب، الحليب وزيت الزيتون)
- خضوع التنافسية الفلاحية عموماً الى ضغوطات شديدة بسبب الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية (الثورة، عدم الاستقرار السياسي، اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق، الخ...)
- تفاقم هشاشة وضعف المستغلات الفلاحية الصغرى بسبب استبعادها من الاستراتيجيات والبرامج التنموية.

الاستراتيجية الفلاحية:

لا وجود لتصور واضح للقطاع الفلاحي في تونس. تقليدياً، تنص مخططات التنمية الخماسية على التوجهات الاستراتيجية الفلاحية للبلاد التونسية. وقد حدد المخطط الأخير (المخطط الثاني عشر) الذي يغطي السنوات بين 2016 و 2020 الأهداف التالية:

- دعم موقع ودور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمته في التنمية الجهوية والريفية
- تحسين القيمة المضافة وتشجيع التنافس في القطاع ببعث استثمارات مستقطبة من أجل ضمان تمتع الفلاحين بعائدات هامة
- ضمان استدامة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة خاصة مع تأثيرات التغير المناخي
- تعزيز الأمن الغذائي طبق الأهداف الاستراتيجية الواردة في الدستور
- لتحقيق هذه الأهداف، تم تحديد التوجهات الاستراتيجية التالية للسياسة التنموية:
- تنمية الموارد الطبيعية، ضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغير المناخي
- معالجة المشاكل المتعلقة بسياسة الأراضي، الحد من تقسيمها ودعم استغلالها
- تعزيز نظم الإنتاج وتنافسيتها وضمان استمراريتهما
- دعم الاستثمار برفع تمويل الأنشطة الفلاحية
- دعم المستغلات الفلاحية العائلية الصغرى وتعزيز دور الفلاحة في التنمية الجهوية
- الترفيع من الإنتاجية ونشر المعارف
- تعزيز حوكمة القطاع

وفيما يخص المحور الخامس المرتبط بالمستغلات الفلاحية العائلية، يتمثل الهدف أساساً في توسيع نطاق البرامج والتحفيزات المستهدفة لهذه الفئة من الفلاحين ونشرها حتى يتسنى لهم التمتع بها. وتركز الأنشطة المبرمجة على جانب تمويل صغار الفلاحين وإمكانية بعث خط اقراض بنسب فوائد منخفضة (أقل من 5%). للأسف، لم تأخذ هذه التوجهات

الاستراتيجية بعين الاعتبار ضرورة تمكين النساء الريفيات اقتصاديا رغم أنهن عنصر حيوي وأساسي للتغيير ولمكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية بالأوساط الريفية اذ تمثلن حوالي 70% من اجمالي اليد العاملة في القطاع الفلاحي في تونس.

البرامج الفلاحية:

تدعم الدولة القطاع الفلاحي من خلال عديد البرامج الممولة من طرف شركائها الفنيين والماليين² والمتمثلين أساسا في الاتحاد الأوروبي، البنك العالمي، البنك الإفريقي للتنمية، منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية بالإضافة الى وكالات التعاون الثنائية ومن بينها الوكالة الفرنسية للتنمية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي³. يساعد الاتحاد الأوروبي السلطات التونسية بتخصيص ميزانية 10 مليون أورو لبرنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية أما البنك العالمي فيدعم القطاع الفلاحي من خلال عديد البرامج في مجال الري والحفاظ على التنوع البيولوجي حيث صادق مؤخرا على تخصيص ميزانية 140 مليون دولار لبرنامج تكثيف الزراعات السقوية بالشراكة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والذي يستهدف ولايات باجة، بنزرت، جندوبة، نابل، صفاقس وسليانة. أما البنك الإفريقي للتنمية فيمول برامج التنمية الفلاحية المندمجة في تونس بميزانية تبلغ 40 مليون أورو. من جهته وافق الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية مؤخرا على تمويل مشروع الادماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني في القيروان بميزانية عامة قدرها 157 مليون دينار. ويستهدف هذا البرنامج فئتي النساء والشباب حيث تمثل النساء 50% من جملة المنتفعين بينما يمثل الشباب 30% منهم. ويهدف البرنامج الى تعزيز وحماية الموارد الطبيعية وتطوير البنية التحتية الأساسية وتحسين ظروف عيش المواطنين من خلال اعتماد مقاربة تشاركية.

أما منظمة الأغذية والزراعة فتركز في تدخلاتها على تقوية أداء القطاع الفلاحي عن طريق دعم سلاسل الإنتاج الفلاحية والإطار المؤسسي والتصرف المستدام في الموارد الطبيعية.

تدخلات الوكالة الفرنسية للتنمية تتعلق بتحديث القطاع الفلاحي وخاصة في إطار برنامج تنشيط الاستثمار وتحديث المستغلات الفلاحية. هذا البرنامج يهدف الى الارتقاء بمستوى 20 ألف وحدة فلاحية مع حلول سنة 2022.

هذا وتنفذ المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي بالشراكة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري برنامجا للنهوض بالفلاحة المستدامة والتنمية الريفية وتتمثل التدخلات أساسا في المساعدة على بلورة استراتيجية فلاحية مستدامة، ادماج عناصر التنمية المستدامة في برامج التكوين والإرشاد الزراعي وتنمية السلاسل المحلية.

وضعية المستغلات الفلاحية الصغرى في تونس

يدرس الجزء التالي الوضع الراهن للمستغلات الفلاحية الصغرى في تونس اذ يتحدث في مرحلة أولى عن وضعهم بصفة عامة فيما يقدم في مرحلة ثانية الأطر المؤسسية والقانونية والتحديات التي تواجه نشاط صغار الفلاحين.

بيانات عامة

التعريف:

أولا، يجب الإشارة الى أنه لا وجود لتعريف موحد ووحيد للمستغلات الفلاحية الصغرى. نستند بصفة عامة الى مساحة الأراضي وحجمها لتعريف المستغلات الصغرى وتبقى هذه المرجعية نسبية اذ يختلف تصنيف المساحة الصغيرة من دولة الى أخرى حسب المساحة الاجمالية للأراضي الفلاحية في بلد ما. بالتالي تختلف

² تمثل القروض الأجنبية حوالي 35% من تمويلات القطاع الفلاحي

³ <http://www.apia.com.tn/programmes-de-cooperation-internationale.html>

المستغلات الفلاحية الصغرى بتونس عنها بالبرازيل على سبيل المثال. عموما، المستغلات الفلاحية الصغرى هي تلك التي تتراوح مساحتها بين هكتار واحد وخمسة هكتارات مع العلم بأن المساحة المعتمدة في أغلب التعريفات هي 2 هكتار. يمكن تعريف المستغلات الفلاحية الصغرى كذلك بالاستناد الى خصوصياتها اذ تتميز عموما باستثمار محدود سواء على مستوى البينية التحتية أو التجهيزات أو غير ذلك. هذا ويوجد ترابط كبير بين مساحة المستغلات وحجم الموارد البشرية العاملة بها اذ يعتبر رأس المال البشري العامل بهذه المستغلات منخفضا. كذلك، يبقى وصول هذه المستغلات الى الموارد المالية (قروض الخ..) والطبيعية (مياه الخ..) ومدخلات الإنتاج (أسمدة، مبيدات، الخ..) محدودا نظرا لضعف قدراتها الاقتصادية.

أخيرا، يجب الإشارة الى اختلاف المستغلات الفلاحية الصغرى عن المستغلات الفلاحية العائلية رغم وجود عديد نقاط التشابه بينهما حيث كثيرا ما تدير العائلات المستغلات الفلاحية الصغرى.

في تونس، لم يرد مصطلح "المستغلات الفلاحية الصغرى" في أي نص قانوني. ورد مصطلح "صغار الفلاحين" في الفصل 28 من قانون تحفيز الاستثمار (القانون عدد 93 – 120 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 والمعدل لقانون تحفيز الاستثمار) كما تم تعريفهم في المرسوم 94 – 427 المؤرخ في 14 فيفري 1994 والمتعلق بتصنيف الاستثمارات وتحديد شروط وإجراءات منح التحفيز في مجال الفلاحة والصيد البحري.

تصنيف "صغار الفلاحين" يعتمد بالأساس على مساحة قطع الأرض والنشاط الفلاحي (أنظر الملحقات). وقد تم تداول هذا المصطلح بعد وروده في عدد من النصوص القانونية كالفصل الأول من المرسوم عدد 95 – 793 المؤرخ في 2 ماي 1995 والمعدل لتحفيز الدولة لصغار الفلاحين وصغار الصيادين المصنفين ضمن الفئة "أ" وهي فئة الاستثمارات التي ينشئها صغار الفلاحين والصيادين.

وبعد سن قانون الاستثمار الجديد في سنة 2016 ومرسوم تطبيقه في سنة 2017 (انظر التالي) لم يتم ذكر مصطلح "صغار الفلاحين" في أي من النصوص القانونية.

بيانات كمية

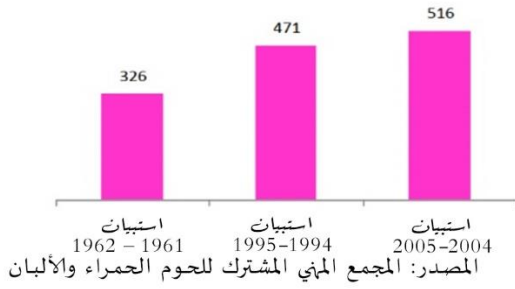
تعتمد دراسة البيانات الكمية حول المستغلات الفلاحية الصغرى على تعداد هياكل الاستغلال الفلاحي لسنة 2004-2005 وهو التعداد الأخير الذي تم اجراؤه في تونس في هذا الصدد.

يتم اجراء هذا التعداد كل عشر سنوات الا أنه لم يتم اجراؤه في سنة 2015 وتقرر تعويضه بتعداد فلاحي عام أكثر شمولاً. قدر عدد المستغلات الفلاحية في سنة 2017 بحوالي 550 ألف وقد ارتفع عدد المستغلين خلال العقود الماضية ليبلغ 516000 في سنة 2015 مقارنة بـ 326000 في أوائل الستينات.

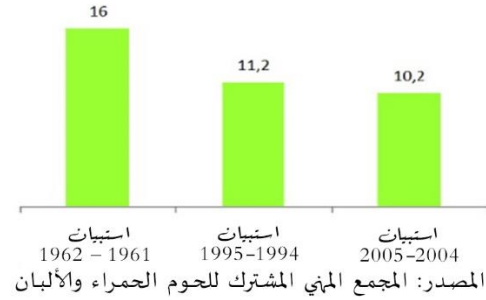
وقد رافق هذا الارتفاع انخفاض ملحوظ في متوسط مساحة المستغلات الفلاحية والذي انخفض من 16 هكتار الى 10.2 هكتار في 2005 ونستنتج بالتالي، ارتفاع اعتماد تقسيم الأراضي الفلاحية في تونس. يجدر الذكر بأن 46% من المستغلات الفلاحية توجد في الوسط مقابل 32% في الشمال و22% في الجنوب.

✓ التطورات العامة:

الرسم البياني 21: متوسط مساحة المستغلات (هكتار)



الرسم البياني 22: عدد المستغلات (1000)



✓ هيكل المستغلات الفلاحية:

تضاعف عدد المستغلات الفلاحية التي لا تتعدى مساحتها خمسة هكتارات منذ الستينيات اذ بلغ عددها 281000 في سنة 2005 مقارنة بـ 133000. ويعود هذا الارتفاع الى تقسيم الأراضي الجماعية وإعادة هيكلة أراضي الدولة (التي تم منح أكثر من نصف مساحتها لفائدة القطاع الخاص بعد تقسيم المزارع الى مستغلات صغيرة الحجم) وتقاسم الورثة للمستغلات الموروثة.

الجدول عدد1: تطور هيكل المستغلات الفلاحية (العدد بالآلاف)

%	تعداد 2005 - 2004	%	تعداد 1962-1961	
%54	281	%41	133	أقل من 5 هكتار
%21	109	%22	73	من 5 إلى 10 هكتار
%22	112	%33	106	من 10 إلى 50 هكتار
%2	10	%3	9	من 50 إلى 100 هكتار
%1	4	%2	5	100 هكتار فما أكثر

المصدر: تعداد هيكل الاستغلال الفلاحي لسنة 2005-2004

ارتفعت نسبة المستغلات الفلاحية التي لا تتجاوز مساحتها 5 هكتار لتبلغ 54% سنة 2005 مقارنة بـ 41% سنة 1960 بينما تمثل نسبة المستغلات ذات المساحة أقل من 10 هكتار 75% سنة 2005. أما نسبة المستغلات ذات المساحة التي تفوق 50 هكتار فلا تتجاوز 3% (ولا يتجاوز عددها 15).

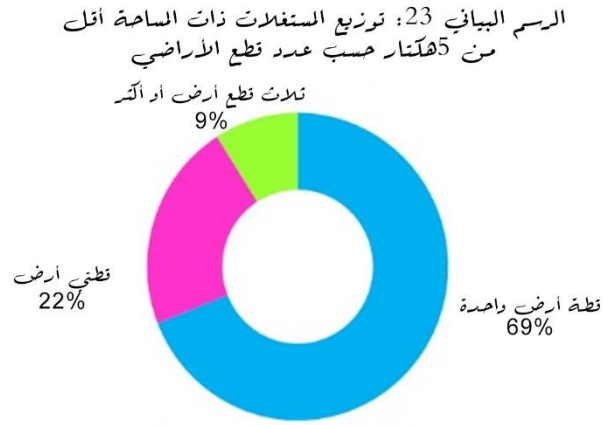
ويوضح الجدول التالي توزيع المستغلات حسب مساحتها:

الجدول عدد2: تطور هيكل المستغلات الفلاحية (المساحة بالآلاف هكتار)

%	تعداد 2005 - 2004	%	تعداد 1962-1961	
%9	471	%6	318	أقل من 5 هكتار
%12	643	%10	531	من 5 إلى 10 هكتار
%42	2235	%44	2275	من 10 إلى 50 هكتار
%12	645	%11	583	من 50 إلى 100 هكتار
%25	1301	%29	1499	100 هكتار فما أكثر

المصدر: تعداد هيكل الاستغلال الفلاحي لسنة 2005-2004

تمسح جملة المستغلات التي لا تتجاوز 5 هكتارات حوالي 470000 هكتار في سنة 2005 أي أقل من 10% من مساحة اجمالي المستغلات. أما المستغلات التي لا تتجاوز 10 هكتارات فتتمثل خمس المساحات الفلاحية التونسية الاجمالية. وأخيرا، تغطي المستغلات ذات المساحة التي تتجاوز 100 هكتار ربع المساحة الفلاحية الاجمالية. هذا وتتكون 70% من المستغلات التي لا تتجاوز مساحة 5 هكتار من قطعة أرض



المصدر: تعداد هياكل الاستغلال الفلاحي لسنة 2004-2005

واحدة.

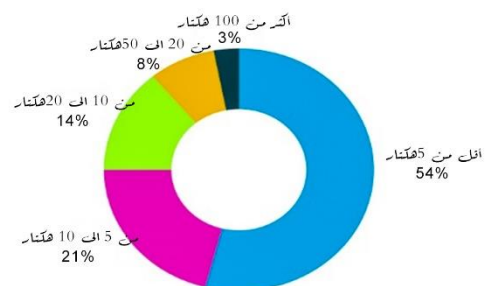
أما الأراضي السقوية بالمستغلات ذات المساحة أقل من 5 هكتار فهي تغطي 83000 هكتار أي ربع المساحة السقوية الاجمالية على الصعيد الوطني. ويمثل نصيب المساحات السقوية من جملة المساحات المغروسة 16% بالمستغلات ذات المساحة أقل من 5 هكتار.

✓ المستغلون والعائلات:

يبين توزيع المستغلين حسب الصيغة القانونية للمستغلات أن عدد الأشخاص المعنويين محدود إذ يقدر بأقل من 500 وحدة مكونة بالأساس من شركات الاحياء والتنمية الفلاحية، بعض الشركات الأخرى ووحدات تعاونية للإنتاج الفلاحي والمزارع الرائدة⁴.

وضح توزيع المستغلين حسب مساحة المستغلات بأن أكثر من نصفهم (54%) يملكون مستغلات لا تتجاوز مساحتها 5 هكتارات. يقدر عدد الأشخاص الذين تمثل المستغلات مورد رزقهم الوحيد 1.580 مليون ويتوزع ربعهم بثلاث ولايات فقط (154000 في القيروان، 143000 في نابل و134000 في المهدية). يجب الإشارة كذلك الى أن حوالي 65% من العائلات المعتمدة كلياً على المستغلات لا تتجاوز مساحة مستغلاتها 10 هكتار (45% أقل من 5 هكتار و 21%

الرسم البياني 24: توزيع المستغلين حسب مساحة المستغلات



المصدر: تعداد هياكل الاستغلال الفلاحي لسنة 2004-2005

من 5 الى 10 هكتار). اما بخصوص تعدد الموارد المالية للمستغلين الفلاحيين فيجب الإشارة الى ان 45% من مستغلي الأراضي دون 5 هكتار يمارسون نشاطا أساسيا آخر ويمثل أولئك الذين يقتصر نشاطهم على استغلال هذه الأراضي نفس النسبة.

⁴المزارع الرائدة هي منشآت عمومية يديرها ديوان أراضي الدولة أما الوحدات التعاونية للإنتاج الفلاحي فهي مزارع عمومية تستغلها تعاونية الإنتاج الفلاحي عن طريق مجلس اداري. شركات الاحياء والتنمية الفلاحية تستغل أراضي الدولة بعد إبرام عقد كراء طويل المدة أما الشركات الأخرى فهي شركات تقوم باستغلال أراضي الخواص.

✓ الاستثمار والقروض:

تبقى استثمارات المستغلين أصحاب الأراضي التي لا تتجاوز مساحتها 5 هكتار محدودة. أما فيما يتعلق بمطالب الاستقراض، فقد تقدم 3.7% من مستغلي الأراضي ذات مساحة أقل من 5 هكتار بمطالب لقروض موسمية و5.2% منهم بمطالب لقروض استثمارية. وتبلغ هذه النسبة 30% و18.5% بالنسبة لمستغلي الأراضي ذات المساحة التي تفوق 100 هكتار وهو ما يوضح اتساع الفارق بين الفئتين. أما بالنسبة لرفض مطالب الاستقراض فتبلغ نسبة الرفض 42% بالنسبة للقروض الموسمية و68% بالنسبة للقروض الاستثمارية لأصحاب المستغلات الصغرى. كلما زاد صغر مساحة الأراضي المستغلة كلما ارتفعت نسبة رفض مطالب الاستقراض وهكذا يبقى صغار الفلاحين مقصيين من سبل التمويل.

الإطار المؤسسي والقانوني

تستفيد المستغلات من حضور عدد من الهياكل المتدخلة تقريبا في جميع المجالات: التأطير المؤسسي والتقني والتحفيزات والتمويل والتكوين والإرشاد الخ... لا توجد هياكل خاصة بالمستغلات الفلاحية الصغرى إذ تم تصميم عمل الهياكل بشكل يجعلها تعالج جميع أصناف المستغلات الفلاحية بنفس الطريقة. بالتالي، ورغم توفر نسيج مؤسسي متكامل، تبقى المستغلات الصغرى مقصية نوعا ما إذ لا تتمكن من الاستفادة منه. ترتبط هذه الوضعية بعدد العوامل المتدخلة أهمها تعقد التدابير وبطء الإجراءات الإدارية والتي تمثل أهم العوائق التي يواجهها المستغلون خاصة للحصول على تحفيزات (أنظر الجزء المتعلق بالتحديات). وسنتطرق لاحقا بالتفصيل إلى النظام المؤسسي والنصوص القانونية المؤطرة له.

التأطير المؤسسي

تضطلع وزارة الفلاحة والموارد المائية بمسؤولية تأطير المستغلات باعتبارها مكلفة بتنفيذ استراتيجية الدولة الفلاحية. حاليا، لا وجود لرؤية واضحة حول القطاع الفلاحي في تونس بل فقط بعض الاستراتيجيات القطاعية، كما أنه لا يوجد رؤية أو استراتيجية خاصة بالمستغلات الفلاحية الصغرى وتطويرها رغم أن الدولة على وعي بكل المشاكل والعقبات التي تواجهها هذه المستغلات.

تنبثق عن الوزارة عديد الإدارات التي تكلف كل منها بمتابعة بُعد معين (فمثلا، تُعنى الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية بكل ما يتعلق بالاستثمار، الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية بالدراسات والإحصائيات، الإدارة العامة للغابات التونسية بالغابات الخ...). وتمثل المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بتونس الوزارة المركزية بجميع الولايات (24 مندوبية بـ24 ولاية) وتتكفل بدعم وتقريب الخدمات الإدارية للفلاحين المحليين بالجهات.

التحفيز على الاستثمار:

عادة، يحدد قانون الاستثمار كيفية وطرق التحفيز على الاستثمار بجميع المجالات، بما في ذلك في القطاع الفلاحي. وقد تم سن قانون الاستثمار بموجب القانون عدد 93-120 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 ثم تم تعديل نصه في سنة 2016 في قانون الاستثمار عدد 71-2016 بموجب المرسوم التنفيذي عدد 389-2017 المؤرخ في 9 مارس 2017. يتم منح الحوافر الاستثمارية وفقا لحجم الاستثمارات والمنقسمة حاليا إلى صنفين: الصنف "أ" الذي لا يتجاوز فيه حجم الاستثمارات 200 ألف دينار والصنف "ب" الذي يتجاوز فيه حجم الاستثمارات هذا السقف. تُصنف المستغلات الفلاحية

الصغرى عادة ضمن الصنف "أ" اذ لا يتجاوز حجم الاستثمارات 200 ألف دينار وفي هذا الاطار، يمكن لها أن تتمتع بالحوافز التالية:

- منحة الترفيع في القيمة المضافة والقدرة التنافسية: تتراوح هذه المنح من 15% الى 70% بأسقف مختلفة حسب ما اذا كانت سلاسل الانتاج حيوية أو غير أساسية أو حسب نوع الاستثمار (مادي أو غير مادي، خاص بالتكوين الخ...)
- منحة تطوير القدرة التشغيلية: وتأخذ أقساط الضمان الاجتماعي المتوجبة على المشغل لسنوات محددة بعين الاعتبار كما تشمل جزءا من الأجور بنسب مختلفة حسب معدل التأطير
- منحة التنمية المستدامة في اطار مكافحة التلوث وحماية المحيط: 50% من حجم الاستثمار وبسقف قدره 300 ألف دينار.
- قروض لشراء الاراضي وبعث مشاريع فلاحية لفائدة الفلاحين الشبان والتقنيين الفلاحيين وفقا لشروط معينة (السن، الخبرة، الشهادات الخ...)

وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية هي الوكالة المكلفة بدعم الاستثمارات الخاصة في المجال الفلاحي ومعالجة الملفات والتصرف في الادوات المتوفرة ومنح الامتيازات بما يتطابق مع القوانين الجارية. وتدير وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ملفات المشاريع الاستثمارية الخاصة في المجال الفلاحي التي يفوق حجمها 200 ألف دينار كما تشرف على منح الامتيازات المالية والجبائية لفائدة باعثيها أما بالنسبة للاستثمارات التي لا يتجاوز حجمها 200 ألف دينار فتقوم الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهيكل المهنية بإدارة ملفاتها عن طريق الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية. لا يتمتع صغار الفلاحين بهذه الامتيازات لأنهم لا يملكون الموارد الكافية للاستثمار كما أنهم يواجهون عديد العراقيل والصعوبات المرتبطة ببطء المعاملات الادارية للحصول على المنح والمساعدات.

التكوين التقني، الارشاد والبحث والتنمية

تتدخل عديد الهياكل في هذا المجال وخاصة وكالة الارشاد والتكوين الفلاحي التي تتكفل بالتكوين عن طريق شبكة من مراكز التكوين المهني والارشاد بالتعاون مع عدد من المرشدين المختصين. وتتمتع الوكالة بحضور محلي قوي بفضل الخلايا الترابية للارشاد الفلاحي. ولئن نجح هذا النظام خلال الثمانينات والتسعينات، إلا أن مواطن قصوره برزت في الوقت الراهن بسبب عدم الترابط شبه الكلي بين التكوين والارشاد وعدم تقنين مهنة الارشاد اذ يمضي المرشدون أكثر من 80% من وقتهم في القيام بمهام أخرى بالإضافة الى نقص الامكانيات المادية والبشرية وضعف الميزانية وعدم استخدام التقنيات الحديثة الخ...

ورغم أن الخلايا الترابية للارشاد الفلاحي تلعب دورا أساسيا في تقريب الخدمات إلا أن ضعف الامكانيات البشرية والمادية تجعلها غير فعالة. نعد اليوم 400 مرشد و194 خلية تقنية للارشاد فقط وهو ما يشير الى ضعف معدل التأطير. توجد كذلك مراكز تقنية مخصصة لعدد من قطاعات الانتاج الفلاحي (كالتمور والقوارص على سبيل المثال) الا أن أداءهم يبقى محدودا نظرا لتعدد مهامهم وبطء الاجراءات الادارية.

أما فيما يتعلق بالبحوث فتوجد كذلك عديد الهياكل المختصة كمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي التي تعمل على تطوير طرق وأساليب جديدة.

ومع ذلك يبقى مجال البحث والتنمية بعيدا عن حاجيات الفلاحين الحقيقية وتبقى نتائجه نظرية موجهة في المقام الأول للبحث الأكاديمي والعلمي بهدف نشر المقالات في المجلات العلمية. بالإضافة الى ذلك، لا يتم تثمين نتائج البحوث والدراسات بسبب التباعد الكبير بين الوسط المهني والوسط الأكاديمي.

نادرا ما يتمتع صغار المستغلين الفلاحيين بالتكوين أو الارشاد أو البحث والتنمية ففيما عدى العراقيل المذكورة يحد مستواهم التعليمي البسيط من امكانية استفادتهم بهذه الخدمات. النساء الريفيات هن الأكثر اقضاء وقتا قليلا ما ينتفعن بفرص التكوين والإرشاد أو البرامج التأطيرية ورغم نشاطهن الكبير والأساسي في المجال الفلاحي نادرا ما يتم تمثيلهن في الهياكل المهنية.

التمويل:

رغم تنوع المتدخلين والعروض في تونس، يمثل التمويل الاشكالية الأكبر التي تواجه صغار المستغلين الفلاحيين. توجد الى جانب عامة البنوك التجارية بنوك تمكن من تمويل الاشغال في القطاع الفلاحي كالبנק الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتضامن. في الماضي، تم تخصيص خطوط تمويلية في اطار الصناديق الخاصة كالصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والذي تم انشاؤه في سنة 1963 والذي يديره البنك الوطن الفلاحي بإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية على الفلاحين المنتفعين الا أن هذه التجربة أدت الى تراكم المبالغ غير المدفوعة نظرا لمنح القروض دون أخذ قدرة المستفيد على تسديدها بعين الاعتبار اذ منحت الاولى فقط لتنمية القطاع الفلاحي. عدم قدرة المستفيدين على تسديد القروض هو السبب الذي ترفض لاجله البنوك التجارية منح الديون للمشاريع الفلاحية وتطالب بضمانات كبيرة لا يقدر الفلاحون على تقديمها (كشهادة ملكية الأرض على سبيل المثال).

حتى وقت قريب، تمثل الهدف الاساسي للبنك التونسي للتضامن في تقديم المساعدة للمتمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تقديم قروض صغيرة (أقل من 100 ألف دينار) إلا أنه غير سياسته منذ فترة وتوجه نحو تحقيق أهداف تجارية وهو ما جعل المشاريع الفلاحية تواجه صعوبات أكبر في التمويل.

بالتالي، توجه صغار المستغلين الفلاحيين نحو هياكل التمويل الصغرى والمؤسسات المختصة (كمؤسسة أندال للتمويل وغيرها) والتي تفرض عليهم نسب فوائد مرتفعة (أكثر من 30%) بحجة المخاطر الائتمانية المرتفعة.

أما في علاقة بتمويل الأنشطة فيلجئ صغار المستغلين للاقتراض من المزودين الذين يسترجعون أموالهم بعد تسويق المنتجات ودخول الإيرادات أو الى طلب دفع أولوية من الوسطاء أو المستفيدين النهائيين وتعويضها لاحقا.

كل هذه العوامل تجعل صغار المستغلين الفلاحيين معتمدين بشكل مفرط على الوسطاء.

التأمين:

تم انشاء الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي بعد الاستقلال في سنة 1956 للاضطلاع بدور التعاونيات الفلاحية التي كانت موجودة خلال العهد الاستعماري. سجل التأمين الفلاحي رقم مبيعات بقيمة 6.4 مليون دينار في سنة 2017 مع أنه لم يمثل سوى 0.5% من الحجم الكلي لمنح التأمين في نفس السنة.

بقي التأمين الفلاحي في تونس هامشيا بسبب تقسيم الأراضي وبقيت نسبة الانخراط في التأمين ضعيفة اذ لا يقوم صغار الفلاحين بتأمين أراضيهم ومحاصيلهم الصغيرة والمحدودة.

ونظرا لعدم اهتمام الفلاحين التونسيين بالتأمين ولفداحة الخسائر التي تمسهم، أنشأت السلطات صندوق تعويضات للخسائر الفلاحية المنجرة عن الكوارث الطبيعية. ويضع هذا الصندوق على ذمة الفلاحين والصيادين المنخرطين في

البرنامج آليات لتعويض الخسائر الفلاحية وتشمل الأنشطة المعنية كلا من الزراعات السقوية والمطرية، تربية المواشي، الانتاج الفلاحي والصيد البحري. يتم تمويل الصندوق من خلال:

- مساعدات من الدولة بقيمة 30 مليون دينار في السنة
- مساهمة سنوية من الفلاحين المنخرطين بالصندوق بقيمة 2.5% من قيمة انتاجهم أو نفقاتهم الفعلية
- ضريبة تعاونية بقيمة 1% تُفرض على عدد من المنتجات مثل الخضر والغلّال والحبوب التي يجمعها ديوان الحبوب، الزيتون ومنتجات الصيد البحري.

ويتطلب الانخراط في الصندوق توقيع عقد تأمين بمدة ثلاث سنوات قابل للتجديد كما يتطلب اثبات حالة الكوارث الطبيعية نشر مرسوم حكومي يحدد المناطق المنكوبة والنشاط المتضرر من الكارثة. تجدر الإشارة الى أن آليات الصندوق شملت الوضعية الحالية المرتبطة بجائحة كوفيد 19.

الخدمات الفلاحية:

انبثق عن ارادة الدولة التونسية في التوجه نحو اعادة هيكلة المؤسسات الريفية بترسيخ التنمية المحلية انشاء نوعين أساسيين من هياكل الخدمات في أواخر التسعينات: الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية الفلاحية.

يحدد المرسوم عدد 2487 لسنة 1995 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995 نشاط الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية كالتالي: "تقوم شركات الخدمات باقتناء جميع المواد الضرورية في نشاط الفلاحة والصيد البحري وتلك الضرورية لجميع عمليات تخزين وتعبئة وتحويل ونقل وبيع المواد الفلاحية ومنتجات الصيد البحري المنتجة من طرف أعضائها كما يمكن أن تقوم باقتناء الآلات الفلاحية الضرورية لنشاط أعضائها شرط ادارة الآلات والتجهيزات بشكل عقلاني." وحسب بيانات الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية بلغ عدد الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية 270 في سنة 2017 منها 178 شركة نشيطة أو في بداية النشاط، و49 شركة تواجه صعوبات و43 شركة توقف نشاطها.

اما بالنسبة لمجامع التنمية الفلاحية فهي جمعيات غير ربحية ذات نشاط تطوعي وذات صبغة مدنية تهدف الى التصرف الجماعي في الموارد الطبيعية بمنطقة محددة والمساهمة في تنميتها. ويمنع على هذه المجامع حسب وضعها القانوني، الذي تم تحديده في القانون المؤرخ في 10 ماي 1994 وتعديله بموجب القانون المؤرخ في 15 مارس 2004، أن تمارس أي نشاط تجاري أو اقتصادي فيما يمكن لها أن تقوم بالارشاد ودعم التعاون والتصرف في الموارد الطبيعية وحمايتها ودعم الاستثمار المحلي وتعزيز البنية التحتية الأساسية وحل المسائل المتعلقة باستغلال الأراضي.

في سنة 2014 ساند برنامج الدعم لتمكين النساء الريفيات اقتصاديا انشاء حوالي 50 مجمعا نسويا بهدف تسهيل تسويق المزارعات التونسيات لمنتجاتهن وفي مبادرة تثمين المنتجات المحلية.

للأسف، لم تساعد هذه المجامع النساء في دخول مسالك التسويق النظامية وبقي تأثيرها محدودا.

ولو هدفت هذه الهياكل من حيث المبدأ الى تجميع صغار المستغلين الفلاحين لتفادي تشتتهم الا أنها بنوعها تعاني عديد الصعوبات ومواطن القصور المرتبطة بالنصوص القانونية التي تنظمها. تتطلب هذه الهياكل باستمرار تنفيذ عدد من تدابير دعم القدرات والمراقبة لمساعدة مديريها وأعضائها على عديد الأصعدة.

النقابات:

يتمتع المستغلون الفلاحيون في تونس، سواء كانوا من أصحاب الأراضي أو من مستأجريها، بحق الانخراط في المنظمات المهنية والنقابات على وجه الخصوص. وإلى جانب المنظمة المهنية الجديدة "كونيكت للفلاحة" CONECTAGRI، توجد نقابتان معنيتان بالشأن الفلاحي:

الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري الذي وقع انشاؤه في سنة 1949 بهدف توحيد صفوف الفلاحين التونسيين ضمن منظمة واحدة تعمل على الدفاع عن مصالحهم وقد سُمي آنذاك بالاتحاد العام للفلاحين التونسيين، ثم أُعيدت تسميته بالاتحاد الوطني للفلاحين التونسيين في 1955 ليُطلق عليه اسمه الحالي في سنة 1995. إلى جانب تنظيم الفلاحين والصيادين وتمثيلهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، يهدف الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري إلى تحسين وضعياتهم الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. يساهم الاتحاد كذلك في تكوين الفلاحين تقنيا لتحسين انتاجيتهم كما يسعى إلى تسهيل اجراءات الاستثمار والتمويل في المجال الفلاحي بالشراكة مع السلطات المعنية.

النقابة التونسية للفلاحين وهي نقابة مستقلة تم انشاؤها في ديسمبر 2011 وعقدت مؤتمرها الأول في 30 مارس 2013. وتهدف النقابة التونسية للفلاحين إلى الدفاع عن مصالح الفلاحين والمساهمة في تحسين مستوى عيشهم وتنمية المحيط الريفي وتمثيل المنخرطين صلها لدى السلطات العمومية والهيئات الوطنية والدولية. ويوجد تقريبا 20 مكتب جهوي للنقابة بمختلف الجهات التونسية.

تبقى الهياكل النقابية الخاصة بالعاملين والمستغلين الفلاحيين محدودة وتساهم هذه الوضعية في استمرارية هشاشة وضع النساء الريفيات اللاتي تعملن في ظروف صعبة دون تغطية اجتماعية ولا نقل كريم أو آمن.

التحديات التي تواجه أصحاب المستغلات الفلاحية الصغرى

بناء على المعطيات الكمية المتاحة ودراسة الاطار المؤسسي للمستغلات الفلاحية الصغرى يمكننا تحديد بعض التحديات التي تواجهها هذه المستغلات بصفة أولية. ويمكن تصنيف هذه التحديات في ثلاث مجموعات: تحديات اقتصادية، اجتماعية وبيئية. وفيما يلي بعض التفاصيل:

التحديات الاقتصادية:

✓ نظام تصرف عائلي يؤثر سلبا على مردودية الأراضي:

ترتبط المستغلات الفلاحية الصغرى ارتباطا كبيرا بالطابع العائلي. يتفشى نظام التصرف العائلي بشكل كبير في تونس إذ يمثل أكثر من 80% من مجمل العمل الفلاحي. تقدم النساء هذه "المساعدة العائلية" في أغلب الأحيان حيث يعملن بدون مقابل أو بأجر بسيط في المستغلات العائلية.

ويجب الإشارة إلى أن نظام التصرف في حد ذاته لا يمثل عائقا ولكن تداعياته غير المباشرة تكون حادة في علاقة بمردودية الأراضي حيث لا يستعين أصحاب هذه المستغلات بيد عاملة خارجية وتقتصر نظم التصرف على ممارسات "تقليدية" على جميع الأصعدة (اقتصاديا وتقنيا). كل هذه العوامل تؤثر سلبا على التنمية وتعيق الانتاجية بشكل كبير خاصة بسبب ضعف التجهيزات وعدم استخدام التقنيات الحديثة.

✓ عدم التخصص وتأثيره على الانتاجية:

تتعدد أنشطة صغار المستغلين الفلاحين اذ عادة ما يقومون بتنوع انتاجهم وأنشطتهم. وتعتمد الأنشطة عموما على المناطق التي توجد فيها المستغلات ولكنها في اغلب الأحيان تشمل غراسة وجني الأشجار المثمرة (الزيتون على وجه الخصوص) وزراعة الحبوب والأعلاف والبقول وتربية المواشي المختلفة للتمكن من توفير سيولة ببيع المنتجات الطازجة (ألبان وبيض الخ...).

تحتل تربية المواشي المتنوعة مكانة هامة في المستغلات الفلاحية الصغرى رغم مشاكل الجفاف وارتفاع أسعار أغذية المواشي. الأنشطة غير الزراعية تحتل مكانة هامة بدورها لأنها تمكن الفلاحين من جني مزايا إضافية كما تمكنهم من مواجهة مخاطر متعددة بشكل يحسن طاقة استيعابهم للصدمات وهو ما يمكن بدوره من استمرار النشاط رغم الصعوبات وجمع العائدات.

مع ذلك، غياب الاختصاص والقيام بأنشطة غير زراعية يؤثر سلبا على مردودية وانتاجية الضيعات الفلاحية.

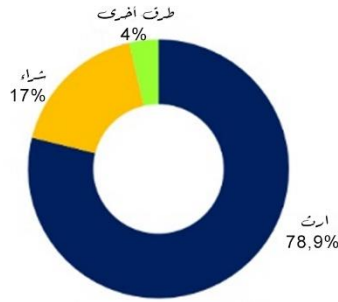
✓ ضعف الوصول الى القروض البنكية:

يزيد ضعف فرص صغار المستغلين الفلاحين في الحصول على قروض بنكية من هشاشتهم. وحسب تعداد هياكل الاستغلال الفلاحي، كلما صغرت مساحة المستغلات كلما قلت فرص الحصول على قرض بنكي. تتعدد العوامل المتسببة في ذلك ومن بينها:

- ضعف مداخل صغار الفلاحين وعدم استقرارها وهو ما يدفعهم الى تفادي طلب القروض خوفا من عدم القدرة على سداد الديون والاستجابة لحاجياتهم العائلية في آن واحد. وبسبب ضعف مداخلهم كذلك غالبا ما تقصم القنوات الكلاسيكية للتمويل البنكي لاعتبارها بأن امكانية عدم الدفع تبلغ مستويات عالية.
- تعقد الاجراءات والشروط المتشددة فيما يتعلق بالوثائق والأوراق الاثباتية من طرف البنوك تمثل عائقا كبيرا لصغار الفلاحين الذين لا يستطيعون فهم هذه التدابير نظرا لمستواهم التعليمي الضعيف.
- تطالب البنوك وجميع هياكل التمويل الأخرى بضمانات يعجز صغار الفلاحين عن توفيرها. على سبيل المثال، شهادة ملكية الأرض الفلاحية التي لا توفر لدى أغلب الفلاحين (عدم تسجيل الأراضي تقليديا، أراضي من أملاك الدولة الخ...).
- عدم سداد الديون السابقة تحول دون تمكن الفلاحين من الحصول على قروض جديدة (في حال تمكنوا من الحصول على قرض أول).

✓ مستوى المديونية المرتفع وارتفاع كلفة الانتاج:

الرسم البياني 25: توزيع قطع الأراضي حسب كيفية حيازتها



المصدر: تعداد هياكل الاستغلال الفلاحي لسنة 2004-2005

ضعف فرص الوصول الى قنوات التمويل التقليدية يفسر لجوء صغار المستغلين لأشكال التمويل البديلة كالقروض الصغرى، الاستقراض من الزبائن، الاقتراض من افراد العائلة أو بعض أشكال الاقتراض الأخرى. تفرض مؤسسات القروض الصغرى نسب فوائد مرتفعة جدا بينما يعمق الاقتراض من الزبائن اعتمادية الفلاحين ويحد من آفاقهم فيما يتعلق بتنمية مبيعاتهم لدى شبكات تسويقية أخرى.

هذا ويواجه صغار الفلاحين منذ الثورة صعوبات متعلقة

بارتفاع تكاليف الانتاج بسبب تضخم اسعار المدخلات الموردة وقد ساهم انخفاض سعر الدينار في سوق العملة في تفاقم هذه الصعوبات.

أدت هذه الوضعية الى ارتفاع مديونية الفلاحين الذين اضطروا الى اقتراض مبالغ هامة نسبيا مقارنة بقدراتهم المالية وقدرتهم على تسديد الديون.

تجدر الإشارة الى أن الدولة أعفت الفلاحين في سنة 2013 من سداد الديون المتخلدة بذمتهم لدى الهياكل البنكية في حال لم يتجاوز مبلغها 5000 دينار⁵.

✓ محدودية ملكية الأراضي:

وضح تعداد هياكل الاستغلال الفلاحي بأن الميراث يمثل أهم مصدر مباشر لامتلاك قطع الأراضي المستغلة فلاحيا (80%). تتسبب هذه الوضعية في نشوب الخلافات بين الورثة حول ملكية هذه الأراضي وكيفية استغلالها وما الى ذلك وهو ما تسبب في تقسيم قطع الأراضي الى قطع أصغر فأصغر حجما. يزيد الوضع تفاقمًا بتقدم سن المستغلين الفلاحين وتقاسم الورثة مجددا للأراضي.

بالتالي، انخفض الحجم المتوسط للأراضي الفلاحية بشكل ملحوظ.

✓ انخفاض مستوى استخدام الآلات / الاستثمار:

يفسر ضعف فرص الفلاحين في الحصول على قروض استثمارية عدم توفر التجهيزات والكافية لديهم اذ يمثل شراء التجهيزات الانتاجية مشكلا كبيرا نظرا لارتفاع أسعارها. نقص التجهيزات الميكانيكية والآلات الحديثة له تداعيات سلبية مباشرة على الانتاجية حيث يؤدي الى ارتفاع مستوى صعوبة ومدة العمل وإلى ارتفاع أسعار الانتاج والحد من القدرة على نقل البضائع الثقيلة في حين تمكن حيازة هذه التجهيزات من تحسين خصوبة الأرض والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية. ومن أجل الحد من هذه التداعيات ومواجهة الصعوبات يلجأ صغار المستغلين الفلاحين غالبا الى كراء هذه التجهيزات والآلات الفلاحية لتحضير التربة وتخصيبها.

تجدر الإشارة الى أن عدم استخدام المحركات والآلات الحديثة في بعض المجالات الزراعية يساهم في الحفاظ على الخصوصيات الطبيعية للتربة.

⁵ قرار من وزير المالية ووزير الفلاحة والموارد المالية والصيد البحري المؤرخ في 9 فيفري 2016، يتعلق بضبط صيغ ومقاييس تخلي الدولة ومؤسسات القرض التي لها صفة بنك وشركات استخلاص الديون المتفرعة عن البنوك عن المبالغ المستحقة أصلا وفانضبا بعنوان القروض الفلاحية وضبط تركيبة اللجنة الجهوية المكلفة بالنظر في مطالبات التخلي وطرق عملها

✓ موقع يُضعف فرص الوصول الى الأسواق:

يتأثر موقع الفلاحين بشكل مباشر بضعف امكانية وصولهم للأسواق. ضعف راس المال المتداول يجبر الفلاحين في أغلب الأحيان على بيع منتوجهم في وقت الحصاد لتحقيق بعض الإيرادات رغم انخفاض الأسعار خلال تلك الفترة مما يؤثر على مستوى مداخيلهم. يتعامل الفلاحون كذلك مع الوسطاء بشكل كبير بسبب معرفتهم لمسالك التوزيع ويحقق الوسطاء هوامش ربح مرتفعة جدا مقارنة بالفلاحين. كما أشرنا سابقا، يعتمد الفلاحون بشكل كبير على الوسطاء الذين يقرضونهم الأموال لشراء مدخلات الانتاج ويسترجعونها بعد الحصاد.

الموقع الجغرافي للمستغلات الفلاحية الصغرى وانعزالها يساهم في تفاقم الوضع ففي بعض الأحيان لا تتوفر أي بنية تحتية بالمنطقة ولا يوجد أي طرق مهيئة لدخول هذه المزارع وهو ما يحد من امكانية تسويق المستغلين لبضائعهم بشكل مباشر بالأسواق. عدم توفر وسائل النقل كذلك يمثل عائقا كبيرا أمام الفلاحين للوصول الى الأسواق.

التحديات الاجتماعية:

✓ الفقر:

يواجه صغار المستغلين عديد الصعوبات المترابطة ومن أهمها الفقر. يعيش أغلب صغار المستغلين الفلاحين في تونس في حالة فقر وهو ما يمثل عائقا أمام تطور نشاطهم. أثرت السياسات التنموية المعتمدة منذ الاستقلال على وضع الفلاحين الاجتماعي الذين يصنفون ضمن الفئات الأكثر فقرا وتهميشا في تونس. مؤشرات التنمية بالمناطق الريفية وخاصة تلك التي تقع بالشمال الغربي من البلاد التونسية أي ولايات جندوبة والكاف وسليانة هي الأكثر ضعفا على المستوى الوطني. وحسب دراسة المعهد الوطني للإحصاء حول الفقر والتفاوت في تونس بين سنتي 2000 – 2010 قدر معدل الفقر ب 15.5% في سنة 2010 مقارنة ب 23.3% سنة 2005 و 32.4% سنة 2000. ومع ذلك اشارت الدراسة الى ان هذا التحسن لم يشمل مناطق الوسط والجنوب الغربي الذين اتسعت الهوة بينهم وبين المناطق الأخرى خلال العشرية المذكورة. وتقدر نسبة الفقر عند العاملين والمستغلين الفلاحين ب 28.9% و 20% وهو ما يصنفهم ضمن الفئات الأكثر فقرا بالبلاد.

✓ تقدم سن المستغلين وضعف استقطاب القطاع لفئة الشباب:

ارتفعت نسبة المستغلين الفلاحين الذين تفوق أعمارهم 60 سنة من 21% في أوائل الستينات الى 37% في سنة 1994 لتبلغ 43% في سنة 2004. وتمتلك هذه الفئة 46% من جملة الأراضي الفلاحية.

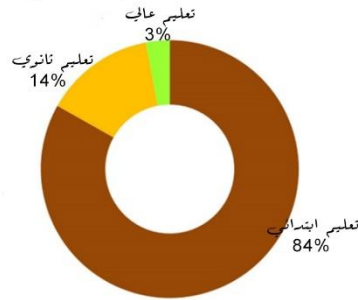
الجدول عدد 3: تطور نسبة المستغلين الفلاحين حسب السن (%)

تعداد 2004 - 2005	تعداد 1994 - 1995	تعداد 1961 - 1962	
13%	21%	33%	أقل من 40 سنة
44%	42%	46%	من 40 الى 60 سنة
43%	37%	21%	60 سنة فما أكثر

المصدر: تعداد هياكل الاستغلال الفلاحي لسنة 2004-2005

يزداد ضعف النشاط الفلاحي أكثر فأكثر حيث تخلى الشباب عن العمل في هذا المجال وتوجهوا نحو العمل في قطاع الخدمات باعتبارها تطلب جهداً أقل.

الرسم البياني 26: توزيع المستغلين الفلاحين حسب مستواهم التعليمي



المصدر: تعداد هياكل الاستغلال الفلاحي لسنة 2004-2005

وقد أثرت الظروف الصعبة التي يواجهها صغار المستغلين الفلاحين على توجهات الشباب الذين فضلوا عدم اتباع خطاهم بما أن المجال الفلاحي لن يمكنهم من العيش في رفاهية أو التمتع بموارد مالية كافية.

وأدت هذه الوضعية إلى ارتفاع نسق الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى والمناطق الحضرية للبحث عن شغل أقل تعباً وأكثر ادراراً للدخل وهو ما تسبب في شح اليد العاملة الفلاحية.

✓ المستوى التعليمي المنخفض:

يعتبر المستوى التعليمي للمستغلين الفلاحين منخفضاً بشكل كبير. لا تتجاوز نسبة المستغلين أصحاب الشهادات العليا (كالمهندسين الفلاحين) 3% (حوالي 17 ألف) واغلبهم يعملون في إدارة المزارع الكبرى. تبلغ نسبة المستغلين الذين لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي 85% وتقدر نسبة الأمية بينهم بـ 46% مع اختلافها حسب الجهات إذ تفوق في أغلب المناطق نسبة 40% وتصل إلى 67% بولاية تطاوين. تنطبق هذه الخصائص في الأغلب على صغار المستغلين الفلاحين ولعل تقدم سنهم يعتبر من أحد عوامل تدني مستواهم التعليمي.

✓ ضعف البنية التحتية وتدهور الخدمات الأساسية:

تقع المستغلات الفلاحية الصغرى غالباً في مناطق ريفية نائية وأحياناً حتى في المناطق الجبلية. هذا الموقع يحد من تمتع الفلاحين بالبنى التحتية كالطرق والخدمات الأساسية كالمياه الصالحة للشرب، الاتصالات، الكهرباء، الري، التعليم، الصحة والصرف الصحي. تموقع المستغلات الفلاحية في المناطق المعزولة يدفع الفلاحين إلى اعتماد أساليب غير مألوفة في نشاطهم الفلاحي واليومي إذ يملأ المستغلون المياه من بعض الخزانات لاستخدامها في سقي المواشي وتوفير احتياجاتهم العائلية. ويستعين المستغلون بوسطاء يملكون وسائل النقل الضرورية لبيع منتجات ضيعاتهم كالحليب وغيره وهو ما يجعل نشاطهم معتمداً على الوسطاء. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر الخدمات الأساسية كالخدمات الصحية وخدمات الرعاية في هذه المناطق النائية، ما له تأثير عميق على العائلات وخاصة الأطفال.

✓ ضعف مبادرات مجامع صغار الفلاحين:

تكونت التعاونيات وبعض الأشكال الأخرى من الجمعيات والمنظمات بعد استقلال تونس في سنة 1956 بمبادرة من الدولة وهدفت أساساً لدعم وتنفيذ استراتيجيات التنمية. وفي إطار مخطط التنمية 2016-2020 حددت وزارة الصحة هدفاً يتمثل في تطوير التعاونيات ليلبلغ عددها 300 إلى 500 مجمع. وقد اتخذ قطاع الخدمات العمومية عدداً من التدابير

التحفيزية لتشجيع المستغلين الفلاحين على الانخراط في التعاونيات، إلا أن نسبة الانخراط لم تتخطى 5%. وتظل نسبة انخراط صغار الفلاحين ضعيفة كذلك مع تسجيل بعض التباينات من منطقة الى أخرى. بالإضافة الى ذلك، تواجه المجامع عديد الصعوبات المرتبطة بضعف فرص الوصول الى الأسواق، ضعف مستوى التأطير الخ... وهو ما يهدد استمرارية نشاطها.

✓ ارتفاع الفوارق بين الجنسين:

حسب تعداد هياكل الاستغلال الفلاحي ارتفع عدد المستغلات الفلاحيات من 26500 امرأة في سنة 1994 الى 33000 في سنة 2005. وتشير التقديرات الى أن عدد مديرات المستغلات الفلاحية في سنة 2017 يقدر بـ 44000 مقابل 438000 مدير وتمثل النساء بالتالي 8% من العدد الجملي للمديرين. وتملك النساء المستغلات حوالي 5% من المساحة الفلاحية الكلية.

وضعية النساء في المستغلات الفلاحية تعتبر أكثر هشاشة وضعفا اذ تدخل النساء "كعاملات فلاحيات" غير مأجورات باعتبار عملهن نوعا من المساعدة العائلية.

وتميل النساء عادة الى تربية المواشي والدواجن والأنشطة الحرفية وتحويل المواد الفلاحية كما تهتم بأنشطة زراعية معينة في الحقول. ورغم اضطلاعهن بدور أساسي في الانتاج كيد عاملة عائلية، تعاني النساء من الهشاشة والضعف على عديد المستويات:

- ملكية الأراضي: لا تتمتع النساء غالبا بحق ملكية الأراضي اذ يتم اقصاؤهن منهجيا من الميراث الذي لا يتمتع به سوى الذكور
- تستهدف خدمات الارشاد الرجال اكثر مما تستهدف النساء حتى وان كنّ مديرات مستغلات فلاحية
- يتمتع الرجال بالتغطية الاجتماعية فيما لا تتمتع بها النساء وفي حال انتفعن بها فيتم ادماجهن في نظام الضمان الاجتماعي مع أزواجهن
- ارتفاع نسبة الأمية لدى النساء العاملات في المجال الفلاحي وهو ما يزيد من هشاشتهن.

التحديات البيئية

✓ التغير المناخي يؤثر على الفلاحات الصغرى بشكل خاص:

باتت تأثيرات التغير المناخي ملموسة في تونس وتجلت في ظواهر طبيعية كالجفاف وتساقط البرد والأمطار الغزيرة التي تزداد حدتها من سنة الى أخرى. تتفاقم تأثيرات التغير المناخي على الانتاج الفلاحي حيث تزيد من حدة بعض المخاطر المرتبطة بتفشي بعض الأمراض وضعف بعض الهياكل. القلب الحاد للمناخ يحد من هوامش الربح ويزيد من تقلب الأسعار.

وتتأثر المستغلات الفلاحية الصغرى بهذه الظواهر أكثر من غيرها لعدد الأسباب التي من بينها الارتباط المباشر لأغلب الزراعات بهطول الأمطار خاصة. خلال السنوات الفارطة وخاصة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و2016 والتي اتسمت بضعف نزول الأمطار، لم يتم التمكن من تزويد الأراضي السقوية بمياه الري بسبب شح الموارد المائية حيث لم تتعدى نسبة امتلاء السدود 20% واقتصرت عملية التزويد على توفير مياه الشرب ومياه شرب المواشي. ولعل صغار الفلاحين هم الأكثر ضعفا أمام هذه التغيرات المناخية بسبب عدم توفر الوسائل والتقنيات لديهم لمواجهةها والتوقي منها وبسبب تدني مستواهم التعليمي الذي لا يمكنهم من مجابهة الكوارث الطبيعية.

✓ الاستخدام غير المؤطر للمبيدات وتأثيراته على الصحة:

عادة، يجب أن يقوم المرشدون الفلاحيون العاملون بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والمكلفون بمساعدة الفلاحين على التأكد من سلامة محاصيلهم بتأطير استخدام المبيدات الزراعية. نقص الارشاد يدفع الفلاحين الى اختيار المبيدات بناء على نصيحة بائعها كما يتبعون توجيهاتهم بخصوص الكميات المرشوشة أو يقومون باستخدامها عشوائيا دون مراقبة. هذه الممارسات متواترة لدى صغار المستغلين الفلاحين ويزيد المستوى التعليمي المتدني للفلاحين من سوء الأوضاع اذ يعرضون أنفسهم الى مخاطر صحية كبيرة باستخدام كميات كبيرة من المبيدات وبدعم اتخاذ أي اجراءات وقائية أو احتياطات عند استعمالها (عد لباس أقنعة أو قفازات أو ألبسة واقية).

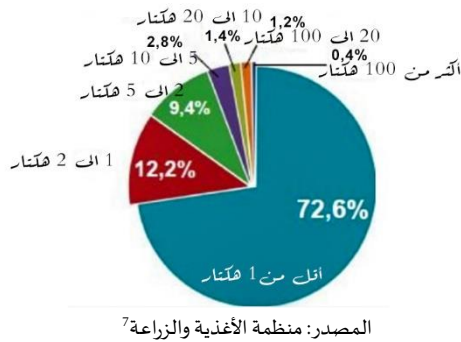
المستغلات الفلاحية الصغرى: مقارنة مرجعية

يسلط هذا الجزء الضوء على وضعية المستغلات الفلاحية الصغرى على الصعيد العالمي مع التركيز على بعض الاستجابات العملية المحدثة على مستوى بعض البلدان (مقارنة مرجعية).

بيانات عامة

البيانات الكمية:

الرسم البياني 27: توزيع المستغلات حسب حجمها بأكثر من 80 دولة



حسب منظمة الأغذية والزراعة، توجد 600 مليون مستغلة فلاحية حول العالم وأغلبها مستغلات صغيرة الحجم. تمثل المستغلات ذات المساحة أقل من 1 هكتار 70% من جملة المستغلات إلا أنها لا تغطي سوى 7% من المساحة الكلية للأراضي الفلاحية. في المقابل تمثل المستغلات ذات المساحة أقل من 2 هكتار 85% من المساحة الجمالية فيما تمثل المستغلات ذات المساحة أقل من 5 هكتار 95%⁶.

يمثل الرسم البياني التالي جميع أصناف المستغلات تقريبا بمختلف البلدان بما فيها البلدان المتقدمة. تهيمن المستغلات الفلاحية الصغرى على المشهد الفلاحي في جميع أنحاء العالم وتمثل المستغلات الصغرى النمط الاعتيادي وليس الاستثنائي. بلغ عدد المستغلات في الاتحاد الأوروبي سنة 2010، 12 مليون منها ذات مساحة أقل من 2 هكتار و 67% منها ذات مساحة أقل من 5 هكتار.

تلعب المستغلات الفلاحية الصغرى دورا أساسيا في ضمان الأمن الغذائي والتغذية. وحسب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعتمد أكثر من 2 مليار شخص على المستغلات الفلاحية الصغرى من أجل كسب العيش. تنتج المستغلات الصغرى حوالي 80% من المواد الغذائية المستهلكة في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء⁸.

⁶ <http://www.fao.org/cfs/cfs-home/activities/smallholders/fr/>

⁷ <http://www.fao.org/3/a-av034f.pdf>

⁸ <http://www.ifad.org/pub/viewpoint/smallholder.pdf>

مشاكل المستغلات الفلاحية الصغرى:

حسب منظمة الأغذية والزراعة، يواجه صغار المستغلين عديد العراقيل المترابطة والتي تتمثل أساسا في: الفقر، ارتفاع مستوى التهديدات (على المستوى الشخصي، البيئي، التقني، الاقتصادي والمالي)، تقلص مساحة قطع الأراضي، ضعف التدابير التحفيزية في بيئتهم الاقتصادية والمؤسسية، صعوبة الوصول الى الأسواق الملائمة، ضعف تأثير منظمات صغار المنتجين في النقاشات السياسية.

تؤثر مختلف الصعوبات والأخطار التي يواجهها صغار المستغلين على وضعهم وتفاقم هشاشتهم وضعفهم وتظهر تأثيراتها على مختلف المستويات الصغرى منها (المستغلات) والمتوسطة (المجتمعات) والكبرى (على الصعيد الدولي). على سبيل المثال، من أكثر التأثيرات انتشارا عدم تمتع صغار المستغلين الفلاحين وعائلاتهم بالتغطية الاجتماعية وخاصة في الدول ذات الدخل المنخفض. تنطبق هذه الوضعية على نسبة كبيرة من صغار الفلاحين والعاملين الفلاحين وخاصة العاملات. ويعد عدم وضوح النصوص القانونية والمؤسسية وضعف الحوكمة من خصائص الفلاحات الصغرى اذ تزايد التساؤلات حول الحق في الملكية، ضعف المرافقة والتكوين والوصول الى خدمات الارشاد. يلخص الجدول التالي مختلف مستويات الأخطار التي تهدد صغار المستغلين.

الجدول عدد4: المخاطر والعراقيل التي تواجه الفلاحات الصغرى على مختلف الأصعدة

مجال الخطر				
مستوى الخطر	على صعيد المستغلات	على الصعيد المجتمعي	على الصعيد الجهوي	على الصعيد الدولي
عائلي	أمراض، وفاة، مشاكل عائلية	تدهور الخدمات الصحية العمومية / ضعف الوصول الى الماء الصالح للشرب	ضعف شبكات السلامة الاجتماعية وادوات الضمان الاجتماعي الأخرى: احتياطي الأغذية والوصول اليها، الوصول الى الخدمات الاجتماعية، تأمين المحاصيل وصناديق الانقاذ في حالة حصول كوارث	سياسات الاقتصاد الكلي التي تهدف الى تقليص النفقات السياسية في مجال الفلاحة / عدم استقرار الأسعار (العائلات كمشتريين)
في علاقة بالأسواق (مواد ومدخلات فلاحية)	عدم التأكد من سعر المواد / ارتفاع سعر المدخلات	نقص الأسواق / عدم التمكن من دخول الأسواق أو الوصول الى المدخلات أو الحصول على قروض	تغير أسعار المدخلات/المخرجات بسبب الصدمات وغياب السياسات التعديلية، تقلبات محلية، منافسة غير عادلة مع المواد الغذائية المستوردة	تقلبات دولية في المواد وأسعار المدخلات، شح الطاقة والموارد الطبيعية (فسفور)، ضعف الأسعار الغذائية الدولية
في علاقة بالانتاج الفلاحي	عمالة عائلية منهكة بالأمراض وسوء التغذية، ضعف الموارد للتدخل السريع، تعطل الآلات والتجهيزات، أفات وأمراض تمس المحاصيل والمواشي، عدم استقرار مستوى الانتاج	شكوك حول كميات الأمطار فيضانات أو جفاف أو انزلاق التربة، عدم توفر مراكز خدمات لإصلاح وصيانة المعدات	فيضانات، جفاف، عدم توفر مرافق عامة للاستثمار، ضعف البنية التحتية للطرق والنقل، عدم اتساق السياسات الفلاحية المرتبطة بسياسات أخرى كحماية البيئة والتجارة والضمان الاجتماعي (اتساق السياسات)	
في علاقة بالأنشطة غير الزراعية	التنافس بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في علاقة بتقسيم الأدوار	فرص غير مضمونة نظرا لمحدودية الموارد	الانخفاض في النمو	القيود على الهجرة
في علاقة بالغموض المؤسسي والقانوني	غموض حق الملكية، ضعف الحوكمة، غياب نصوص قانونية حول ملكية الأراضي، انعدام أمن الاستثمارات والأفراد	غموض حق الملكية، ضعف الحوكمة، غياب نصوص قانونية حول ملكية الأراضي، انعدام أمن الاستثمارات والأفراد	اعتراف قانوني متفاوت بنظام ملكية الأراضي، مسار وطني لحيازة الأراضي بشكل مكثف	استيلاء دولي على الأراضي، استثمار في القوانين الفلاحية على الصعيد الدولي، دور المنظمات والمؤسسات الدولية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة⁹

⁹ مجموعة خبراء، 2013 – مزارعين وأصحاب مشاريع: الاستثمار في فلاحية صغار المستغلين من أجل ضمان الأمن الغذائي. تقرير مجموعة خبراء حول الأمن الغذائي والتغذية – الهيئة العالمية للأمن الغذائي، روما 2013

يبدو بأن صغار الفلاحين على الصعيد العالمي يواجهون نفس التحديات والأخطار التي يواجهها نظراؤهم في تونس اذ تهيمن العمالة العائلية المستضعفة على الانتاج الفلاحي وتتذبذب مستويات الانتاج حسب معدل هطول الأمطار ويتفاقم الضعف أمام تأثيرات تغير المناخ كما لا تستجيب السياسات الفلاحية لحاجيات الفلاحين الخ...

التجارب الدولية

المقارنة المرجعية التالية تستعرض وضعية المستغلات الفلاحية الصغرى ببعض البلدان التي نجحت في النهوض بالقطاع الفلاحي وهي: البرازيل، فرنسا، مالي والمغرب. وتجب الإشارة الى اختلاف خصائص هذه الدول على عديد المستويات:

- الخصائص الجغرافية: اذ تقع هذه الدول بمناطق مختلفة من العالم (أمريكا اللاتينية، أوروبا، شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء (جنوب الصحراء الغربية)
- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية: فرنسا دولة صناعية متطورة، البرازيل دولة في صاعدة مع تباينات هامة بين مختلف فئات شعبيها، المغرب دولة نامية شبيهة بتونس، اذ تعاني من مشكلة بطالة الشباب والفوارق الجهوية، أما مالي فهي دولة منخفضة الدخل.

- الخصائص الهيكلية خاصة على مستوى المساحة التي تختلف من دولة الى أخرى.
- وسيركز هذا الجزء من الدراسة على تصنيفات المستغلات الفلاحية الصغرى في هذه البلدان، التحديات التي تواجهها والممارسات الناجعة والفعالة التي تم اتخاذها لدعم تطورها سواء على المستوى الكلي (السياسات، الاستراتيجيات، الحوافز الخ...) أو الجزئي (تدابير وقتية على غرار المشاريع الرائدة الخ...). مثل هذه التدابير يمكن أن تقوم بإجرائها السلطات العمومية كما يمكن أن تنفذ من طرف القطاع الخاص.

البرازيل:

النمط الفلاحي:

يبلغ عدد سكان البرازيل تقريبا 210 مليون ساكن وتقدر مساحتها ب 850000 كم² أي 40% من مساحة أمريكا اللاتينية والمنطقة الكاريبية. أما المساحة الفلاحية بالبرازيل فتقدر ب 300 مليون هكتار.

ويمكن تقسيم البلاد الى خمسة مناطق مناخية: منطقة غابات الأمازون بالشمال وهي منطقة الشمال الشرقي شبه الجافة وضعيفة الانتاج والتي تُعرف سواحلها بزراعة السكر والقطن، منطقة الوسط الغربي المعروفة ب"حوض السيرادو" والتي تطور فيها مجال انتاج الصوجا وتربية الأبقار منذ السبعينات كما توجد فيها حقول الذرة والقطن والأوكالبتوس، منطقة الجنوب الشرقي وهي المنطقة الأولى للإنتاج الحديث حيث يحيط حوضها الانتاجي بمدينة ساو باولو ويتمثل انتاجها الأساسي في القهوة وتربية المواشي و قصب السكر، وأخيرا منطقة الجنوب المتخصصة في انتاج الحبوب وتربية الدواجن والخنازير¹⁰.

يساهم القطاع الفلاحي بالبرازيل بنحو 5% من الناتج الداخلي الخام بينما يساهم قطاع الصناعات الغذائية حول بنسبة 22% من الناتج الداخلي الخام. وتحتل البرازيل في وقتنا الحالي المرتبة الرابعة كأكبر مصدر للمنتجات الفلاحية على الصعيد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا وألمانيا وقبل فرنسا التي تحتل المرتبة الخامسة. وتقدر قيمة الصادرات الفلاحية البرازيلية بحوالي 55 مليار دولار وتقوم بتصدير أكثر من 350 منتج فلاحي. وتعتبر البرازيل أحد أهم المصدرين للمواد الأولية على الصعيد العالمي وتتمثل هذه المواد أساسا في السكر، عصير البرتقال، القهوة، لحوم الأبقار والدواجن، الصوجا والذرة.

¹⁰ النمط الفلاحي البرازيلي <https://agriculture.gouv.fr>

✓ تصنيفات الفلاحات الصغرى:

تختلف الفلاحات الصغرى أو ما يسمى كذلك بالفلاحات العائلية بالبرازيل عن العمل الفلاحي بمقابل. ويُقصد بالفلاحات الصغرى المستغلات العائلية ذات المساحة الصغيرة نسبياً والتي يعمل بها أساساً أفراد العائلة ويقومون باستغلال الأراضي بمفردهم. وتكون عائدات هذا النوع من المستغلات ضعيفة بصفة عامة.

آخر تعداد تم إجراؤه كان في سنة 2017 وقام به المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء وقد أشار إلى وجود حوالي 5 ملايين مستغلة فلاحية بالبرازيل 77% منها مستغلات عائلية. وحسب نفس التعداد، تشغل الفلاحة العائلية أكثر من 10 ملايين عامل أي 67% من مجموع اليد العاملة في المجال الفلاحي. هذا وتساهم الفلاحة العائلية بنسبة 23% من قيمة الانتاج الاجمالية للمنشآت الفلاحية.

وقد رصد هذا التعداد بعض التغيرات مقارنة بالمعطيات الواردة في تعداد 2006 إذ قدر عدد المتغلات الفلاحية العائلية حينها بـ 4.3 مليون وغطت مساحاتها حوالي 80 مليون هكتار أي 24.3% من المساحة الكلية للمستغلات الفلاحية. تجدر الإشارة إلى أن متوسط مساحة المستغلات العائلية يقدر بحوالي 18 هكتار.

تلعب الفلاحة العائلية دوراً هاماً في عديد سلاسل الانتاج الفلاحية إذ تنتج هذه الفئة من المستغلات حوالي 87% من جملة المنتج الوطني للمنيهوت، 70% من الفاصولياء، 46% من الذرة، 38% من القهوة و 34% من الأرز وتساهم بحوالي ثلث العائدات الفلاحية للبرازيل. (المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء 2006)

✓ التحديات التي تواجه الفلاحات الصغرى:

تواجه المستغلات الفلاحية الصغرى عديد التحديات المرتبطة بهشاشة القطاع. يتجلى ذلك على سبيل المثال من خلال ضعف الالتزام السياسي في اتباع سياسة استباقية لإصلاح قوانين استغلال الأراضي. ويمثل ضعف المستوى التعليمي للعاملين في القطاع أحد التحديات الأخرى (37% من الفلاحين أميون أو لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس 43% لم يكملوا تعليمهم الأساسي المتمثل 9 سنوات من الدراسة) بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الانتاجية والاجتماعية. يصعب كذلك على الفلاحين التمكن من الحصول على قروض ولكن، تم وضع البرامج الخاصة لمساعدتهم مالياً (أنظر في ما يلي). ومن بين التحديات الأخرى نذكر ضعف استقطاب القطاع لفئة الشباب وارتفاع مستوى الهجرة الريفية خلال السنوات الفارطة وهو ما أدى إلى نقص اليد العاملة في الضيعات والمزارع. أما على مستوى الدعم التقني فلئن تقوم بعض المؤسسات الحكومية بتوفير الدعم لفائدة المستغلات العائلية، تبقى هذه الجهود محدودة. من بين الهياكل العاملة على دعم هذه المستغلات، نجد الدائرة الوطنية للتعليم الريفي (SENAR) الشركة البرازيلية للبحوث الفلاحية (EMBRAPA) و شركة الدعم التقني والإرشاد الفلاحي (EMATER). مع ذلك، العدد الكبير للمستغلات وتفرقها جغرافياً يحول دون تعميم خدمات الدعم الفلاحية.

✓ الاجراءات التي تستهدف الفلاحات الصغرى:

■ البرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية¹¹ (PRONAF)

هو أول برنامج تم إطلاقه في البرازيل ويستهدف المستغلات الفلاحية الصغرى على وجه الخصوص. ويهدف هذا البرنامج إلى انشاء آليات وأدوات سياسية متعلقة بالمجال الفلاحي خاصة في علاقة بمنح القروض للاستجابة لحاجيات صغار المستغلين.

¹¹ صياغة السياسات الفلاحية في البرازيل: البرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية

تم إطلاق البرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية في سنة 1995 وهو بالأساس برنامج تمويل فلاحي يعتمد على آليات خاصة تم ارساؤها لفائدة صغار المستغلين تتمثل في منح قروض مدعمة، قروض لتوفير رأس المال المتداول أو قروض استثمارية. ومن أجل التمتع بامتيازات البرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية يجب أن يستوفي المستغلون الشروط التالية:

- يجب أن تقع المستغلة الفلاحية في منطقة ريفية وأن تتكون من أقل من أربعة "وحدات ضريبية" (وحدة قياس) محددة ومختلفة حسب البلديات/الأقاليم
- يجب أن تقوم العائلة بنفسها بإدارة المستغلة الفلاحية كما يجب أن يمثل أفراد العائلة أغلب اليد العاملة فيها.
- يجب أن تمثل المستغلة مصدر أغلب مورد رزق العائلة

وإذا ما استوفي الفلاح هذه الشروط يتعين عليه استخراج شهادة كفاءة للتمتع بالبرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية (Declaração de Aptidão ao PRONAF, DAP)

أما من حيث كيفية عمل البرنامج، فهو يتضمن بالأساس ثلاث خطوط ائتمانية: (أ) دعم البنية التحتية للمنتجين (PRONAF Infra-Estrutura) (ب) قروض لفائدة المستغلات العائلية (PRONAF Crédito) (ج) الدعم التقني. في نهاية المطاف اقتصر دور البرنامج على منح قروض بنسب فوائد منخفضة لمساعدة الفلاحين على تغطية احتياجاتهم خاصة في علاقة برأس المال المتداول. تختلف شروط منح القروض (المبلغ الممنوح، نسب الفائدة، مدة القرض ...) حسب فئة المنتجين وتعتبر أكثر مرونة وتناسبا مع صغار المستغلين اذ كلما كبر حجم المتغلات وزادرت عائداتها ارتفعت نسبة الفوائد (أنظر الجدول التالي).

القروض الاستثمارية		القروض التشغيلية القصيرة الأجل	
نسبة الفائدة السنوية	التمويل	نسبة الفائدة السنوية	التمويل
1%	إلى غاية 7000 ريال برازيلي	1.5%	إلى غاية 5000 ريال برازيلي
2%	من 7000 إلى 18000 ريال برازيلي	3%	من 5000 إلى 10000 ريال برازيلي
4%	من 18000 إلى 28000 ريال برازيلي	4.5%	من 10000 إلى 20000 ريال برازيلي
5.5%	من 28000 إلى 36000 ريال برازيلي	5.5%	من 20000 إلى 30000 ريال برازيلي

تدير الكتابة المختصة في الفلاحة العائلية والتنمية الزراعية البرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية وقد تطور هذا البرنامج بشكل كبير بمرور السنوات. وخصص البرنامج منذ تأسيسه 160 مليار دولار لفائدة المستغلات العائلية البرازيلية عن طريق منح قروض صغرى وقروض فلاحية لغاية تمويل النشاطات وشراء وسائل نقل وتجهيزات. وتم تحويل الأموال بآرام عقود بلغ عددها 28.5 مليون عقد بنسب فائدة بقيمة 1%.

وقد عرفت القروض الممنوحة من طرف البرنامج كذلك تطورا كبيرا سواء من حيث الخطوط الائتمانية، أهمية الموارد المالية المخصصة أو عدد العقود الموقعة. وقد تضاعفت قيمة الموارد الائتمانية الموضوعة على ذمة المستغلات العائلية عن طريق البرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية أربعة أضعاف بين سنة 1999 وسنة 2013 لتبلغ قيمتها 800 مليون دولار أمريكي في 2013.

■ انشاء وزارة التنمية الزراعية (MDA) :

اعترف البرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية بمفهوم الفلاحة العائلية في سنة 1996 كما تم تحديث المفهوم في قانون الفلاحة العائلية عدد 11.326 المؤرخ في سنة 2006 والذي تضمن مجموعة كبيرة من أشكال الاستغلال الفلاحي والفئات الاجتماعية. وبالتوازي مع انشاء البرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية تم تعزيز دعم المستغلات الفلاحية الصغرى من خلال تأسيس وزارة التنمية الفلاحية في سنة 1999.

وتم نقل مسؤوليات البرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية لوزارة التنمية الفلاحية في سنة 2000 من أجل الترفيع في فعالية الأشغال من خلال تكفل هيكل واحد بإدارته وتكريس هذا الهيكل لصغار الفلاحين. باعتماد هذا الإجراء صارت البرازيل واحدة من الدول القليلة التي كلفت وزارتين بمسؤولية التنمية الفلاحية حيث تم انشاء وزارة التنمية الزراعية المكلفة بالمستغلات الفلاحية الصغرى الى جانب الوزارة التقليدية، وزارة الفلاحة وتربية المواشي والتغذية والتي تمتلك موارد تقنية ومالية هامة. اضيف انشاء وزارة التنمية الزراعية الطابع الرسمي على الاعتراف بثنائية الفلاحة وإستراتيجية الدولة وضرورة اتباع سياسات مختلفة للهوض بكلا صنفى المستغلات الفلاحية حيث تم تكريس وزارة التنمية الفلاحية كليا للمستغلات الفلاحية العائلية ومعالجة مسائل استغلال الأراضي والاصلاح الزراعي فيما عنيت وزارة الفلاحة وتربية المواشي والتغذية بالعمل الفلاحي المأجور أو المشاريع الفلاحية الكبرى.

■ برامج دعم تسويق منتجات المستغلات الفلاحية الصغرى¹²:

تم اعتماد برامج رائدة مختلفة في مجال التسويق كالبرنامج الوطني لمشتريات الغذاء والبرنامج الوطني للتغذية المدرسية الذين مكنا من اتاحة فرص تجارية هامة للمستغلات الفلاحية الصغرى. يمثل هذان البرنامجان عنصريين أساسيين في استراتيجية التغذية البرازيلية كما يتفاعلان مع السياسات الاجتماعية في علاقة بالتعليم والصحة. أعدت الحكومة البرازيلية البرنامج الوطني لمشتريات الغذاء بهدف اتاحة أسواق ملائمة للمستغلات الفلاحية الصغرى وتمكينهم من بيع منتجاتهم باعتبار أن التسويق يعد من أضعف حلقات هذا القطاع. يتيح البرنامج لصغار الفلاحين فرصة بيع منتجاتهم بمؤسسات عمومية كالمستشفيات، المقاصف، دور الأيتام والجمعيات الخيرية كما تمثل الاجراء الرائد في تسهيل بيع منتجات صغار الفلاحين من خلال اعفائهم من المرور بالمناقصات العمومية. بهذه الطريقة، مكن البرنامج الوطني لمشتريات الغذاء من خلق سوق مضمونة من طرف الدولة لفائدة صغار المستغلين. منذ انشائه مكن هذا البرنامج أكثر من 200000 من المستغلات الفلاحية الصغرى من بيع حوالي 3 ملايين طن من المواد الغذائية. وحددت الميزانية الأولية للبرنامج بقيمة 30 مليون دولار في سنة 2003 ثم تطورت سريعا لتبلغ حوالي 280 مليون دولار مؤخرا.

أما البرنامج الوطني للتغذية المدرسية فقد تم اطلاقه في سنة 2009 وتمثل أساسا في توفير المواد الغذائية للمقاصف المدرسية التي فرضت الدولة انشاءها منذ سنة 2009 والتي تزودها الفلاحة العائلية بنسبة 30%. ومثل البرنامج بذلك سوقا ثانية هامة لصغار المستغلين الفلاحين في البرازيل كما مكن من تغذية حوالي 45 مليون تلميذ مرسوم بالمدارس العمومية البرازيلية يوميا. ومنذ انشاء البرنامج، ارتفعت نسبة الهياكل التي تزود من المستغلات الفلاحية الصغرى من 48% الى 68% من جملة المؤسسات المحتملة.

فرنسا:

✓ النمط الفلاحي:

يبلغ عدد سكان فرنسا حوالي 67 مليون ساكن وتقدر مساحتها بـ 644000 كم² بينما تقدر مساحة الأراضي الفلاحية بـ 30 مليون هكتار أي نصف مساحتها الكلية. تمثل نسبة الأراضي القابلة للزراعة حوالي 62% من مساحة الأراضي الفلاحية، بينما تمثل نسبة المساحات العشبية 34% ونسبة أراضي المحاصيل المعمرة 4%.

¹² هيكله الطلب والفلاحة العائلية في البرازيل: البرنامج الوطني لمشتريات الغذاء والبرنامج الوطني للتغذية المدرسية

مساهمة وترتيب فرنسا في الإنتاج الفلاحي للاتحاد الأوروبي في سنة 2014		
القمح والحنطة	24%	المرتبة 1
حبوب الدرة	21%	المرتبة 1
البذور الزيتية	21%	المرتبة 1
الغلال	13%	المرتبة 3
الخضر الطازجة	10%	المرتبة 3
النبيد	55%	المرتبة 1
الأبقار	25%	المرتبة 1
الخنزير	9%	المرتبة 3
الأغنام والماعز	15%	المرتبة 2
الدواجن	16%	المرتبة 1
الحليب	16%	المرتبة 2
المصدر: الفلاحة الفرنسية، أرقام رئيسية		

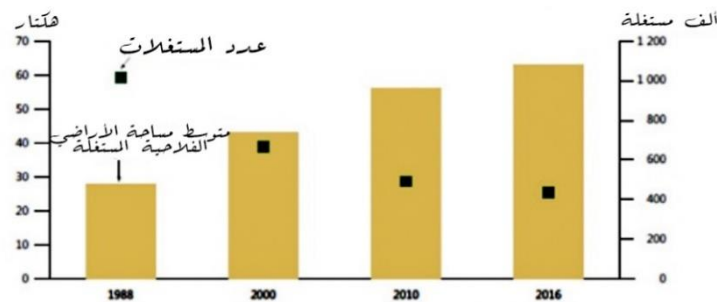
ويساهم القطاع الفلاحي بنسبة 6% من الناتج الداخلي الخام. عموماً، تعتبر فرنسا أول بلد أوروبي منتج للمواد الفلاحية وتساهم بنسبة 18% من جملة الإنتاج الفلاحي الأوروبي ولو تباينت هذه النسبة حسب نوع المنتج. أما الدول المنتجة الرئيسية الأخرى في الاتحاد الأوروبي فهي ألمانيا (13% من الإنتاج الأوروبي) وإيطاليا (12% من الإنتاج الأوروبي) وإسبانيا (10% من الإنتاج الأوروبي). وقد قدرت قيمة صادرات المنتجات الفلاحية في سنة 2018 بـ 30 مليار دولار.

✓ تصنيفات الفلاحة الصغرى:

يعتمد تصنيف الفلاحة الصغرى في فرنسا، منذ أن تم اجراء التعداد الفلاحي الأخير في سنة 2010، على الإنتاج القياسي الخام (PBS). بالاعتماد على ضواري الإنتاج القياسي الخام، تم تصنيف المستغلات الى ثلاثة مجموعات حسب حجمها: المستغلات الصغرى والتي لا يتجاوز انتاجها القياسي الخام قيمة 25000 أورو، المستغلات المتوسطة التي تتراوح قيمة انتاجها القياسي الخام بين 25000 أورو و أقل من 100000 أورو والمستغلات الكبرى التي تفوق قيمة انتاجها القياسي الخام 100000 أورو.

بلغ عدد المستغلات الفلاحية في فرنسا 440000 في سنة 2016 وتم تسجيل نسق تنازلي في عدد المستغلات مقابل نسق تصاعدي لمساحاتها حيث انخفض عدد المستغلات بنسبة 10% في سنة 2016 مقارنة بسنة 2010. وقدر متوسط مساحة المستغلات بـ 63 هكتار في سنة 2016 أي أكثر بسبعة هكتارات من متوسط مساحاتها في 2010 وأكثر بـ 20 هكتار مما كان عليه في سنة 2000.

الرسم البياني 28: عدد المستغلات ومتوسط مساحتها

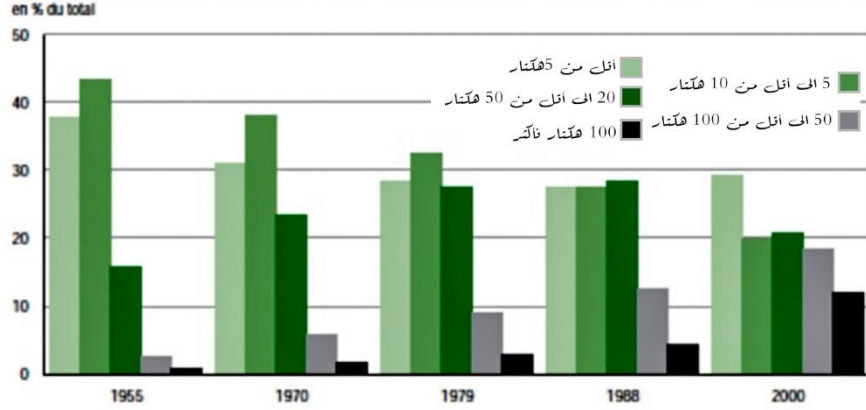


المصدر: دراسة حول هيكلية المستغلات الفلاحية (فرنسا)

في سنة 1955، قدرت مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة في 80% من المستغلات الفلاحية بأقل من 20 هكتار ولم تتجاوز المستغلات التي فاقت بها مساحة الأراضي المستغلة 100 هكتار نسبة 0.8%. أما في سنة 2000 قدرت نسبة المستغلات

ذات المساحة أكثر من 100 هكتار 12% وبلغت نسبة الأراضي المستغلة بها 46%. أما عدد المستغلات التي لا تتجاوز مساحتها 5 هكتار من الأراضي الفلاحية فلا تمثل سوى 30% من العدد الجملي للمستغلات حتى وقتنا الحالي.

الرسم البياني 29: تطور وتوزيع المستغلات حسب حجمها في فرنسا (1950 - 2000)



المصدر: Desriers (2007)¹³

مع التوسع المستمر للهياكل، تسمح المستغلات الفلاحية الكبيرة جدا حوالي 36% من جملة مساحة الأراضي الفلاحية. أما المستغلات الفلاحية الصغرى فتغطي ثلث هذه المساحة إلا أن نسبة الأراضي الفلاحية المستغلة بها لا تتجاوز 7%. أغلب المستغلات الصغرى تعمل في مجال انتاج الغلال وتربية الأغنام والماعز ونادرا ما تعمل في تربية الأبقار المدرة للألبان وتربية الخنازير.

✓ التحديات التي تواجه الفلاحات الصغرى:

سلط التعداد الفلاحي الضوء على عديد التحديات التي تواجهها المستغلات الصغرى. عادة ما يقوم بإدارة هذه المستغلات فلاحون متقدمون في السن، ذوي مستوى تعليمي وتكويني منخفض، قليلا يستعينون بيد عاملة خارجية أو أجراء. 40% من المستغلات الفلاحية الصغرى يديرها مستغل لم يتجاوز المستوى التعليمي الأساسي أو الابتدائي بينما لا تتجاوز هذه النسبة 15% في المستغلات المتوسطة والكبرى. عادة ما يدير المتقاعدون أصحاب التكوين المحدود المستغلات الصغرى وتقع المستغلات غالبا قرب حوض استهلاكي أو تشغيلي أو في مناطق نائية كسفوح الجبال. حسب التعداد الفلاحي لسنة 2010 تقع 45% من المستغلات الصغرى في مناطق مهمشة.

تتميز المستغلات الفلاحية الصغرى كذلك بضعف مستوى الاستثمار وضعف رأس المال في محاولة من مديريها لتفادي المديونية. في كل الأحوال، لا يعي صغار المستغلين أهمية دور الاستثمار في تحسين أداء ضيعاتهم. وتتفاقم الوضعية مع ضعف فرص حصولهم على قروض بنكية ومع نسب الفوائد العالية للقروض لتغطية المخاطر الائتمانية.

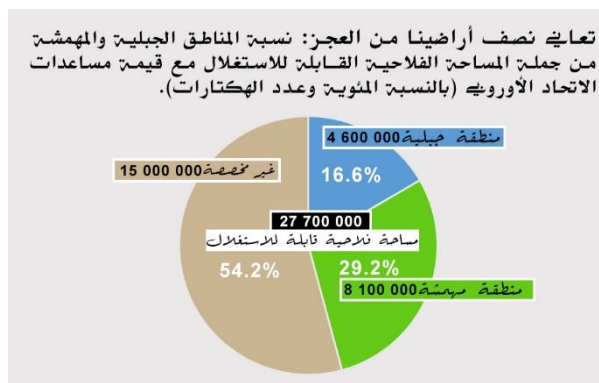
أما فيما يتعلق بالنشاط التجاري للمستغلين، فلا يعتمد أغلبهم في البيع على طرق تجارية قصيرة كما لا يوفر منتجات متنوعة ولا يضعون علامات دودة على المنتجات. ومع ذلك، توجه البعض منهم نحو بعض الأشغال والأنشطة التثمينية للمنتوج وساعدهم ذلك في الترفيع من رقم عائدهم.

¹³ ديسري 2007 Desriers "الفاحة الفرنسية منذ خمسين سنة: المستغلات الفلاحية العائلية ذات رسوم الدفع الفردية" القطاع الفلاحي، التحديات الجديدة،

تم رصد نسق تنازلي واضح في عدد المستغلات الفلاحية الصغرى مقابل ارتفاع في عدد المزارع المهيكلية الكبرى ويعود ذلك بالأساس الى السياسة الفلاحية التي اعتمدها فرنسا منذ الخمسينات. اتبعت فرنسا سياسة فلاحية مستوحاة ومبنية على السياسة الأوروبية الفلاحية المشتركة التي تولي في الظاهر مركزا أساسيا لقطاع الفلاحة دون الالتزام باتخاذ تدابير ملموسة لتنميته¹⁴.

شيئا فشيئا فقدت المستغلات الفلاحية الصغرى مكانتها كعناصر استراتيجية في السياسة الفلاحية الفرنسية ويسهل ملاحظة ذلك عند تأمل المراحل الكبرى لتطور السياسة الفلاحية الفرنسية الملخصة في ثلاث مراحل: تتمثل المرحلة الأولى في وضع أسس إعادة هيكلة الفلاحة الصغرى من خلال سن قوانين توجيهية بين سنتي 1960 و 1962. هدفت هذه المرحلة الى النهوض بالفلاحة الصغرى في إطار أسواق مشتركة من خلال تقديم منح في اطار أدوات مختلفة كاستحقاقات نهاية الخدمة أو برنامج تمكين الفلاحين الشبان. ومنذ بداية الألفية الثانية أصبحت السياسة الفلاحية الفرنسية داعمة للمستغلات الصغرى خاصة بعد سن قانون سنة 1999 الذي يتضمن ثلاثة مبادئ تصب لفائدتهم: تعدد الأنشطة، اعتبار البعد الاجتماعي والجغرافي في علاقة بنشاط المستغلات، والالتزام التعاقدي بدفع أتعاب المهن غير المنتجة بشكل مباشر. هكذا تم بعث برنامج "العقد الإقليمي للاستغلال الفلاحي" (CTE) وهو برنامج مساعدات يهدف الى تمويل المشاريع المدمجة التي يقدمها المستغلون الفلاحيون. وتم تعليق نشاط هذا البرنامج في أوت 2002 ليتم إيقافه نهائيا في أكتوبر 2003 وتعويضه "بعقد الفلاحة المستدامة" (CAD) ذي التأثير المحدود اذ لم يتجاوز عدد المستغلين المنتفعين منه 50000 مستغل فلاح.

تم بعد ذلك تقديم ثلاث قوانين (2005، 2010 و 2014) لتوجيه السياسة الفلاحية الفرنسية ولم تتضمن هذه القوانين أي إشارة مباشرة أو غير مباشرة للمستغلات الفلاحية الصغرى أو الفلاحة العائلية. بدى بالتالي بأن الاستراتيجية الفرنسية تتجه نحو المشاريع الفلاحية الكبرى كنموذج قادر على اظهار قدرة تنافسية أكبر وتوفير إنتاجية أضخم مما تقدمه المستغلات الفلاحية.



المصدر: أطلس السياسة الفلاحية المشتركة¹⁵

في الوقت الحالي، ولئن لم يتم استهداف المستغلات الفلاحية الصغرى لا بصفة مباشرة ولا غير مباشرة بإجراءات تعزيزية، فإن بعض البرامج تبدو ملائمة لها. نذكر على سبيل المثال، برنامج "المنحة التعويضية للعجز الطبيعي" (ICHN) الذي يهدف الى مساعدة الفلاحين بالمناطق المهمشة (كالجبال والمناطق الجافة). تبلغ ميزانية هذا البرنامج حوالي مليار أورو وينتفع به سنويا حوالي 95000 منتفع يقع تمويلهم بنسبة 75% من خلال قروض الفلاحة الأوروبية المشتركة.

نذكر كذلك "برنامج التدابير الخاصة بالمناطق البعيدة والمعزولة" (POSEI) والذي يستهدف الأقاليم والمناطق الواقعة خارج البلاد بشكل خاص.

¹⁴ المزارع العائلية في العالم – تعريفاتها، مساهماتها، السياسات العمومية وتقارير الخبراء، تقرير الدولة الفرنسية، جاك لويوا 2013 Jacques Loyat

¹⁵ أطلس السياسة الفلاحية المشتركة، ارقام ورهانات السياسة الفلاحية المشتركة 2019

بالإضافة الى ذلك، خصص الاتحاد الأوروبي منذ بداية الألفية الثانية مساعدات مباشرة لصغار المزارعين المصنفين ضمن نظام صغار الفلاحين. هكذا تمكن صغار المستغلين الفلاحين من التمتع بمداخل سنوية إضافية من خلال دفع رسوم فردية بالنسبة للمزارعين الراغبين في الانخراط ضمن هذا النظام. وحدد سقف الدفعات على المستوى الوطني بـ 1250 أورو¹⁶.

مالي:

✓ النمط الفلاحي:

يبلغ عدد سكان مالي 19 مليون ساكن وتقدر مساحتها بـ 1.2 مليون كم². تقدر مساحة الأراضي المستغلة فلاحيا بـ 5 مليون هكتار ويعتمد الإنتاج الفلاحي للبلاد بشكل كبير على هطول الأمطار.

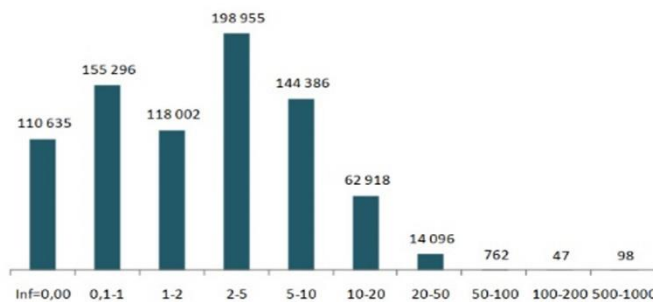
يعتمد اقتصاد مالي على الزراعة حيث ساهم القطاع الفلاحي في سنة 2017 بـ 39% من الناتج الداخلي الخام منها 19% مساهمة المجال الزراعي. الزراعة في مالي موجهة أساسا الى انتاج المواد الغذائية وبشكل خاص، الحبوب وتمثل أغلب المحاصيل في محاصيل الحبوب (الدخن والصورغم أو الذرة البيضاء والذرة والأرز) والمحاصيل النقدية مثل المكسرات والقطن.

توجه محاصيل الحبوب الى الاستهلاك الداخلي ولا يتم تسويق سوى 20% من جملة الإنتاج وأما بالنسبة للمحاصيل النقدية فهي تمثل أكثر من 10% من جملة صادرات البلاد.

وقد مثل القطن على مر العصور أساسا للاقتصاد الوطني خاصة في علاقة بعائدات التصدير وبالتشغيل وقبل نمو الصناعات الاستخراجية في بداية الألفية الثانية¹⁷.

✓ تصنيفات الفلاحات الصغرى:

الرسم البياني 30: توزيع المستغلات حسب حجمها، مالي



المصدر: التعداد العام للزراعة لسنة 2004

يمثل التعداد العام للزراعة لسنة 2004 القاعدة الإحصائية الأساسية لاستخراج المعلومات حول القطاع. ويعرف هذا التعداد المستغلات وعوامل انتاجها "كوحدة اقتصادية للإنتاج الفلاحي". في مالي، لا وجود لمستغلات صغرى أو مستغلات عائلية أو مشاريع فلاحية بل "مستغلات فلاحية تقليدية" و "مستغلات فلاحية حديثة". وتنقسم المستغلات التقليدية الى صنفين (أحدهما المستغلات الجماعية) فيما

يتم تعريف المستغلات الحديثة حسب جملة من المعايير التي من بينها الممارسات المكثفة والتوجه التجاري الواضح لهذه المستغلات.

وحسب التعداد العام للزراعة لسنة 2004 بلغ عدد المستغلات الفلاحية 805194 (منها 8540 موجودة بالعاصمة باماكو) وتشغل حوالي 8.9 مليون شخص. وتتركز هذه المستغلات خاصة بمناطق الوسط، الجنوب والجنوب الغربي من البلاد.

¹⁶ https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/key-policies/common-agricultural-policy/income-support/additional-optional-schemes/small-farmers-scheme_fr

¹⁷ <https://agriculture.gouv.fr>

ويوضح توزيع المستغلات حسب مساحتها انتشار صنف معين منها: 48% من المستغلات لا تتجاوز مساحتها 2 هكتار وتغطي 8% من المساحة الكلية. 90% من المستغلات لا تتجاوز مساحتها 10 هكتار وتستغل 59% من المساحة الكلية. أغلب المستغلات تتراوح مساحتها بين 5 و20 هكتار (26% من المستغلات و57% من المساحة الكلية) وهو ما يوحي بوجود صنف آخر من المستغلات وهي المستغلات المتوسطة.

المستغلات الكبرى (أكثر من 20 هكتار) ليست كثيرة (2%) وتغطي 15% من المساحة الكلية. وحسب الأنشطة الاقتصادية الأساسية تحتل الزراعة المركز الأول كأكثر نشاط تقوم به المستغلات الفلاحية بنسبة 78%. يدير الرجال هذه المستغلات بنسبة 97% مقابل 3% للنساء.

تربية المواشي يحتل المرتبة الثانية إذ تختص فيه 13% من المستغلات ويديرها الرجال بنسبة 98.5% مقابل 1.5% للنساء. التجارة هي النشاط الثالث الذي تعمل فيه 1.3% من المستغلات.

المستغلات الفلاحية في مالي لها نشاط زراعي وغير زراعي متنوع. تقوم 46% من المستغلات بالجمع بين الزراعة وتربية المواشي وبعض الأنشطة غير الزراعية الأخرى. 28% تجمع بين هذه الأنشطة الثلاث بنسق متساوي و 74% من المستغلات يقوم بعض أعضائها بالنشاط في مجال غير زراعي. المستغلات المتخصصة قليلة الوجود.

✓ التحديات التي تواجه الفلاحات الصغرى:

مداخل المستغلات الفلاحية في مالي تعتبر ضعيفة ويلخص الجدول التالي خصائص المستغلات وأوجه الاختلاف بينها وبين المشاريع الفلاحية الكبرى:

الجدول عدد5: بعض عناصر المقارنة بين الفلاحة العائلية والفلاحة التجارية

الخصائص	المستغلات العائلية	الفلاحة التجارية
دور اليد العاملة العائلية	أساسي	ضعيف أو غائب
الروابط مع المجتمع المحلي	قوية: روابط أساسها التضامن والتعاون المتبادل بين العائلات وبقيّة المجتمع المحلي	ضعيفة: عادة لا توجد أي روابط بين بائع المشروع والمجتمع المحلي
الأهداف ذات الأولوية	الاستهلاك، التخزين، البيع	البيع، الشراء، الاستهلاك
تنوع الأنشطة	مرتفع: للحد من المخاطر	منخفض: التخصص في بعض أنواع الزراعات أو الأنشطة
المرونة	منخفضة	مرتفعة
حجم المستغلات	صغيرة: المعدل يتراوح بين 5 و10 هكتار	كبيرة: يمكن أن تفوق 100 هكتار
مستوى الارتباط بالسوق	ضعيف ولكن في ارتفاع مستمر	قوي
كيفية الحصول على الأراضي	ميراث أو بعض التسويات الاجتماعية الأخرى	شراء

المصدر: Toulmin & Guèye (2003)¹⁸

تتمثل هذه المستغلات في وحدات تمارس أغلبها بالتوازي أنشطة زراعية وأخرى غير زراعية وهي وسيلة للنهوض بمستوى العائدات الزراعية خاصة المالية منها وللحد من المخاطر وتعويض مستوى النشاط المنخفض للأنشطة الزراعية خلال المواسم الجافة.

بالإضافة الى ذلك، تواجه الفلاحات الصغرة تحديا مرتبطا بتنظيم المستغلين حيث لا يزال عدد التعاونيات والمزارعين المؤهلين ذوي الكفاءة محدودا. يعود ذلك بالأساس الى ضعف موارد المنظمات الريفية ولو وجدت بعض الاستثناءات المتمثلة في التعاونيات النسوية (أنظر في الجزء الخاص بالتوصيات).

تتميز المستغلات الفلاحية في مالي كذلك بمحدودية عوامل الإنتاج أي ضعف التجهيزات. وقد أشار التعداد العام للزراعة بأن حوالي 71% من المستغلات الفلاحية تملك محارث ومعزق تجرها الحيوانات بينما لا تتجاوز نسبة المستغلات التي تملك آلات حاصدة 15% وتلك التي تملك آلات البذر 18%. كذلك، يبقى وصول المستغلات الفلاحية العائلية للأسواق محدودا إذ لا يتم اعتماد نظام التعاقد بين المنتجين والموسوقين (باستثناء محاصيل القطن اذ يقوم زبون واحد بشراء كل المحصول) وتبقى عملية التوزيع مجزأة بشكل كبير وغير منظمة.

✓ الممارسات الإيجابية الفضلى:

■ إضفاء الصبغة المؤسسية على الفلاحة الصغرى بسن قانون التوجيه الفلاحي (LOA)

سنت الحكومة المالية قانون التوجيه الفلاحي¹⁹ في سنة 2006 من أجل الترفيع في الإنتاج والنهوض بالإنتاجية. وهدف هذا القانون الى الانتقال من زراعة الكفاف الى الزراعة المستدامة، المتنوعة، الحديث والقادرة على المنافسة من خلال ادماج المزارعين في المقاربة الفلاحية للاستجابة لحاجيات البلاد المتزايدة. تم توجيه السياسة الفلاحية الى تغطية حاجيات الأسواق الجهوية والمحلية.

ولعل من أكبر إنجازات هذا القانون اعترافه رسميا بالمستغلات الفلاحية الصغرى كمكون أساسي في استراتيجية التنمية الفلاحية بالبلاد حيث تضمن قانون التوجيه الفلاحي في فصلي 11 و26 مصطلح المستغلات الفلاحية الصغرى وعرفها كالتالي: "المستغلات الفلاحية هي وحدات إنتاجية ويقوم المستغل و/ أو شركاؤه بتنفيذ نظام انتاج فلاحي صلبها". علاوة على ذلك، تتكون المستغلات الفلاحية العائلية من عضو أو مجموعة أعضاء تجمع بينهم صلة قرابة أو صلة مجتمعية ويقوم باستغلال عوامل الإنتاج معا لتوليد موارد تحت اشراف أحد منهم وهو من يعتبر مديرا للمستغلة، ويمكن أن يكون ذكرا أو أنثى.

تتمثل المهمة الرئيسية للمدير في الاشراف على عمل المستغلة لضمان استغلال الحد الأقصى من عوامل الإنتاج كما يقوم بتمثيلها مدنيا. وعادة ما يكون المدير صاحب مهنة فلاحية أي مزارع أو مربي مواشي أو صياد بحري أو بري. ويحق لأصحاب المستغلات العائلية توظيف عمال أو متدربين فلاحيين بالاتساق مع ما يمليه قانون الشغل.

"يتوجب على أعضاء المستغلات الفلاحية العائلية، سواء كانوا ذكورا أو اناثا، العمل على الترفيع من المردودية الاقتصادية والاجتماعية للمستغلات. ويتوجب على المدير تعزيز ممارسات التصرف المشتركة واتخاذ إجراءات تحفيزية لفائدة العاملين بالمستغلات."

يتم تسجيل المستغلات الفلاحية العائلية بدون مقابل في الغرف الزراعية. وتتمتع المستغلات بالتمثيلية المعنوية كما يسند لها بطاقات تعريف جبائية بدون مقابل في مكاتب الخدمات الحكومية المخصصة لهذا الغرض.

■ الدعم المالي من خلال الصندوق الوطني للتطوير والتنمية الزراعية:

تم انشاء الصندوق الوطني للتطوير والتنمية الزراعية بهدف تنمية قطاع الفلاحة في مالي وخاصة المستغلات الفلاحية الصغرى من خلال مساعدتها على التطور والتوجه نحو الرفع من القيمة المضافة. يعمل هذا الصندوق الذي أسس له

¹⁹ http://www.hubrural.org/IMG/pdf/loi_d_orientation_agricole.pdf

قانون التوجيه الفلاحي على ثلاث محاور وشبابيك تمويلية: التنمية الفلاحية 60%، منح القروض 30% وإدارة مخاطر الكوارث 10%.

يستهدف المحور الأول المزارعين وأصحاب المشاريع الفلاحية ويمكنهم من الحصول على تمويل. أما المحور الثاني فيوفر ضمانات لأصحاب المشاريع الفلاحية للتمكن من الحصول على قروض. ويتمثل المحور الثالث في تمويل الأنشطة التي من شأنها أن تقلص من التأثيرات المحتملة للكوارث الفلاحية وتساهم في حماية السكان الريفيين الضعفاء. تقوم وزارة التنمية الزراعية بإدارة الصندوق وصياغة المخططات ووضع الميزانيات السنوية لكل محور عمل. وتضطلع وزارة المالية بدور التصرف المالي والمحاسبة. وقد قدرت ميزانية الصندوق في سنة 2004 بـ 4 ملايين دولار وقامت الدولة بتمويله كما نظمت جلسات تفاوض مع الشركاء الماليين لتعبئة موارد إضافية.

المغرب

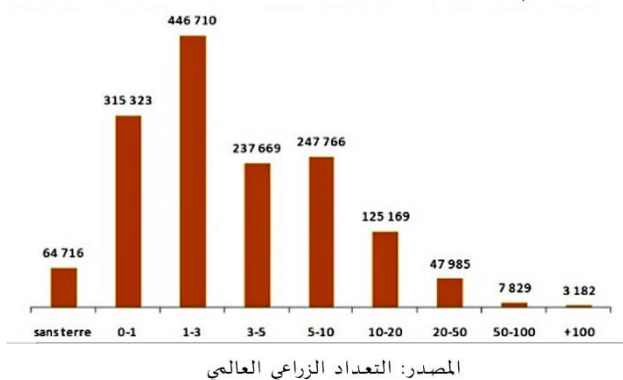
✓ النمط الفلاحي:

يبلغ عدد سكان المملكة المغربية 34 مليون ساكن وتقدر مساحتها بـ 446550 كم². تقدر المساحة الزراعية بـ 9 مليون هكتار.

يساهم القطاع الفلاحي بحوالي 16% من الناتج الداخلي الخام ويلعب دورا أساسيا في التشغيل خاصة بالمناطق الريفية حيث تعتمد الفئة السكانية الريفية على الأنشطة الفلاحية كمورد رزق بنسبة 70%. مثلت صادرات المواد الفلاحية في سنة 2017 (بما في ذلك منتجات الصيد البحري) أكثر من 15% من جملة الصادرات المغربية وبلغت قيمتها حوالي 3.5 مليار دولار. وتمثلت الصادرات الفلاحية أساسا في الغلال (المغرب تحتل المرتبة 8 عالميا في تصدير القوارص، المرتبة الأولى عالميا في تصدير الخضر، الرابعة عالميا في تصدير الفاصولياء الخضراء والسادسة عالميا في تصدير الفلفل) حيث تمثل المغرب أحد أول عشر بلدان مصدرة للغلال الحمراء عالميا وخاصة التوت البري²⁰. ويتم استغلال أكثر من 50% من الأراضي الفلاحية في زراعة الحبوب وأكثر من 20% في غراسة الأشجار المثمرة (زيتون ولوز وقوارص وتفاخ ونخيل التمر وأشجار التين...) و 10% في غراسة أشجار الأركان و 5% في زراعة البقول و 5% في غراسة الخضر الطازجة (طماطم وفراولة وبطيخ الخ...) و 1% في الزراعات الصناعية (شمندر وقصب السكر). ويجب الإشارة إلى أن الفلاحة المغربية مرتبطة ارتباطا كبيرا بهطول الأمطار.

✓ تصنيفات الفلاحات الصغرى:

الرسم البياني 31: توزيع المستغلات حسب حجمها في المغرب



يصنف التعداد الزراعي العالمي الفلاحات الصغرى في المغرب حسب حجم المستغلات ويشمل التقسيم جميع المستغلات انطلاقا من تلك التي "دون أراضي" حتى الوحدات الضخمة التي تتجاوز مساحتها 100 هكتار. يضم القطاع حوالي 1.5 مليون مستغلة فلاحية 95% منها لا تتجاوز مساحتها 20 هكتار وتتراوح مساحة أغلب المستغلات بين 3 و 5 هكتار حيث يبلغ عددها 445 ألف أي 30% من العدد الجملي للمستغلات.

²⁰ التقرير الختامي حول الزراعة في المغرب، 2019، مشروع دعم بمبادرة برنامج الجوار الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية

وفي دراسة تشخيصية حديثة للقطاع، أشارت وزارة الفلاحة المغربية بأن القطاع الفلاحي في المغرب يتميز بثنائية القطاع التقليدي والقطاع الحديث. يعد القطاع الحديث 150000 من مجموع مليون مستغلة فلاحية فيما يعد القطاع التقليدي حوالي 1.35 مليون مستغلة ويتم تصنيف هذه المستغلات حسب حجمها:

- 600000 مستغلات فلاحية صغرى تغطي 5% من جملة المساحة الفلاحية السقوية و 8.5% من جملة المساحة الفلاحية المستغلة. أما بالنسبة للعائلات المعنية فتعتمد إيراداتهم غالبا على أعمال مؤقتة لا علاقة لها بالاستغلال الفلاحي (غالبا في المدن) ولا توفر الأنشطة الفلاحية سوى موارد تكميلية. ومع ذلك تلعب الفلاحة دورا أساسيا في الترابط الاجتماعي بالنسبة لهذه العائلات وتحد بشكل كبير من تفشي ظاهرة الهجرة الريفية.
- 750000 مستغلات فلاحية صغرى ومتوسطة تمثل حوالي نصف العدد الكلي للمستغلات وتغطي 70% من جملة المساحة الفلاحية (8750000 هكتار) و 65% من المساحة السقوية وتساهم بنسبة 30% من الناتج الداخلي الخام الفلاحي. تتمثل هذه المستغلات في وحدات فلاحية صغيرة أو متوسطة الحجم بعمالة عائلية وذات كفاءة تمكن مستغليها من تحقيق إيرادات كافية لتغطية حاجياتهم من الأنشطة الفلاحية.

✓ التحديات التي تواجه الفلاحات الصغرى:

- قامت وزارة الفلاحة بإجراء دراسة حول وضعية المستغلات الفلاحية الصغرى والمتوسطة في إطار المحور الثاني من خطة المغرب الأخضر (الاستراتيجية الفلاحية – أنظر لاحقا) وقد أشارت الدراسة الى ضعف فرص هذه المستغلات غير المهنية والمجمعة في الوصول الى الأسواق. بالإضافة الى ذلك، عدم حيافة هذه المستغلات على معرفات جبائية يحول بينها وبين الحصول على قروض فلاحية كما لا تتناسب معها صيغ القروض الصغرى وشروطها.
- وأشارت دراسة قام بها المجلس العام للتنمية الفلاحية الى مواطن الضعف التالية²¹:
- ضعف الحوكمة المحلية يحد من أنشطة الجمعيات ومن إمكانية بعث ديناميات اقتصادية جماعية تمكن من إزالة العوائق التي تواجه المستغلات الصغرى والمتوسطة
 - ضعف أنشطة الارشاد ساهمت في ضعف كفاءة صغار الفلاحين ومحدودية معارفهم وعجزهم المتواصل على الابتكار في مجال انتاج وتسويق المواد الفلاحية
 - ارتفاع مستوى الأمية
 - انخفاض مستوى الموارد المائية، ارتفاع تكاليف الضخ وتجزئة الأراضي وتدهور الموارد بصفة مستمرة تعتبر من أبرز التحديات
 - ضعف التجهيزات وخاصة الجرارات، ومحدودية استخدام الأسمدة والبذور المحسنة والمواد الكيميائية خاصة وأن أغلب المستغلين لا يملكون الموارد الكافية لتلافي هذا العجز كما لا يتمكنون من الحصول على قروض.
 - يصنف صغار المستغلين ضمن فئة الفقراء ولا يملكون أي تجهيزات أو مخازن أو رأس مال وهو ما يجبرهم على بيع منتوجهم فور الحصاد مع أن الأسعار تكون منخفضة في ذلك الوقت.

²¹ المجلس العام للتنمية الفلاحية "ما هو مستقبل المستغلات الفلاحية الصغرى والمتوسطة؟"

■ دعم التسويق واثمين المنتجات: المحور الثاني من خطة المغرب الأخضر

خطة المغرب الأخضر هي استراتيجية فلاحية تمت صياغتها واطلاقها في سنة 2008 في المغرب. وتتمثل أهداف هذه الخطة أساسا في تحقيق أهداف إنتاجية محددة بحلول سنة 2020. تعتمد خطة المغرب الأخضر على محورين من أجل تحقيق أهدافها، ويستهدف المحور الأول وحدات الإنتاج المكثف ذات الصلة القوية بالسوق بينما يستهدف المحور الثاني المستغلات الفلاحية الصغرى. يهدف المحور الثاني الى بلورة مقاربة موجهة نحو مكافحة الفقر وتنمية الموارد الفلاحية للمستغلين الأكثر ضعفا وخاصة بالمناطق المهمشة. لهذا الغرض تم تنفيذ 550 مشروعا تضامنيا بميزانية تراوحت بين 15 و20 مليار درهم موزعة على مدى 10 سنوات.

الى جانب ذلك، يهدف هذا المحور الثاني من خطة المغرب الأخضر الى النهوض بقيمة المنتجات المحلية باعتبارها عنصرا أساسيا في دعم موارد صغار الفلاحين. بالتالي تم جرد المنتجات المحلية مع انطلاق خطة المغرب الأخضر وصياغة قائمة ب200 سلسلة انتاج أساسية تضطلع بدور هام في تنمية المحور. انطلاقا من ذلك، تمت بلورة استراتيجية تتضمن خمس مجالات تدخل رئيسية وذات أولوية على أصعدة مختلفة:

- النهوض بمجامع المنتجات المحلية وتطويرها وتكوين تجمعات تشاركية تعدل بين جميع الأطراف
 - انشاء منصات لوجستية جهوية قريبة من المنتجين
 - تعزيز فرص الوصول الى أسواق التوزيع الحديثة على المستوى الوطني والدولي بالاتساق مع نموذج التجارة العادلة
 - دعم استخدام الملصقات على المنتجات والتثبث من قدرة المستهلكين على قراءتها
 - القيام بحملات لمعرفة رأي المستهلكين في المنتجات المحلية
- في هذا الإطار بادرت وزارة الفلاحة والصيد البحري بدعم هذه المنتجات من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات كتعزيز التسويق على جميع المستويات: الإنتاج والتعبئة والتسعر والملصقات وانشاء مسالك توزيع لتسهيل الوصول الى الأسواق المحلية والتصدير.

■ تجميع المستغلين من خلال انشاء ودعم التعاونيات:

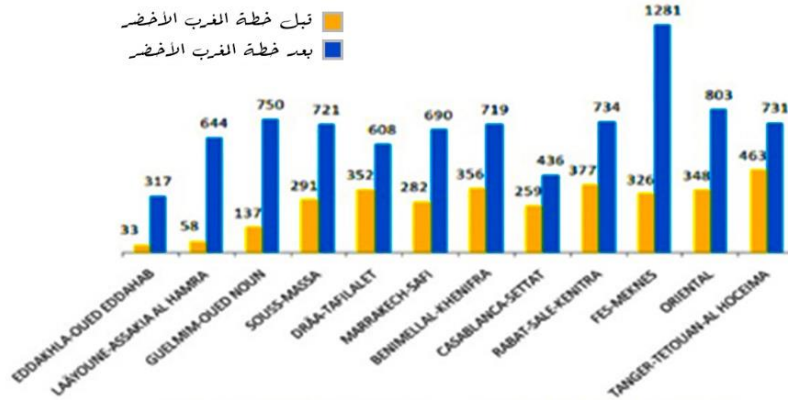
أيدت خطة المغرب الأخضر مبادئ التجمع وتظافر الجهود والموارد كمبادئ أساسية لدعم الفلاحة الصغرى (أنظر الملحقات). وتم تطبيق هذا التوجه على الأرض الواقع في مرحلة أولى من خلال هيكلية سلسلة الإنتاج بجميع حلقاتها ودعم صغار الفلاحين بتوجيه من مؤسسات الصناعات الغذائية الكبرى من خلال تنظيم أنشطة تكوين وتأطير ودعم تقني وتحسين فرص الحصول على تمويل ودخول الأسواق وعلى ادخال التقنيات الفلاحية الحديثة. تستفيد بذلك مؤسسات الصناعات الغذائية الكبرى أيضا بضمان توفر مخزونها وتحسين جودة المواد الأولية. كمثال لهذا نذكر مؤسسة دانون المغرب ومشروعها "حليب بلادي" الذي هدف الى دعم 10000 منتج حليب من خلال برنامج تكوين مقسم الى أربعة محاور كبرى (التغذية، إعادة الانتاج، الصحة وإدارة المستغلات). استمر البرنامج لمدة 5 سنوات واستهدف 76 تعاونية في ثلاثة مناطق مختلفة بميزانية قدرت بحوالي 74 مليون درهم. وعمل البرنامج كذلك على تجهيز وتأطير مربى الأبقار أصحاب القدرات لتمكينهم من الاستفادة بخدمات التلقيح الصناعي ومراقبة جودة الحليب. يتضمن البرنامج كذلك أنشطة دعم لفائدة المربين لتسهيل تزويدهم بالمياه والكهرباء وتحسين فرص حصولهم على قروض صغرى.

مشروع حليب بلادي: مثال تعاونية الانبعاث²²

تضم تعاونية الانبعاث 15 منخرطا يملكون حوالي 50 بقرة منتجة للحليب بمعدل 14 لتر في اليوم وبمعدل انتاج يومي يبلغ 800 لتر. وتمت مرافقة التعاونية في إطار برنامج حليب بلادي لتحسين ظروف انتاج وتخزين الحليب كما تمتعت بتمويلات لشراء التجهيزات المتمثلة في أوعية الحليب، وبراميل الالمنيوم والمصافي ومواد التنظيف. بالإضافة الى ذلك، منحت التعاونية أدوات تحليل أوتوماتكية لتسهيل مراقبة الخصائص الفيزيائية والكيميائية للحليب المنتج. يمكن البرنامج كذلك من شراء 50 عجلة منتجة للترفيغ من عدد القطيع الى 100 بقرة مدرة للحليب. وعلى مستوى التغذية، مكن البرنامج المنتجين المنخرطين في التعاونية من تمويل كاف لشراء 250 طن من الذرة لإطعام الأبقار. بالتالي، مكن البرنامج منتجي الحليب المنخرطين من التحسين في جودة الحليب وبالتالي الترفيع في عائداتهم اليومية حيث ارتفع سعر الحليب ذي الجودة العالية بنسبة +11% وارتفع معدل انتاج الحليب بنسبة +30%.

يعد نجاح برنامج "حليب بلادي" استثنائيا حيث نادرا ما تنجح المبادرات الشبيهة به في تحقيق نتائج مماثلة. ولكن خطة المغرب الأخضر في المقابل حققت نجاحا وساهمت فعليا في انشاء تعاونيات فلاحية خاصة بمختلف سلاسل الإنتاج. تهدف الخطة الى تنظيم 750000 فلاح ضمن التعاونيات والاتحادات الفلاحية والمجامع ذات المصالح الاقتصادية بحلول سنة 2020. ومنذ إطلاق خطة المغرب الأخضر تدعم الحكومة المغربية تنمية التعاونيات باعتبارها أداة هامة لتحقيق التنمية الفلاحية ودينامية جديدة لإحياء القطاع. يبلغ عدد التعاونيات بالمغرب حاليا حوالي 11000 تعاونية فلاحية في مختلف سلاسل الإنتاج وخاصة الحليب والخضر والغلال.

الرسم البياني³²: التعاونيات قبل وبعد اطلاق خطة المغرب الأخضر



المصدر: <http://www.odco.gov.ma>

وبرزت العديد من التعاونيات بفضل دعم الدولة خاصة تلك المتعلقة بسلسلة انتاج زيت الزيتون والتمور واللحوم الحمراء والأشجار المثمرة والعسل كما تطورت سلسلة انتاج الأركان كذلك بفضل دعم المانحين الدوليين وجهود التعاونيات النسوية.

شهد نسق انشاء التعاونيات الفلاحية ارتفاعا كبيرا بين سنتي 2008 و 2017 حيث بلغ عددها 8000 تعاونية.

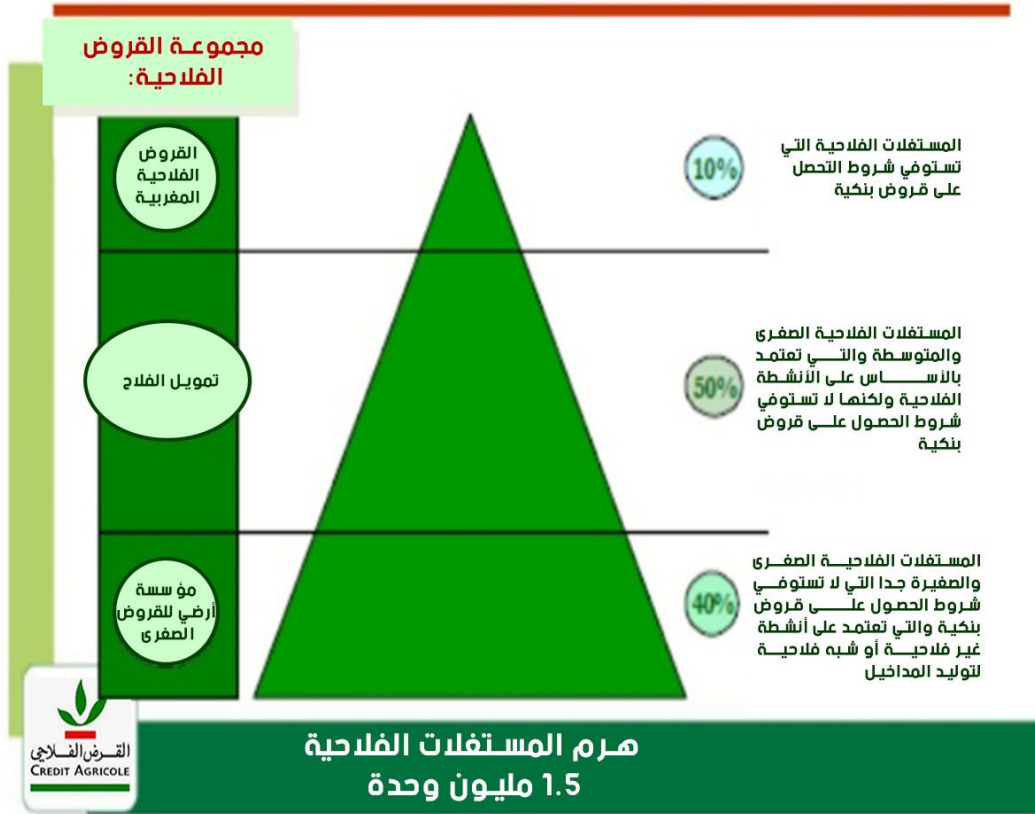
■ الحصول على التمويل: انشاء القروض الفلاحية المغربية – تمويل الفلاح

أنشأت المغرب منذ الستينات القروض الفلاحية المغربية لتغطية حاجيات الفلاحين ومساعدتهم وتم تعديل أدوات هذه الآلية في 1996 للتمكن من تمويل 1.5 مليون مستغل فلاح.

يساعد برنامج القروض الفلاحية المغربية المستغلات الكبرى بينما يتم تمويل المستغلات الصغرى (40%) التي تعتمد عائداتها بالأساس على أنشطة غير فلاحية أو شبه فلاحية عن طريق مؤسسة أرضي ARDI للقروض الصغرى والموجهة للوسط الريفي وتحت اشراف برنامج القروض الفلاحية المغربية.

حتى وقت قريب لم تتمتع المستغلات الفلاحية الصغرى والمتوسطة والصغرى ببرامج تمويل ملائمة ولهذا السبب، تم انشاء شركة تمويل التنمية الفلاحية المعروفة باسم تمويل الفلاح بالاتفاق مع السلطات العمومية.

الرسم البياني 33: توزيع الزبائن الفلاحين في المغرب



المصدر: بريمة Berrima 2011²³

تأهيل المستغلات الفلاحية لا يتم الا في إطار البرامج أو المشاريع الحكومية المحلية، الجهوية أو الوطنية (المستفيدين بالمحور الثاني وصغار المجمعين تحت المحور الأول) وذلك بهدف ترسيخ دعم الدولة للفلاحين بمنح المستفيدين مجموعة من الامتيازات أو منحهم قرض تمويل فلاح وتوفير التأطير الفني للمنتجين.

الى جانب ذلك، تم تخصيص ميزانية تبلغ 50 مليون درهم لبرنامج تمويل الفلاح من أجل تغطية الأخطار المحتملة وضمان استمرارية البرنامج.

²³ مقارنة رائدة للتحويل الفلاحي: تجربة مجموعة القروض الفلاحية المغربية

الجدول عدد 6: ملخص المقارنة المرجعية

الدولة	النمط الفلاحي	تصنيفات الفلاحات الصغرى	أهم التحديات	الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحات الصغرى
البرازيل	- مساحة فلاحية 300 مليون هكتار - مساهمة الفلاحة 5% من الناتج الداخلي الخام - الصادرات الفلاحية: 55 مليار دولار	- 5 مليون مستغلة فلاحية منها 77% فلاحات عائلية - الفلاحة العائلية: 80 مليون هكتار	- 37% من الفلاحين أميون - ضعف فرص الحصول على قروض - ضعف فرص التمتع بالخدمات التقنية - عدم استقطاب القطاع للشباب والهجرة الريفية	- البرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية - وزارة مخصصة للفلاحات الصغرى - برامج دعم لتسويق منتجات المستغلات الفلاحية الصغرى
فرنسا	- مساحة فلاحية: 30 ألف هكتار - مساهمة الفلاحة: 6% من الناتج الداخلي الخام - الصادرات الفلاحية 32 مليار دولار	- 440 ألف مستغلة فلاحية منها 30% ذات مساحة أقل من 5 هكتار - تغطي المستغلات الفلاحية 7% من جملة الأراضي الفلاحية	- تقدم سن المستغلين وضعف مستواهم التعليمي - 45% من صغار المستغلين متواجدين في مناطق مهمشة - ضعف مستوى الاستثمار - ضعف فرص الوصول الى مسالك التوزيع والتسويق	- عدم اتخاذ إجراءات خاصة بالفلاحات الصغرى - منح تعويضية للعجز الطبيعي لفائدة المستغلات بالمناطق المهمشة - مساعدات مباشرة للفلاحين في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي (أكثر من 1250 أورو)
مالي	- ضعف العائدات - ضعف تنظم الفلاحين ضمن تعاونيات باستثناء بعض الحالات - ارتفاع نسبة الأمية - ضعف فرص الوصول الى الأسواق	- 800 ألف مستغلة فلاحية عائلية - 90% من المستغلات لا تتجاوز مساحتها 10 هكتار (59 % من المساحة الجميلية)	- مساحة فلاحية تبلغ 5 مليون هكتار - مساهمة الفلاحة بنسبة 19% من الناتج الداخلي الخام - قيمة الصادرات الفلاحية 100 مليون دولار	- إضفاء الطابع المؤسسي على الفلاحة الصغرى بسن قانون التوجيه الفلاحي - دعم مالي عن طريق الصندوق الوطني للتطوير والتنمية الفلاحية
المغرب	- مساحة فلاحية: 9 مليون هكتار - مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام: 16% - قيمة الصادرات الفلاحية: 3.5 مليار دولار	- 1,5 مليون مستغلة فلاحية عائلية - 95% من المستغلات لا تتجاوز مساحتها 20 هكتار	- مستغلات غير مهنية وضعف فرص الوصول الى الأسواق والتقنيات الحديثة - محدودية التمكن من الحصول على قروض - فقر المستغلات الصغرى	- دعم النهوض بالتسويق وتهيئة المنتجات في إطار المحور الثاني لخطة المغرب الأخضر - تجميع الفلاحين من خلال دعم انشاء التعاونيات لاستقطاب الشباب والحد من الهجرة الريفية - الوصول الى التمويل من خلال انشاء برامج القروض الفلاحية المغربية

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وتقديم التوصيات

يقدم هذا الجزء من الدراسة أهم التوصيات لتحسين وضعية المستغلات الفلاحية الصغرى. تعتمد هذه التوصيات على دراسة تشخيصية لوضعية المستغلات الفلاحية الصغرى في تونس وعلى مقارنة مرجعية لبعض التجارب الدولية.

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات

يلخص الجدول التالي أهم النقاط التي تم استخلاصها من دراسة الوضع الراهن للمستغلات الفلاحية الصغرى في تونس:

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات			
نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التحديات
- أهمية مساهمة الفلاحة الصغرى في الاقتصاد التونسي - تقليد فلاحي مرسخ في السياسة الاقتصادية التونسية - وجود سلاسل مهيكلية بفضل المبادرات المتخذة لفائدة صغار الفلاحين الصاعدين - الفلاحة الصغرى: مكون رئيسي لضمان الأمن الغذائي في تونس (عدد المستغلات) - بعض المبادرات السياسية والاقتصادية لصالح الفلاحات الصغرى (مثلا الاعفاء من دفع القروض الصغيرة) - اتخاذ بعض الإجراءات وإقرار بعض الحوافز لفائدة المستغلات الفلاحية الصغرى	- عدم الاعتراف القانوني والمؤسسي بالفلاحات الصغرى - نظام تصرف عائلي يؤثر سلبا على أداء المستغلات - ضعف فرص الحصول على قروض بنكية - ارتفاع نسبة المديونية - عدم التخصص يؤثر على الإنتاجية - محدودية رأس المال العقاري (ملكية الأراضي) - ضعف مستوى استخدام الآلات وضعف الاستثمار - موقع جغرافي يحد من فرص الوصول إلى الأسواق - تقدم سن الفلاحين وضعف استقطاب القطاع لفئة الشباب - المستوى التعليمي المتدني للمستغلين الفلاحين - فوارق عميقة بين الجنسين خاصة في علاقة بملكية الأراضي - استعمال المبيدات بشكل غير مؤطر وتأثيرات ذلك على الصحة	- الاعتراف بالفلاحات الصغرى وادفاء الصبغة المؤسسية عليها - تكيف السياسات الفلاحية لتتلاءم مع خصوصيات الفلاحات الصغرى - تشجيع تجمع صغار الفلاحين بهدف تعزيز أدائهم - خلق أسواق ومسالك تستجيب لخصوصيات الفلاحات الصغرى - توعية الفاعلين (صناعيين ومستهلكين) بأهمية دعم صغار الفلاحين	- تدهور الوضعية العامة لصغار الفلاحين - تحديات اقتصادية هامة في حالة تدهور أداء الفلاحات الصغرى - مخاطر محدقة بالأمن الغذائي للبلاد - تدهور الأراضي والتصحر في حال تواصلت وتطورت الممارسات الفلاحية غير المستدامة

أسس العمل

تنمية المستغلات الفلاحية الصغيرة يجب أن تكون أولوية وطنية:

يحتل القطاع الفلاحي مكانة بارزة في الاقتصاد التونسي حيث يساهم بنسبة هامة في الناتج الداخلي الخام، الصادرات والتشغيل. هذا ويعتمد الأمن الغذائي للبلاد على أداء هذا القطاع عامة وأداء المستغلات الفلاحية الصغرى التي تؤمن جزءا كبيرا من الإنتاج الفلاحي الوطني على وجه الخصوص.

لذلك، وباعتبار مساهمتها الهامة في الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، يجب أن تكون المستغلات الفلاحية الصغرى وتنميتها أولوية وطنية ويجب أن ينعكس هذا الاهتمام في الرؤى والسياسات والاستراتيجيات والأهداف والإجراءات المتخذة من طرف صناع القرار.

المستغلات الفلاحية الصغرى: مسؤولية الدولة:

تواترت الأحداث والأزمات العالمية خلال السنوات الأخيرة الماضية واشتدت حدتها. فرضت العولمة نموذجا "نمطيا وشبه موحد" يفترض بأنه قابل للتطبيق على جميع البلدان والاقتصادات بغض النظر عن خصوصياتها واختلافاتها الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية. تخلي الدولة عن أغلب مسؤولياتها لصالح القطاع الخاص يعد أحد المبادئ الأساسية لهذا النموذج. وقد سلطت الأزمات الاقتصادية الحاصلة سنة 2008 والأزمة الحالية المرتبطة بتفشي جائحة كورونا الضوء على هشاشة هذا النموذج الشامل للتنمية والذي يستند الى تحرير مفرط للاقتصاد وهكذا عادت الدولة للاضطلاع بدور أساسي كفاعل اقتصادي. من الضروري اذن أن تتحمل الدولة مسؤولية النهوض بالمستغلات الفلاحية الصغرى باعتبارها تلعب دورا أساسيا في ضمان الأمن الغذائي وفي سلسلة التغذية في تونس خاصة في ظل الرهانات الاقتصادية الحالية.

إعادة تصور المستغلات الفلاحية الصغرى في إطار النموذج الاقتصادي التنموي للبلاد

لا يمكن تنمية المستغلات الفلاحية الصغرى الا في إطار استراتيجية اقتصادية شاملة للبلاد. يرتبط تصور لمستغلات الفلاحية الصغرى بشكل كبير بالتنمية الجهوية والمحلية في تونس ويمكن انقاذ المناطق الريفية من الفقر بفتح افاق وفرص تشغيل خاصة لفائدة الشباب وهو ما سيمكن بدوره من الحد من ظاهرة الهجرة الريفية والهجرة وتحسين ظروف عيش السكان الريفيين. يجب اذن تعديل النموذج الاقتصادي والتنموي في تونس بما يمكن من الحد من التفاوت الجهوي وهو ما سيعزز أداء واستدامة المستغلات الفلاحية الصغرى. العمل على تطوير الجهات المهمشة وتجهيزها ببنية تحتية ملائمة وضمان مستوى عيش جيد لسكانها سيمثل دعما كبيرا لتطور المستغلات الفلاحية ونمو عددها.

ضرورة انخراط جميع الأطراف الفاعل في عملية دعم الفلاحات الصغرى:

من الضروري مشاركة جميع الأطراف الفاعلة للنهوض بالمستغلات الفلاحية الصغرى. يتطلب ذلك تظافر جهود جميع الفاعلين الذين يضطلعون بدور أساسي في الهياكل العمومية وهياكل الدعم على جميع المستويات (التكوين، الارشاد الخ...)، والفاعلين في المنظمات المهنية والصناعيين والمحولين والوسطاء والمؤسسات المالية ومؤسسات القروض الصغرى وحتى المستغلون الفلاحيون بذاتهم.

ضرورة اتخاذ إجراءات ووضع أدوات محددة ورائدة للنهوض بالفلاحة الصغرى:

تواجه المستغلات الفلاحية الصغرى تحديات خاصة: الفقر، العزلة الجغرافية، ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم، ضعف فرص الوصول إلى الأسواق ومسال� البيع المباشر للمستهلكين النهائيين وهو ما يحد من عائدها وهوامش ربحها بسبب الاعتماد على الوسطاء وضعف القدرة على التفاوض مع الحرفاء الخ... لتجاوز هذه التحديات الفريدة من نوعها، يجب اتخاذ حزمة من الإجراءات الخاصة والرائدة لتمكين المستغلين الفلاحين وخاصة النساء وتعزيز قدراتهم (قدراتهن).

التوصيات والإجراءات التي يجب اتخاذها

انطلاقاً من الدراسة التشخيصية والمبادئ المعلنة. تمت صياغة التوصيات التالية للنهوض بالمستغلات الفلاحية الصغرى:

الاعتراف بالمستغلات الفلاحية الصغرى واضفاء الصبغة المؤسسية عليها:

✓ خلق تصور للمستغلات الفلاحية الصغرى:

لا يوجد حالياً أي تصور واضح للقطاع الفلاحي في تونس وخاصة فيما يتعلق بالمستغلات الفلاحية الصغرى رغم دورها الاقتصادي والاجتماعي الهام في تنمية البلاد ورغم مساهمتها القيمة في ضمان الأمن الغذائي. في غياب هذا التصور، لا يمكن القول بأن تنمية هذه المستغلات من الأولويات وطنية كما لا يمكن صياغة سياسات أو استراتيجيات أو برامج أو أي أدوات أخرى لدعم هذه المستغلات. برهنت التجارب الدولية في هذا المجال بأن الدول التي نجحت في بلورة استراتيجيات فلاحية ناجحة كان لها تصور واضح في ما يتعلق بالمستغلات الفلاحية الصغرى. المغرب على سبيل المثال، عملت على تجميع صغار المستغلين من أجل تحقيق التنمية الفلاحية في البلاد.

بالتالي، يتعين على تونس بلورة تصور واضح للمستغلات الفلاحية الصغرى والاستناد إلى هذا التصور لصياغة استراتيجية وتبني الخيارات والبرامج والأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيق هذا التصور. ويجب اعتماد مقاربة تشاركية في صياغة هذه الأدوات، على المستوى الوطني ومن ثم على المستوى الجهوي وإشراك جميع الفاعلين وخاصة صغار المستغلين. وبالتأكيد وكما أشرنا سابقاً، يجب أن تتم هذه العملية بالتوازي مع عملية تنمية اقتصادية جهوية وريفية لتوزيع الموارد بشكل عادل وداعم للمستغلات الفلاحية الصغرى.

✓ تحسين الاعتراف القانوني بالمستغلات الفلاحية الصغرى:

حتى وقت قريب، اعتمد تصنيف صغار الفلاحين على مساحة الأراضي المستغلة وقدرتهم الاستثمارية. ومنذ سن قانون الاستثمار الجديد لم يتم استخدام مصطلح المستغلات الفلاحية الصغرى في أي نص قانوني تونسي. يتمتع صغار الفلاحين على الصعيد الدولي بوضع قانوني خاص (مع اختلاف التسميات: صغار الفلاحين في فرنسا، الفلاحة العائلية في البرازيل، المستغلات الفلاحية التقليدية في مالي) يميزهم عن المنشآت الفلاحية الكبرى أو الفلاحة المأجورة أو الحديثة. ومن أجل استهداف صغار الفلاحين ببرامج وإجراءات خاصة يتوجب أولاً الاعتراف بالصفة القانونية لصغار الفلاحين والتنصيص عليها صراحة في التشريعات والنصوص القانونية.

بالتالي، يجب تحديد تعريف نمطي للمستغلات الفلاحية الصغرى في تونس والتنصيب عليه بصراحة في النصوص القانونية مع أخذ الاختلافات بعين الاعتبار (تحديد الحد الأدنى والأقصى لمساحة الأراضي الفلاحية والاعتراف بدور المستغلات الاقتصادي والاجتماعي). ويمكن الانطلاق من التصنيف الوارد في قانون الاستثمار لسنة 1993 (حسب المساحة والنشاط) لتحديد تعريف قانوني للمستغلات الصغرى. هذه المبادرة من شأنها أن توضح وضعية المستغلات الفلاحية الصغرى وهو ما سيمكن بدوره من استهداف ناجح لصغار المستغلين في البحوث والدراسات مما سيوفر بيانات واحصائيات دقيقة حول هذا النوع من المستغلات.

✓ إضفاء الصبغة المؤسسية على الفلاحات الصغرى:

تحسين مستوى تمثيلية المستغلات الفلاحية الصغرى عنصر أساسي في صياغة برامج لفائدتها حيث يعتبر مستوى تمثيل هذه المستغلات في المؤسسات العمومية ضعيفا في الوقت الراهن. تمت هيكلة وزارة الفلاحة والهيكل العمومية المكلفة بالتنمية الفلاحية بشكل يمكنها من توفير الدعم لجميع المنشآت الفلاحية بشكل متساوي. ولكن، تختلف حاجيات المنشآت الفلاحية الكبرى عن حاجيات المستغلات الفلاحية الصغرى في علاقة بالمرافقة والإجراءات (الإدارية، التكوين، الدعم التقني الخ...) خاصة وأن هذه المستغلات تديرها عادة العائلات ذات المستوى التعليمي المحدود.

لتجاوز هذه الإشكالية، أسست بعض الدول، كالبرازيل على سبيل المثال، وزارات مكرسة للمستغلات الفلاحية العائلية. يمكن اعتماد هذا الاجراء في تونس وخلق مؤسسة خاصة بالمستغلات الفلاحية الصغرى، مثلا عن طريق انشاء إدارة عامة صلب وزارة الفلاحة.

هذا التوجه من شأنه أن يؤكد التزام الدولة بتنمية الفلاحات الصغرى كما سيساهم ترسيخ المبادرة على المستوى الجهوي عن طريق فتح مكاتب جهوية لهذا الهيكل المؤسسي من توفير دعم أكبر لصغار المستغلين الفلاحين.

تكييف السياسات الفلاحية مع خصوصيات المستغلات الفلاحية الصغرى

تعزيز فرص حصول الفلاحات الصغرى على القروض والتحفيزات

فرص حصول صغار المستغلين على قروض وعلى الموارد المالية بشكل عام محدودة جدا. أغلب الأدوات المتاحة للتمويل ولدعم الاستثمار في المجال الفلاحي لا تتلاءم مع خصوصيات الفلاحات الصغرى ويستفيد بها فقط أصحاب المستغلات الفلاحية الكبرى. عموما، لا يتمكن صغار المستغلين من استيفاء الشروط المطلوبة، فهم على سبيل المثال، لا يملكون ما يكفي من الموارد والمداخيل لتغطية نسبة التمويل الذاتي المطلوبة كما لا يملكون القدرة الاستثمارية الكافية للتمتع بالامتيازات المتاحة وبالتالي، يلجأ صغار المستغلين للقروض الصغرى التي تفرض نسب فوائد مرتفعة. تكييف أدوات التمويل والامتيازات اذن ضروري لتمكين صغار المستغلين من التمتع بها. في هذا الإطار، يمكن أن تتمثل الإجراءات المتخذة في التالي:

- التخفيض من قيمة التمويل الذاتي المطلوبة لمنح القروض الاستثمارية
- التخفيف من الضمانات المطلوبة مقابل القروض الممنوحة

- اعتماد شروط انتمائية ملائمة لصغار المستغلين الفلاحيين (من حيث نسبة الفوائد والتمتع بأجال اعفاء من دفعها)
- تقديم مساعدات مباشرة لصغار المستغلين لتغطية حاجياتهم في بداية الموسم الفلاحي وتمويل شراء المستلزمات (البذور ومدخلات الإنتاج الخ...)
- الترفيع في قيمة المنح المسداة الى صغار المستغلين للاستثمار في التجهيزات

إعادة هيكلة الإجراءات بما يستجيب مع حاجيات صغار الفلاحين

مراجعة وتعديل السياسات الفلاحية من اجل دعم صغار الفلاحين يتطلب تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية لصغار المستغلين الفلاحيين كما يتطلب إعادة هيكلة المؤسسات والإجراءات لجعلها أكثر قدرة على الاستجابة لحاجيات الفلاحين. يمكن تطبيق هذه المقاربة على الخدمات والإجراءات المتعلقة بدعم الاستثمار، مؤسسات القروض، الارشاد، والمؤسسات العقارية. تجدر الإشارة الى أن الإجراءات المعقدة والتي تأخذ وقتاً طويلاً تسببت في ضعف مستوى الاستثمار ومنح القروض كما تسببت في التأخير في دفع المساعدات. هذا الجانب حيوي وشديد الأهمية خاصة في سياق الأزمة الحالية المرتبطة بجائحة كوفيد 19 والتي تسببت في انخفاض عائدات صغار الفلاحين بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي للبلاد. هذا ويجب التفكير في وضع تدابير لمنح تعويضات لصغار الفلاحين وفي هذا الإطار، من الضروري تبسيط وتوضيح هذه الإجراءات والتقليص في الأجل لتمكين صغار الفلاحين من الحصول على موارد إضافية في رأس المال المتبادل من أجل تعويض الخسائر السابقة.

بالتوازي مع تبسيط الإجراءات، يجب كذلك القيام بحملات لنشر المعلومة والتوعية بشكل دوري بشكل يمكن من تفسير هذه التدابير وصيغها وشروطها لصغار المستغلين.

من جهة أخرى، يجب وضع تدابير تتعلق بإنشاء ونقل المنشآت الفلاحية. من الضروري وضع إجراءات لتعزيز نقل ملكية المنشآت الفلاحية بين الأجيال لتشجيع الشباب على مواصلة النشاط الفلاحي للمستغلين المسنين (مساعدات لتطوير المنشآت الفلاحية ومنح قروض بدون فوائد).

تحسين مستوى التكوين والتأطير التقني لصغار المستغلين الفلاحيين:

منظومة التكوين والارشاد عنصر أساسي في تحسين أداء وإنتاجية المستغلات الفلاحية الصغرى اذ تمكن من تصميم وتعميم الوسائل والممارسات الملائمة لصغار المستغلين. في هذا الإطار، من الضروري تعزيز التأطير التقني والنهوض بهيكل الدعم والارشاد والتكوين وتطويرها بما يتناسب مع حاجيات المستغلات الفلاحية الصغرى. يتم ذلك من خلال وضع برامج تكوينية وتقنية وارشادية مع أخذ المستوى التعليمي للمستغلين بعين الاعتبار واستخدام مصطلحات بسيطة وسهلة الفهم.

يجب كذلك تسهيل وصول صغار المستغلين الفلاحيين الى المعارف والتقنيات من خلال تبادل الخبرات والمعارف التقليدية والابتكارات بما في ذلك الممارسات المستدامة كما يجب دعم قدرات البشرية والمادية للهيكل المكلف بالارشاد.

العمل التعاوني كمبدأ أساسي لدعم صغار الفلاحين:

✓ تغيير التصور القائم للتعاونيات كنموذج سياسي

مفهوم التعاونية في تونس لا يزال مرتبطا بذكرى نموذج سياسي فاشل وبتجربة التجميع القسري للأراضي. هنالك رفض "للتعاونيات" حتى يومنا هذا لما تحمله من دلالات سياسية ولارتباطها بفترة النظام الاشتراكي خلال الستينات وكل ما جرى فيها من أحداث. السياق يختلف تماما عما كان عليه بالماضي: تاريخيا، ارتبطت التعاونيات بتجميع وتعميم الأراضي التي كانت ملكا للمستعمرين الأجانب أما حاليا، يهدف التجمع ضمن تعاونيات الى دعم صغار المستغلين الفلاحيين وهيكلتهم. من الضروري اذن توضيح الاختلافات بين السياقين والأهداف.

بعبارة أخرى، لا يهدف تكوين التعاونيات الى تعويض الدولة أو القطاع الخاص بل الى تأسيس نموذج مكمل لهما. وفي سياق ما بعد الثورة في تونس، ترسخ التعاونيات الفلاحية في إطار دعم نموذج الاقتصاد الاجتماعي التضامني. وقد تمت بلورة استراتيجية تنمية في إطار النموذج الاقتصادي الاجتماعي التضامني كما تمت صياغة مشروع قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني والذي يجب التسريع في المصادقة عليه من أجل دعم التوجه نحو انشاء التعاونيات الفلاحية.

للتذكير، يحدد مشروع القانون أهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني كالتالي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة
- خلق مواطن شغل وتعزيز العمل اللائق
- خلق ديناميكية محلية لتحقيق التوازن بين الجهات
- هيكلة الأنشطة غير المنظمة
- دعم المبادرات الجماعية
- خلق الثروات وتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين من أجل تحسين جودة العيش

✓ دعم تطور منظمات صغار المنتجين الفلاحيين

قامت الدولة بإقرار عديد الحوافز المالية والجبائية من أجل دعم التعاونيات والاستثمار في النشاط الفلاحي. ولئن توجب تثمين هذه المبادرة فانه يجب اتخاذ قرارات موازية لها. كما أشرنا سابقا، أهم التحديات التي تواجه التعاونيات تتعلق بالاستمرارية الاقتصادية لنشاطها وباعتبار خصائص صغار المستغلين الفلاحيين (خاصة المستوى التعليمي المتدني) تحتاج هذه التعاونيات الى التأطير بشكل كبير. بالتالي، من الضروري اتخاذ عدد من إجراءات دعم القدرات وموافقة مسيري التعاونيات في إدارة المؤسسات التعاونية. ويجب أن يتضمن التكوين محورا خاصا باستهداف الأسواق والاستراتيجيات التسويقية والتجارية كما يجب التفكير في اتخاذ بعض التدابير التحفيزية في علاقة بمجال التجارة من خلال منح امتيازات لفائدة بعض مسالك البيع (كأسواق الجملة).

✓ تنشجيع المشاركة في الموارد

تمكن التعاونيات الفلاحية صغار المنتجين من الوصول الى الموارد الطبيعية بشكل أسهل كالأراضي والمياه كما تسهل وصولهم الى المعلومات والمعارف والأسواق والمواد الغذائية والمواد الفلاحية كالبيذور وأدوات الإنتاج. وفي هذا السياق من الضروري تعزيز تشارك الموارد في إطار التعاونيات. تشارك العائدات المالية يمكن من شراء تجهيزات (كجرار مثلا) لا يقدر على شرائها مستغل واحد بمفرده. من خلال تشارك الأراضي وأدوات الإنتاج والموارد المالية يمكن التعاونيات من الترفيع في الإنتاجية وتعزيز فرص الوصول الى الأسواق والترفيه في المردودية الى مستوى لا يقدر على بلوغه مستغل واحد بموارده المحدودة. تساعد التعاونية كذلك أعضاءها على اكتساب مهارات تقنية من خلال برامج التكوين كما يمكن لبعض الأعضاء تعليم صغار المستغلين القراءة والكتابة في إطار تبادل المعارف. تعزز التشاركية كذلك القدرة على التفاوض مع هيكل التمويل والمزودين عبر تجميع طلبيات شراء المدخلات والخدمات. يمكن لتأمين التجارب الناجحة للتعاونيات الفلاحية في تونس وممارساتها الناجحة في تشارك الموارد أن تساهم في تطورها.

خلق أسواق ملائمة وخاصة بالفلاحة الصغرى

✓ منح الأولوية للمستغلات الفلاحية الصغرى في الأسواق العمومية:

تواجه المستغلات الفلاحية الصغرى عديد العوائق في الوصول الى الأسواق التقليدية ومسالك البيع الكلاسيكية (العزلة الجغرافية، بعد الأسواق، عدم معرفة المسالك، محدودية الإمكانيات اللوجستية...). بالتالي من الضروري خلق أسواق خاصة وتسهيل وصول صغار المستغلين الى هذه الأسواق. على الصعيد الدولي، قامت البرازيل مثلا باتخاذ إجراءات لضمان وصول صغار المستغلين الفلاحين الى الأسواق كدعمها من خلال تزويد الأسواق العمومية (المقاصف المدرسية، المطاعم العمومية الخ...) نسبيا بمنتجات المستغلات الصغرى واعتماد كراس شروط يتلاءم مع المنتجات المحلية لصغار المنتجين. يمكن مثل هذا الاجراء من تحسين عائدات وهوامش ربح صغار الفلاحين.

✓ دعم الفلاحة التعاقدية:

تعزز الفلاحة التعاقدية العلاقات بين صغار المستغلين والحرفاء حيث يمكن للفلاح معرفة موعد تسليم البضاعة مسبقا كما تحد من المخاطر المتعلقة بتذبذب الأسعار. هذا وتسهل الفلاحة التعاقدية للمستغلين الوصول الى مدخلات الإنتاج والقروض بفضل استقرار مواردهم وضمان بيع منتوجهم.

بالإضافة الى ذلك، توفر الفلاحة التعاقدية حماية أكبر لصغار المستغلين من المخاطر والخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية اذ يمكن تقاسم كلفة هذه الخسائر مع الزبائن حسب ما يتم ادراجه في العقد المبرم بين الطرفين. توجد عديد الأمثلة على نجاح الفلاحة التعاقدية والتميازات التي تقدمها لصغار المستغلين الفلاحين (أنظر النص المؤطر أسفله)

مؤسسة "بيف باف اليمانتوس" Pif-Paf Alimentos بالبرازيل

تم انشاء مؤسسة بيف باف اليمانتوس بالبرازيل في سنة 1970 وهي واحدة من أكبر عشر مؤسسات تحويل مواد غذائية وتعمل أساسا في مجال الدجاج والخنازير. تملك المؤسسة خمس وحدات صناعية تقع أغلبها في ولاية ميناس جيراس Minas Gerais وتشغل أكثر من 8000 عامل. يتنوع انتاج المؤسسة حيث تنتج حوالي 300 منتج موجه للبيع في الأسواق الوطنية وللتصدير بما في ذلك الدجاج المجمد (كامل ومقسم)، النقانق، رقائق الدجاج وعديد الأطباق الجاهزة للأكل. تقوم المؤسسة بتحويل الدجاج في مصنعين أحدهما في بلدية فيسكوندو دي ريو برانكو VRB بجنوب الولاية ويستمد مواده الأولية من 324 مستغلا فلاحا صغير ومتوسط والآخر ببلدية باتروسينيو Patrocínio بالوسط الغربي ويتعامل مع 46 مستغل فلاح كبير. تتعامل المؤسسة مع الفلاحين في كلا الحالتين عن طريق ابرام عقود منظمة. وللترفيع من قدرتها التنافسية طورت المؤسسة عقودا تربط الدفع بالقدرة الإنتاجية. يتمتع المربون بامتيازات على غرار مدخلات الإنتاج مسبقا الدفع والمراقبة التقنية كما ينتفعون بحوافز مالية للترفيع من قدراتهم التقنية وهو ما يساهم في تحسين أدائهم والتخفيض من كلفة الإنتاج.

المصدر: <http://www.fao.org/in-action/contract-farming/training/module-1/case-study-poultry-in-brazil/fr/>

ورغم امتيازاتها العديدة يمكن ان تتسبب الفلاحة التعاقدية في بعض النزاعات كما يمكن ان تضعف صغار المستغلين بسبب عدم القدرة على البيع لحرفاء آخرين عند ارتفاع الأسعار بالإضافة الى مخاطر متعلقة بالمديونية بعد أخذ قروض من الشاري وانخفاض القدرة التفاوضية للفلاح مقارنة بالشاري. وفي هذه الحالة يجب على الدولة التدخل لحماية صغار المستغلين من خلال اتخاذ تدابير تعديلية لإضفاء التوازن بين صغار المستغلين وكبار المستثمرين.

✓ بناء مسالك قصيرة:

يجد صغار المستغلين أنفسهم غالبا في موقف صعب عند التفاوض مع المشتري المتمثلين أساسا في وسطاء ولذلك يجب أن تمنح الأولية لبناء مسالك قصيرة وسلاسل تزويد تقلص من دور الوسطاء وتدخلهم بين المنتجين والمستهلكين من أجل ارتفاع عوائد الفلاحين وتزويد الأسواق بمنتجات محلية ذات جودة عالية. بالتالي يجب تشجيع ودعم تأسيس الأسواق المحلية والوطنية التي يلتقي بها المنتج بالمستهلك مباشرة (مسالك قصيرة). وقد بدأت هذه المقاربة في التطور نوعا ما في تونس وخاصة من خلال الأنشطة التي تنظمها المنظمات المهنية والتي تربط بين المستهلكين والمنتجين (خاصة النساء المنتجات للمواد الفلاحية الا أن هذا التطور يبقى محدودا ويقتصر على بعض الأنشطة الدورية.

✓ تحفيز صغار الفلاحين للتوجه نحو المنتجات ذات القيمة المضاف العالية

تشجيع توجه صغار المستغلين الفلاحين نحو المنتجات والممارسات الهادفة الى الترفيع من القيمة المضافة. من بين هذه التوجهات نذكر التوجه نحو الفلاحة البيولوجية.

يمكن بالتالي لصغار الفلاحين الاستفادة من الامتيازات التي توفرها الفلاحة البيولوجية ويعود ذلك الى عديد الأسباب. أولا، يوفر صغار الفلاحين بالأساس منتجات فلاحية بطريقة بيولوجية الى حد ما حيث نادرا ما يستخدمون المدخلات الكيميائية. بالتالي، من السهل الانتقال الى الإنتاج البيولوجي والذي يعتمد على عدم استخدام هذه التحسينات البسيطة. كذلك تعتمد الفلاحة البيولوجية على عدد كبير من اليد العاملة ولا تطلب استثمارات كبيرة وهو ما يتوفر بالأساس لدى صغار الفلاحين. يحد التوجه نحو الفلاحة البيولوجية من هشاشة صغار الفلاحين الاقتصادية حيث يعتمد بشكل أقل على المدخلات الكيميائية التي ترتفع أسعارها بنسق مستمر.

الاعتراف بتين دجبة

هو منتج محلي لمعتمدة دجبة (بولاية باجة) وقد تم الاعتراف به كمنتج مسجل في أصل تسمية المنشأ AOC في مرسوم صادر عن وزارة الفلاحة في ماي 2012. كراس الشروط المعتمد في التسجيل يحدد حجم الثمرات وقطرها كما تضمن ملصقة التحكم في أصل تسمية المنشأ بأن وزن كل الثمرات يتجاوز 35 غ وبأن عنقها سليم وقشرتها خالية من التشوهات.

تسوّق الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية "غلال دجبة" والتي كونها بعض صغار المستغلين ثمار التين المسجلة في أصل تسمية المنشأ في نقاط بيع تابعة لديوان أراضي الدولة في منطقة حي الخضراء بالعاصمة قرب وزارة الفلاحة.

المصدر: <https://unictunis.org.tn/2016/08/19/figures-djebba-aoc-onudi/>

أنظمة ملصقات التسمية (الشهادات، الماركات، التحكم في أصل تسمية المنشأ، ملصقات المنشأ، منتجات محلية الخ...) الموضوع على منتجات المستغلات الصغرى تساهم بالتالي في الترفيع من القيمة المضافة للمنتج. يمكن تثمين المنتجات المحلية بوضع الملصقات المصنعة عن طريق أنظمة منح الشهادات ووضع الملصقات.

يمكن للسلطات العمومية وضع خطة وطنية في هذا الصدد بالاستناد على التجارب الجهوية والمحلية (أنظر النص المؤطر السابق).

الاعتراف بدور النساء في الفلاحة الصغرى:

✓ تمكين النساء من خلال منحهن إمكانية إدارة المستغلات الفلاحية:

تبقى نسبة النساء مديرات المستغلات الفلاحية محدودة من حيث العدد كما من حيث مساحة الأراضي المستغلة. ترتبط هذه الوضعية بفرص النساء المحدودة في ملكية الأراضي وخاصة في المناطق الريفية.

تعزيز وصول النساء الى الأراضي وتمكينهن من السيطرة على ملكياتهن من شأنه أن يساعدن على اثبات مكانتهن في الأسرة والمجتمع. كذلك، سيمكن تعزيز فرص الوصول الى الأراضي وضمان استلامهن لشهادات الملكية من زيادة إنتاجية الضيعات ومن تحسين مستوى عيش العائلات.

يجب بالتالي تحسين فرص وصول النساء الى الأراضي والموارد الطبيعية. بشكل عام، وبالإضافة الى ضرورة تعزيز التحصيل على ملكية الأراضي، يتعلق الأمر بتمكين النساء ومنحهن إمكانية إدارة المستغلات بمفردهن.

يجب بالتالي دعم قدرات النساء في إدارة المستغلات الصغرى والاستثمارات والمجامع وتعبئة الموارد المالية. ولئن تستهدف مثل هذه الإجراءات مديرات المستغلات بشكل خاص، فمن الضروري كذلك اتخاذ إجراءات تستهدف العاملات في القطاع الفلاحي والنساء الريفيات عموما كتنظيم حملات للتكوين والتعليم والتوعية.

✓ تشجيع انشاء تعاونيات نسوية

تساهم التعاونيات الريفية والجمعيات الفلاحية في حال نجاحها في تمكين صغار المنتجين الفلاحيين وخاصة المنتجات الفلاحيات. تمكن التعاونيات من خلق شبكات للتضامن والتعاون المتبادل وهو ما يمكن المستغلين من تعزيز رأس مالهم

الاجتماعي وتعزيز ثقتهم بأنفسهم واستقلاليتهم من خلال التفاوض جماعيا للحصول على أفضل الصبغ التعاقدية والبيع بأحسن الأسعار والوصول الى عديد الموارد والخدمات (UN-Women/FAO/IFAD/WFP, 2011)²⁴

تعاونيات منتجات البصل في ساغو (مالي)

تقوم العاملات الفلاحيات بجمع محاصيل البصل من البساتين الصغيرة نسبيا (0.20 هكتار) في منطقة ساغو بمالي. ويستخدم البصل في اعداد كل الأطباق المالية وهو ما يجعل الطلب عليه مستمرا ومتزايدا ويمنح العاملات فرص تسويق ممتازة. تضطلع النساء عادة بدور هام في الإنتاج كما في البيع بالتفصيل بينما يهتم الرجال بالبيع بالجملة. واجهت تعاونية منتجات البصل في بنكادي صعوبات في تسويق منتوجهن في الأسواق المحلية وكان عليهن أن يقبلن بالبيع بأسعار منخفضة قبل أن يتلف المحصول. عمدت التعاونية آنذاك الى الاتحاد مع 21 تعاونية أخرى لمنتجات البصل (تضم رجلا أو رجلين) للوصول الى سوق الجملة وبيع فوائض الإنتاج. وما أن توحدت العاملات، قمن بتنظيم أنشطة تعبئة ليتمكن من الانخراط في جمعية فاسو جيبي وهي جمعية مالية للتعاونيات الفلاحية بمنطقة سوغو تعنى بالتصرف في المنتجات الفلاحية الموجهة للتجارة بالجملة كالحبوب والأرز والبصل. ارتفعت عائدات المنتجات المنخرطت في الجمعية بشكل ملحوظ بعد أن تمكن من البيع بأحسن الأسعار.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (2011)²⁵

يجب دعم وتشجيع تجميع النساء في إطار تعاونيات من خلال إقرار حوافز ومنح امتيازات هامة بالإضافة الى التمييز الإيجابي لصالحهن. يمكن ذلك من تقليص الهوة الموجودة بينهن وبين الرجال.

شهد عدد مجامع التنمية الفلاحية النسوية ارتفاعا هاما في تونس خلال السنوات الأخيرة الماضية بعد أن تبلور وعي النساء بضرورة التجمع من أجل الوصول الى الأسواق التي لا تتمكن من النفاذ اليها بشكل فردي. يبرز تجمع النساء نشاطين كما يعزز قدراتهن على التفاوض مع مختلف الهياكل وخاصة فيما يتعلق بالحوافز.

مع هذا، تواجه النساء عديد العراقيل في تكوين المجامع وخاصة على مستوى الإجراءات كما تواجهن عديد الصعوبات في الإدارة وهو ما يتطلب دعما هاما لإنجاح هذه الهياكل.

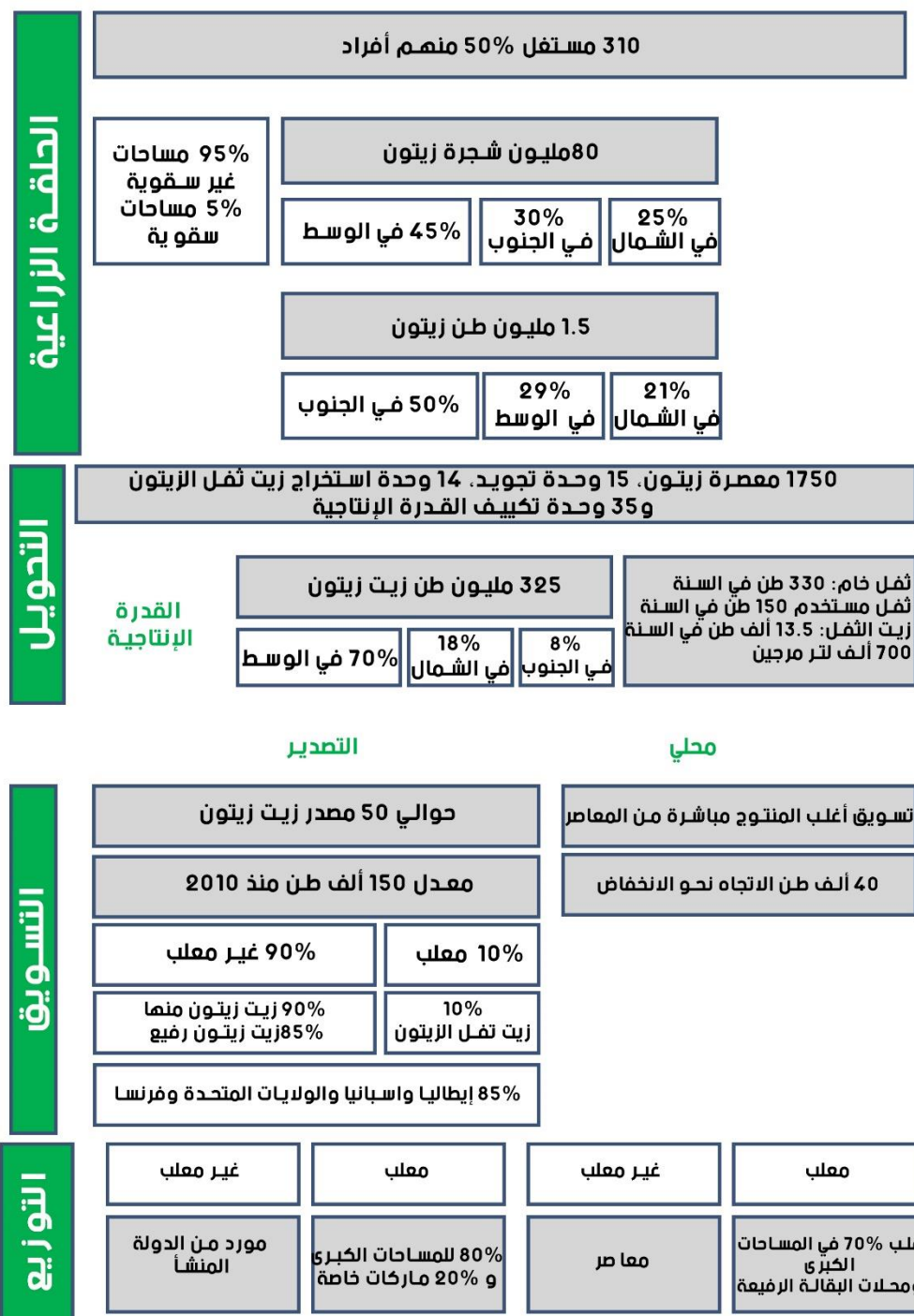
²⁴ دور منظمات الفلاحين في دعم وتعزيز الدور القيادي للمرأة الريفية

<https://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw56/egm/Penunia-EP-12-EGM-RW-Oct-2011.pdf>

²⁵ <http://www.fao.org/sustainable-food-value-chains/library/details/fr/c/278454>

المرفقات

خارطة سلسلة زيت الزيتون



المصدر: من تحرير كاتب دراسة في إطار مشروع ارادة

تصنيف صغار الفلاحين في تونس

تصنف ضمن الصنف "أ" جميع عمليات الاستثمار في القطاع الفلاحي التي لا تتجاوز قيمتها 40000 دينار والتي ينفذها أصحاب أراضي فلاحية أو مستغلون فلاحيون راغبون في استغلال الأراضي الفلاحية الموزعة حسب المناطق المناخية وعن طريق المضاربة والتي تقدر مساحتها أو تقل عن المعايير المذكورة في الجدول التالي:

المساحة القصوى المملوكة أو المستغلة (صنف أ)

سقوية (هكتار)	غير سقوية (هكتار)					طبيعة المضاربة
	منطقة 5	منطقة 4	منطقة 3	منطقة 2	منطقة 1	
6			56	40	20	محاصيل كبرى (باستثناء الخضار الطازجة)
	172	110	70	44	28	مراعي
2	16	12	9	7	4	أشجار مثمرة باستثناء الزيتون واللوز والكروم والقوارص
	54	34	22	18	10	الزيتون واللوز
1				3	3	الكروم
			24	16	12	الكروم الموجهة لإنتاج الخمور
2						القوارص
3						الخضار الطازجة
4						محاصيل الواحات الساحلية
2						محاصيل الواحات القرية
0.3						تربية دود القز
0.8						النباتات العطرية ونباتات الزينة

المصدر: الأمر عدد 427 لسنة 1994 المؤرخ في 14 فيفري 1994 والمتعلق بتصنيف الاستثمارات وضبط نسب وشروط وطرق إسناد التشجيعات في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

التجمع ضمن خطة المغرب الأخضر:

اعتماد التجمع كنموذج لتنظيم القطاع الفلاحي

تأسست خطة المغرب الأخضر على مبدأ التجمع كأداة لتنمية القطاع الفلاحي ويتطلب تنفيذها تكوين شركات مربحة لجميع الأطراف انطلاقاً من مرحلة الإنتاج ووصولاً إلى مرحلة التجارة أو التصنيع.

1. لماذا التجمع؟

التجمع هو الحل الأنسب للمستغلات الفلاحية الصغرى من أجل التمكن من مواجهة التحديات المرتبطة بتنظيم القطاع الفلاحي. وبالفعل، أغلب الفلاحين في المغرب مصنفون ضمن فئة صغار المستغلين (70% من الفلاحين يستغلون مساحات لا تتجاوز 5 هكتارات) وليست لهم كفاءة تقنية وإدارية أو موارد مالية كافية لتحديث أنظمة الإنتاج. أما الصناعات الغذائية التي قلما تنخرط في النشاط الفلاحي، فهي تعاني مشاكل مرتبطة بالتزويد الدوري بالمواد الأولية سواء من حيث الجودة أو الكمية.

2. ماهو التجمع؟

هو شكل من أشكال التنظيم ضمن مجامع للفلاحين لتنفيذ مشاريع استثمارية فلاحية، تسمى بالمشاريع التجمعية، وتعمل على إنتاج وتثمين وتسويق المنتجات الفلاحية. هو شكل من أشكال الشراكة التطوعية بين (متجمع) له خبرة وكفاءة في الإدارة المالية والتقنية مما يمكن من تعزيز عملية الإنتاج.

3. ماهي فوائد التجمع؟

للمتجمعين:

بفضل تقنيات الإنتاج الحديثة التي يوفرها المجمع (مراقبة دائمة ومزارع نموذجية) يستفيد المتجمعون من فرصة تحسين انتاجهم كما ونوعاً وبالتالي الترفيع في قيمته التجارية. هذا الانتقال ممكن بفضل المدخلات والخدمات التي يقدمها المجمعون.

يعزز التجمع فرصة وصول الفلاحين إلى تمويلات عن طريق دفعات مسبقة مقدمة من طرف المجمعين أو الوسطاء (التمثليين في بنوك) على أساس ضمانات تتمثل في عقد التجمع.

يستفيد المتجمعون كذلك من فرص يقدمها لهم المجمعون في تحويل مستغلاتهم الفلاحية ذات القيمة المضافة المتدنية. جميع هذه العناصر تمكن من الترفيع من عائدات الفلاحين المشاركين وادماجهم في اقتصاد السوق.

للمجمعين:

من جهتهم، يتمتع المجمعون بفوائد تتعلق بن خلال:

- ضمان التزويد بفضل الترفيع في الإنتاجية
- تطور القدرات التجارية لاكتساح عدد أكبر من الأسواق الوطنية والدولية

- توسيع محيط التجمع رغم الملكية الفلاحية المحدودة وضح الأموال في استثمارات منتجة
- الحد من التكاليف اللوجيستية بين الإنتاج والسوق النهائية وبالتالي تفادي الاعتماد على عدد معين من الوسطاء الذين يفرضون هوامش ربحية مرتفعة

4. ماذا يعني محيط التجمع؟

هو مجال تدخل المجمعين والذي يختلف حسب مشروع التجمع. ويمكن أن يشير محيط التجمع الى قرية أو إقليم ريفي أو عدد من الأقاليم الريفية.

5. من المؤهل للعب دور المجمع؟

عديد الفاعلين الوطنيين يضطلعون بدور المجمعين. مثلاً: CONSUMAR في قطاع السكر و ACNO في قطاع الأغنام و COPAG في قطاع الألبان أي جميع المصنعين الغذائيين أو مؤسسات التخزين. من وجهة نظر قانونية، يمكن للمجامع والجمعيات الاضطلاع بدور المجمعين. ويمكن تكوين المجامع ذات المصالح الاقتصادية للاضطلاع بهذا الدور. كذلك يمكن للمزارع الكبيرة تجميع عدد من المزارع الصغيرة بهدف القيام بعملية مشتركة تعود بالنفع على الجميع.

6. ما هي أسس التجمع؟

يمكن أن يتم التجمع بالجمع بين عمليات مختلفة أو وحدات صناعية غذائية مختلفة مثل:

- شراء أو استخدام جماعي للمعدات الفلاحية
- التشارك في معدات الري أو أنظمة الإنذار والحماية الجماعية (ضد التغيرات المناخية الفجئية)
- القيام بمهام مشتركة (عمل، معالجة النباتات، ري، حصاد...)
- تقاسم المخازن
- تثمين المنتجات

يجب أن يستهدف التجمع جميع مراحل الإنتاج كي يعود بالنفع على جميع الأطراف.

7. ماهو الدور الذي يمكن أن يلعبه المجمع؟

يمكن للمجمع لعب عدة أدوار حسب مدى انخراطه في عملية الإنتاج. يمكن أن يقتصر دوره على ابرام عقد بسيط يربط بينه وبين المتجمع وبين:

- توفير الدعم التقني والمراقبة
- توفير المدخلات
- التمويل المسبق لبعض استثمارات المشاركين (معدات ري قطرة قطرة، نباتات، شراء تجهيزات الخ...)

8. ماهي التزامات المتجمعين؟

مقابل خدمات المجمعين، يلتزم المتجمعون بعدد من الفصول المبصرة ضمن عقد موقع من الطرفين ومنها:

- تنفيذ الخطط التقنية التي يضعها المجمع
- استخدام المدخلات التي يوفرها المجمع
- تسليم الوحدات الإنتاجية التي تم الاتفاق عليها مع المجمع

9. فيما يتمثل دور المرافقة الذي تضطلع به الدولة لدعم التجمع؟

تشجع وزارة الفلاحة التجمع وتؤطره. ويتمثل دور الدولة في المرافقة في اعداد بنك أفكار مشاريع تجمع (1500 فكرة مشروع) تغطي جميع المناطق والقطاعات الفلاحية ويوضع بنك المشاريع على ذمة المجمعين المحتملين.

وفي حال رغب أكثر من مجمع واحد في تنفيذ المشروع تقوم الوزارة بتنظيم مناقصة لاختيار الأفضل. وما أن يتم الاختيار تساعد الدولة الطرف المختار لاستكمال المشروع ويقوم المجمع بتوقيع عقد مع الدولة ويتوجب عليه تقديم:

- وثائق تفاضلية "ملف التجميع"
- اثبات وصول تفاضلي للملكية
- اثبات وصول تفاضلي للتمويل
- اثبات التمتع بامتيازات المجامع المهنية

المصدر: خطة المغرب الأخضر